

أبو فهد
محمود محمد شاكر

بَرْتَايْجْ

طَبَقَاتُ فُجُولِ الشُّعْرَاءِ

بُرْ، يَا غَرَابُ، وَأَفْسِدْ، لَنْ تَرَى حَنَا
هُرَّ لِلْعَائِثِرِ، ضَامُوا أَكْلَ مَنْ حَبَبُوا
لَوْ كُنْتُ حَافِظًا أَشْمَارَ لَهْمِ نِعْمَتِ
إِلْمِيسِيْنَا، وَأَيُّ النَّاسِ لَمْ يُجْبِرْ؟
مِنْ جَنْسِهِمْ، وَأَبَا حُوا أَكْلَ مَحْتَجِرِ
ثُمَّ أَقْتَرَنْتِ... لِمَا أَخْلَوْنَا مِنْ بَجْرِ
شَيْخِ الْمَعْتَرَةِ





دِيَا جَهَّ الْكِتَاب

إهداء

إلى مجلة المورد بالعراق ، لجليل
فضليها على أهل هذا اللسان العربي

أبو فهد
محمود محمد شاكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم ونستهديك ونستغفرك : وتوكل عليك ولا نكفرك ،
ونخلع من يكفرك ، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ الداعي إلى الهدى
والرشاد ، وعلى أبونا إبراهيم وإسماعيل ، وعلى أصحاب رسوله الذين
اصطفاهم من خلقه ، واثمنهم على حفظ كتابه ، وإبلاغ رسالته إلى
الناس كافة ، صلاةً وسلاماً دائماً ، ما ناحت مطوّقةً وما ذرّ شارق .

كَلِمَةٌ

هذا الكتاب كان في أصله رسالةً موجهةً إلى مجلة « المورد »
التي تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالعراق ، والتي يتولى أمرها
الأستاذان عبد الحميد العلوجي ، وحاتر طه الراوي . ولما كنتي بعد
أن مضيت فيها وخشيتُ أن تطول الرسالة ، إذ كنتُ مضطراً أن
أثقلها بما أنقله من مقالة نشرتها « المورد » ، كتبها الدكتور على
جواد الطاهر ، عن « طبقات الشعراء . . . مخطوطاً ومطبوعاً » =
رأيتُ أنني سأكلفُ المجلة ما لا تطيق ، فأرتكبتُ في حقها جرماً
لا يُغتفر . فإنا لا أشكُ أنهم سوف ينشرون ما أكتب ولو طال ،
لأنه ردٌّ على كلامٍ نشر فيها ، في المجلد الثامن ، في خريف
١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م . فظننتُ أن لو نشروا تلك الرسالة ، لتجاوزت
ما تطيق مجلة أن تنشره . هذا على أنني لم أرَ هذا العدد من المجلة

إلا في شهر جمادى الأولى سنة ١٤٠٠ هـ ، فرأيت أيضاً أن الوقت قد فات .

فعدنذر آثرتُ نشرها كتاباً نيابة عن مجلة « المورد » ، ولولا الحياء الذي يقيصم ، لاجترأتُ فوضعتُ اسم المجلة على غلاف هذا الكتاب . ولكنني لا أترددُ البتة في تقديم هذا الكتاب إلى مجلة « المورد » ، اعترافاً بجميل فضلها على أهل هذا اللسان العربي ، ومعذرةً إليها إن ساءها مني هذا الاجتراء .

أما لفظ « البرنامج » الذي اخترته ليكون جزءاً من عنوان الكتاب ، فهو أصلاً بمعنى « الدِّيابجة » أو « الفاتحة » ، وهو أيضاً يحمل معنى الورقة الجامعة للحساب أيّاً كان ، أو بمعنى الرِّمام الذي يُرْسَم أو يُقَيَّد فيه متاعُ التجار وسِلْعُهُمْ . وهو معرَّب « برنام » الفارسية ، وكل معانيها مطابق لمضمون ما في الكتاب ، فأثرتُ هذا اللفظ على فارسيته . وكل ما عرَّبتهُ العربُ بألسنتها فهو من كلام العرب إن شاء الله .

ولما عزمْتُ على نشرها كتاباً مفرداً برأسه ، بدا لي أن أُلحقُ بآخره مقالةَ الدكتور علي جواد الطاهر برمتها ، كما هي منشورة في المورد ، ولكنني بعد ذلك أحجمتُ ، مخافة أن أكون معتدياً على حقوق المجلة ، أو على حقِّ الدكتور علي جواد ، لا يبيحهُ هولي ، ولا تطيب نفسه به . هممتُ ، ولم أفلُ ، وكذتُ ثم قبضتُ يدي ، ورأيت أن الذي أنقله بنصّه منها ، على طوله أحياناً ، كفاية . ولم أخن الأمانة في النقل مثقال حبةٍ من خردل .

وبترة واحدة ، كنت مستطعماً أن أغض الطرف عن هذه المقالة التي
نشرتها مجلة «المورد» ، كما غرضته قديماً وحديثاً عما هو أجود منها
وأمثل ، ثم لا أهيئها عن تجمها بين أعداد المجلة ، وأزوي وجهي عنها
وأنصرف . فهي في الحقيقة ، كدفاتر اليهودي ، كما يقال في المثل ، لأن
اليهودي إذا أفلس ، استخرج دفاتره القديمة ، وجعل ينظر فيها لكي يقبأهي
في أيام فقره ، بما كان وانقضى من أيام غناه . فمقالة «المورد» هذه كتبت ،
كما يقول صاحبها ، في سنة ١٩٦٤ نقداً لكتابي «طبقات فحول الشعراء» ،
الذي كان قد نُشر سنة ١٩٥٢ . وهو يعيد نشرها في سنة ١٩٨٠ ، بعد أن
طبعت الطبعة الثانية من كتابي «طبقات فحول الشعراء» في سنة ١٩٧٤ .
ولا أدري ماذا كان حدث لصاحبها الدكتور على جواد الطاهر ، فيما بعد سنة
١٩٧٤ ، حتى احتاج أن يعود إلى دفاتره القديمة ، فينشر ما كتبه سنة
١٩٦٤ ، في سنة ١٩٨٠ . وقد نُشر كتاب الطبقات في سنة ١٩٧٤ نشرة
مخالفة كل المخالفة لنشرة سنة ١٩٥٢ . وبالطبع ، هذه أغرب كائنة حدثت
في حياتنا الأدبية !

= فلفراية هذه الكائنة . ولأني رأيت صاحبها قد جمع فيها القاصي
والداني ، والشارد والوارد ، وما يُنطق باللسان ، وما يُكتم في الجنان =
ولأني رأيت فيها أيضاً كائنة غريبة أخرى . أنه لم ينشرها كما كتبها سنة
١٩٦٤ ، بل ظاهرٌ جداً أنه أدخل عليها تعديلاً يوافق الهدف الذي يرمي
إليه ، فأخذ من كلام فلان وفلان ، فأدخله في صلب كلامه ، متوهماً أنه
سيخفي ، مع أن الذي أخذه مكتوبٌ بعد التاريخ الذي قال إنه فرغ فيه من

كتابة مقالته ، التي عرضها على الدكتور مهدي الحزومي ، والدكتور عزة حسن ، والدكتور مازن المبارك في أواخر عام سنة ١٩٦٤ . كواثنُ غربية في الحياة الأدبية الفاسدة التي تعيش فيها الأمة العربية ، منذ زمان طويل .

فلغرابة هذه الكوائن ، نُهيتُ نفسي عن الإغضاء عن هذه المقالة : واحتملتُ عبءَ قراءتها مرّةً ثانية ، لأنني أريد أن أبليَ عُذراً في إرشادِ الأجيالِ الجديدة التي كُتِبَ عليها أن تعيش في رَدَعَة هذه الحياة الأدبية الفاسدة ، التي أطبقت بفسادها على الأمة العربية والإسلامية . (الرَدَعَة : الماء والطين والوحل الكثير الشديد) : والسكوت عن فسادِ هذه الرَدَعَة مشاركة في آثامها وجرائمها ، وهذه المشاركة الصامتة ، معونةٌ لكل متعجّم على إفساد أجيال من طُلاب علم العربية ، لاذنب لهم إلا أنهم طلبتُ علم ، في جامعات يتولّى تعليمهم فيها من يعمل في إفساد الحياة الأدبية .

وأيضاً ، فإنني آثرتُ أن أكتبَ هذا « البرّنامَج » ، لأطرح عن ابن سلام ماتراكم عليه وعلى كتابه « طبقات فحول الشعراء » من أنقاضِ أحدثها قذائف الألسنة بلا ذنبٍ جناهُ ، ولأنفُض عنه ماغبر وجهه من عُميرِ الراحمين في فنائه ، فقدّا الشيءِ واحدٍ ، هو تسميتي كتابه « طبقات فحول الشعراء » ، دون الاسم الذي عرف به ، وهو « طبقات الشعراء » . والذي أحدث لهؤلاء الراحمين هذا النُقب الذي دخلوا منه ، هو صديقي وأخي وعشيري الأستاذ السيد أحمد صقر ، كان ذلك في سنة ١٩٥٢ ، حين قال إنني قد « غيّرتُ » اسم الكتاب ، والحقيقة هي أنني « عدلتُ » ، عن اسمٍ مشهورٍ ، إلى اسمٍ مكتوب على المخطوطة التي كُتبت في سنة ٣١٠ من الهجرة

أو قبل ذلك بقليل . وهي تعدّ من أقدم المخطوطات العربية الموجودة الآن في دور الكتب . وسترى ذلك مقسّمًا على وجهه في هذا « البرنامج » .

• • •

وقد ضمنتُ هذا « البرنامج » ، ما يكشفُ حقيقةً منهجي في دراسة الكتب العربية ، مطبقًا تطبيقًا صحيحًا في الكتاب الذي قرأته وشرحته ونشرته ، وهو كتاب أبي عبد الله محمد بن سلام الجعفي : « طبقات فحول الشعراء » . ولأول مرة فسّرت حقيقةً عملي في « دراسة أسانيد الكتب الأدبية » ، كالأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، وكالموشح لأبي عبيد الله محمد ابن عمران المرزباني ، وهو أساسٌ لسكّل دراسة لكتبتنا الأدبية التي سارت على النهج الصحيح في إسناد الأخبار والآثار والأشعار . لم أكتبه من قبل ، لأنني لست ممن يقبّح ويتباهى بشيء فعله . وكنتُ ، وما أزال ، أرى أن تطبيق « المنهج » ، خيرٌ وأمثلٌ وأجدى من وضع قواعد للحفظ ، لا يعرف من يحفظها كيف يطبقها . ومنهجي مبثوثٌ في كل ما نشرتُ من الكتب ، وفي كل ما كتبتُ بيدي ، وفي كل ما أرشدتُ إليه من استرشدني من طلبة العلم . وهذا حسبي .

ولكن العجب بعد ذلك ، أن يأتي آتٍ لم يتمرّس بما تمرّستُ به حتى وضعت منهجي وطبقته تطبيقًا مبثوثًا في كلِّ كتبي ، يأتي هذا الآتي ، وعابه طيلسانٌ ، فيأخذ كتبي فيقرأها بلا فهم ولا عناية ولا مراجعة ولا تثبت ، فيظنُّ في نفسه الظنون ، فينقده ما كتبتُ . وأنا في الحقيقة لا أبالي بهذا الضرب من النقد الذي يكتبه الدكتور على جواد الطاهر وأشباهه ، فأردت بهذا « البرنامج » ، تجلية الحق لا استهانةً بأقدارهم ، ولا خطأً لمنزلتهم ، بل

أن أظهر ما يخفيه من تحت هذا الطيلسان الذي أطلقوا عليه اسم « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » ، فكان ما كتبه الدكتور على جواد الطاهر أحسنَ ممثلاً لهذا الطيلسان الذى يختالُ فيه المحتال ، ومن تحته زِقُ أجوفُ ، كما قال أبو الطيب فى أستاذية كافر :

وقد ضلَّ قومٌ بأضنامهم ، وأما بزقٌ رياحٍ ، فلا !
ومن جهاتِ نفسه قدره ، رأى غيره منه مالا يرى

فهذا « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » الذى يختالُ المحتال فى طيلسانه ، ليسَ إلاّ دروساً أنشأها جماعة من أعظام الأاطم فى زماننا ، ختافقنوها عنهم حفظاً عن ظهر قلب ، فإذا جاء أحدهم كتابٌ أو وقع فى يده ، نظر ، فإذا كانت القواعدُ المحفوظة مطبقة فى هوامش الكتاب ، فذاك الكتابُ ، ذاك الكتابُ « المحقق » . فإذا لم يرَ أثراً ظاهراً فى هوامش الكتاب يطابقُ المحفوظ من القواعد ، فهو كتاب : « غير محقق » ، « كتابٌ ردى جداً » ، يقولها قائلهم ، رافعاً هامته ، ناصباً قامته ، مصهراً خده ، زاماً بشفتيه وأنفه ، كهيمة المتقرز المتقدّر . بهؤلاء وأشباههم ، تفشى وباء « تحقيق الكتب » على هذه القواعد المحفوظة ، وشوة وجه الكتاب العربى هذا السيلُ الجارف بما يحملُ من غثاءٍ وجُفاءٍ وقَدَر . هذا عجب !

بيد أن أعجب العجَب عندي ، أن يأتى هذا الآتى ، فلا يقتصر على أن يحاكنى إلى محفوظه من قواعد « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، بل يريدنى أيضاً أن أتبع هذا « المنهج » قسراً ، وإلاّ فإن إساءتى بخلاف هذا « المنهج » إساءةٌ توجبُ العقوبة ، لا لا ، بل توجبُ الغمز واللمز والهمز ،

وترميز الحواجب والعيون ، لا تفتراً وتقرُّراً فحسب ، بل استهزاء واستهانة ،
نزولاً إلى دركٍ يستحي معه هذا الآتي ، أن ينطق اللسانُ بألفاظٍ أستحقها
أنا وعلى معاً ، فيلجأ إلى ما يدخل في طوقه من التقيّة ، وإلى ما لا يدخل
في طوقه ولا يحسنه من معاريض الكلام التي لا يحسنها إلا الكتاب .
هذا هو الذي سمّيته في آخر هذا « البرنامج » : الحياءُ للأذع (من
القدح ، وهو قول الخنّي والفحش) :

ولو ترنّح بلؤمِ بني كليبِ نُجومُ الليلِ ، ما وضعت لِساري
ولو لبسَ النهارَ بنو كليبِ ، لدّقسَ لؤمهم وضحَ النهارِ
كهذا الذي قاله الفرزدق لجرير .

فن أجل هذا كتبتُ هذا « البرنامج » ، لا ميطَ الأذى عن نفسي ،
وعن شيخي ابن سلام ، وعن كتابه « طبقات فحول الشعراء » . والحمد لله
أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد ، وعلى أبونا إبراهيم وإسماعيل ،
وعلى أصحاب رسولنا أئمة الهدى والرشاد

وكتب
أبو فهر

١٣ من جمادى الآخرة ١٤٠٠ من الهجرة
يوم الاثنين ٢٨ من إبريل ١٩٨٠ للميلاد

محمود محمد شاكر

مصر الجديدة
٣ شارع الشيخ حسين المرصني

استاذ الكرام والبنات المجليل شيخ محمود كرشاوي حفظه الله
تيمة واعتادنا را حيا نتم انيرة والعمى والطراء التحفة والنشر
وبدء فقد سررت انما سرور برساتكم الليفة الرقية ، وانتم ما زاد السرور
والاستهاج عبد اعدكم تقيق " طبقات الشعراء الى طبعة ثمانية بعد شعوركم على المخطوطة الضائعة .
وكنتم اتمنى لو ملكت نسخا من مجلة الآداب (ديسمبر ١٩٦٥) ومجلة الأديب
(ابريل ١٩٦٧ ، مايو ١٩٦٧) اذا لم بعثت بلا اليكم لمعرفة رأيكم في زيادة
من تنبيهم على ما حوت من مادة اوراقى : وربما تيسر لكم يوما ارجعنى اخطى بعد خطكم
على ما جاء في اولى مجلة يرحم الله العربيه بدعته (الجزء الاول والثاني من المجلد الاثنى عشر والاربعين)
وقد ادى توافركم الى ان تظلموا ما لى من ملاحظات ، وليس لي ما يستحق الذكر اولاً
في ان التحقيق الكرم سيزيل الآثار التي شكوت من وتوالت في التحقيق الطول .
ولى في المخطوطة كتابي " محمد بن سويد ... " فصدت ، الا دل بعنوان " طبقات شعراء
مخطوطات ، والثاني ... وطبعوا ، ولم اشرفها انتظاراً للطبعة الجديدة .
وانى ذكرها خلاصة لعدد من ملاحظات الفطن - مع رجاء العفو والعذر .
١- ام الكتاب . طبقات الشعراء ، ولتسميته " طبقات قول الشعراء " تسريح وتبويب ،
وتسلسل عنوانات فصول الكتاب . الطبعة ... من قول الشعراء ...
٢- جاء على الصفحة ٧٤ من مقدمتكم لا ... ثم طبع الكتاب - بعد ذلك طبعا
لدخولها ... ولكن لم اجد الا طبعة واحدة من " الممدودة ... لصاحبها محمود بن صبيح " .
٣- لو وضعت القول من الاقوال والموثق والامالي بين حاصرتين [] ، ولا استغفرت
المناجاة المدايا في الاخرى في المصادر التي رجعت اليها
٤- رجعت في تحقيق الطبعة الاولى من تصحيحكم الى مخطوطةكم وطبعة بريل وسعادة ، وكنتم اتمنى
لورجعت الى مخطوطة شيخ اربعم في المدة السورة ، ولما طمورة في هذه المخطوطات في الفهم وبقول
فيه ١١٤٨ (تاريخي) - قولها وقد يكون في قول الهاتمة .
٥- لو اعود بالتحقق في من خاص بالجزءات ... و آخر بالمصادر والراجع التي استعان بها المحقق
بأنه من خطهم ، فمن خلفنا انتم في قولكم انتم في تحقيق كتابي اشكروا
بمهمكم بقررة القيس بتميم بن سويد . ا - جود لستاد الكرام وافر العزم وتمام الخير

وبسوا لله
*

قرأت في المجلد الثامن من « المورد » ، العدد الثالث ، الصادر في خريف ١٣٩٩ ، ١٩٧٩ ، كلمة الدكتور على جواد الطاهر ، بعنوان « طبقات الشعراء .. مخطوطاً ومطبوعاً » . وقبل كل شيء ، أجده حَقّاً على ، أن أقصّ القصة التي أشار إليها الدكتور على في تعليقه الأول [مر : ٢٥ من عدد المورد ، الثالث ١٩٧٩] . كنت حديث عهد بالخروج من السجن الطويل : في أوائل سنة ١٩٦٨ ، فوصلتني رسالة الدكتور على جواد الطاهر ، يذكر فيها رغبته في إعادة طبع كتاب ابن سلام ، الطبقات ، ولكنني كنت يومئذ ، قد أعددت العدة لنشره ، فكتبت إليه رسالة تحمل هذا المعنى ، فجاءتني منه رسالة أخرى ، أرى من الصواب أن أنشرها ، وهذا نصها ، مؤرخة بتاريخ ١١/٢٤/١٩٦٨ :

∗ ∗ ∗

الأستاذ الكريم ، والبعثة الجليل الشيخ محمود محمد شاكر ، حفظه الله .
تحية واحتراماً ، راجياً لكم الخير والصحة واطراد التحقيق والنشر
وبعد ، فقد سررت أيما سرور برسالتكم البليغة الرقيقة ، وأكثر ما زاد
السرور والابتهاج ، خبر إعدادكم تحقيق « طبقات الشعراء » إلى طبعة ثانية ،
بعد عشوركم على المخطوطة الضائعة .
وكنت أتمنى لو ملكتُ نسخاً من مجلة الآداب (ديسمبر ١٩٦٥) ،

ومجلة الأديب (إبريل ١٩٦٧ ، مايو ١٩٦٧) ، إذا لبثتُ بها إليكم لمعرفة رأيكم فيها والإفادة من تبييهم على ما حوت من مادة أو رأى . وربما تيسرت لكم يوماً ، ولعلنى أحظى بملاحظاتكم على ما جاء فيها ، أو في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (الجزء الأول والثانى من المجلد الحادى والأربعين) .

وقد أبى تواضعكم إلا أن تطلبوا ما لدى من ملاحظات ، وليس لى ما يستحق الذكر ، ولا أشكّ فى أن التحقيق الجديد سيزيلُ الآثار التى شكوتُم من وقوعها فى التحقيق الأول .

ولى فى مخطوطة كتابى « محمد بن سلام ... » فصلان ، الأول بعنوان : « طبقات الشعراء مخطوطاً ، والثانى ... مطبوعاً » ، ولم أنشرها انتظاراً للطبعة الجديدة .

وإنى ذاكر هنا خلاصةً لعدد من ملاحظات الفصلين ، مع رجاء العفو والمُذر :

١ - اسم الكتاب ، طبقاتُ الشعراء ، وفى تسميته « طبقاتُ فحول الشعراء » ، تسمح وتجوّز ، ومثله عنوانات فصول الكتاب .. الطبقة ... من فحول الشعراء .

٢ - جاء على الصفحة ٧ من مقدمتكم : « ... ثم طبع الكتاب بعد ذلك طبعات لا خير فيها .. » ، ولكنى لم أجد إلا طبعة واحدة ، هى « المحمودية لصاحبها محمود على صبيح » .

٣ - لو وضعت النقول عن الأغاني والموشح والأملى بين حاصرتين
[، ولو استنفدت المقابلة الروايات الأخرى فى المصادر التى رجعت

إليها .

٤ - رجعت فى تحقيق الطبعة الأولى من تحقيقكم إلى مخطوطكم ،
وطبعة بريل والسعادة .. ، وكنت أتمنى لو رجعت إلى مخطوطة شيخ الإسلام
فى المدينة المنورة ، وهى مصورة فى معهد المخطوطات فى القاهرة ، ورقمها فيه
١١٢٨ (تاريخ) ، أقول هذا وقد يكون فى قولى إطالة .

٥ - لو ألحق بالتحقيق فهرس خاص بالمفردات ... وآخر بالمصادر
والمراجع التى استعان بها المحقق .

إن من حُسن حظ الإسلام وحُسن حظنا أن يتولى الشيخ محمود شاكر
تحقيق طبقات الشعراء .

الأخ الدكتور نورى القيسى يخصكم بزيد السلام . أرجو للأستاذ
الكريم وافر الصحة وتمام الخير .

واسلموا للمخلص

(على جواد الطاهر) (توقيع)

وصلتني هذه الرسالة الرقيقة الكريمة ، فى أواخر سنة ١٩٦٨ ، ثم مرضتُ
مرّضة شديدة استمرّت سنوات ، فلم أتمكّن من العمل فى الكتاب منذ
أواسط سنة ١٩٦٩ ، إلى أوائل سنة ١٩٧٣ ، ثم منّ الله بالشفاء فأتممته
وفرغته من طبعه فى آخر فبراير سنة ١٩٧٤ . ونسيتُ هذه الرسالة الكريمة .

ولم أذكرها إلا حين قرأتُ مقالة المورد ، ولو كنت أذكرها لما قصرتُ في الإشادة بها وبصاحبها في مقدمة الطبعة الثانية ، ولما قصرت أيضاً في البحث عن مجلة الآداب ، ومجلة الأديب ، ولكن يسيراً على أن أرجع إلى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، فأوفيه حقه غير منقوص . هذا عذري ، فإن قبله فهو مشكور ، وإن رده عليّ فهو عندي معذور . وأحبُّ الأمرين إليّ أن يقبلَ عذري ، لأنه به أليق = ولأنه ، كما قال في تعليقه المنشور في مجلة المورد ، انتهى من بحثه في شأن ابن سلام وكتابه « الطبقات » ، في أواخر سنة ١٩٦٤ ، ثم نشر ما نشر منه متفرقاً في مجلات مختلفة في سنة ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ . وفي هذه السنوات لم أكنُ مستطیعاً أن أعرف شيئاً مما يجري في هذه الدنيا ، وأنا من وراء الأسوار الحصينة . ولما جاءتني رسالته الرقيقة في آخر سنة ١٩٦٨ ، وفيها وعده لي بإرسال صورٍ مما نشر ، ترقبت وفاءه بوعده ، فيما أظنُّ ، ولم أردَّ علي رسالته ، ثم لم أكد حتى فاجأني المرضُ ، فأنساني تراذُفُ أو صابه وطوارق وعكاته ، ما كان ينبغي أن أذكره يومئذٍ من فضل هذه الرسالة وفضل كاتبها .

وحين فرغت من قراءة ما نُشر في مجلة المورد ، ثم استخرجتُ هذه الرسالة الكريمة فقرأتها ، هالتي الأمرُ ، ولم أدري ماذا أقول ، وأعجزني تفسيره ؟ فالرسالة التي كتب بها إليّ في سنة ١٩٦٨ ، تدلُّ علي أنه حين علم بإعدادي كتاب طبقات الشعراء للنشر ، آثر أن يتأني في نشر فصلين من كتابه عن « محمد بن سلام الجمحي » ، وهما : « طبقات الشعراء مخطوطاً » و « طبقات الشعراء مطبوعاً » ، تفضلاً منه وكرماً ، وانتظاراً للطبعة الثانية

من الكتاب . (و ذكر مثل ذلك أيضاً في تعليقه رقم (١) ، بمجلة المورد) .
ومعنى هذا التأتى والانتظار ، هو فيما أظن ، أنه فعل ذلك حتى تصدر الطبعة
الثانية من « طبقات الشعراء » ، ليدخل تمديلاً على هذين الفصلين اللذين
كتبهما فى سنة ١٩٦٤ ، فى نقد الطبعة الأولى التى صدرت سنة ١٩٥٢ ،
حتى يكون نقده كله موجهاً إلى الطبعة الجديدة = أو على الأقل ، أن يجمع
بين الأمرين فيذكر ما كتبه عن الطبعة الأولى ، مقرونًا بما فعلته فى الطبعة
الثانية ، عند كل موضع كان له عليه مأخذ .

ولكنى رأيتُ المقالة المنشورة فى مجلة المورد [المجلد الثامن ، العدد
الثالث ، سنة ١٩٧٩] هى نفس ما فرغ من كتابته فى سنة ١٩٦٤ ، نقداً
على الطبعة الأولى التى صدرت فى سنة ١٩٥٢ ، وبعد صدور الطبعة الثانية فى
سنة ١٩٧٤ بست سنواتٍ ، وبعد رسالته إلى فى سنة ١٩٦٨ بإحدى عشرة
سنة ! وهذا النشر لا غبار عليه ، إذا كان الفرق بين الطبعتين طفيفاً ،
ولكن إذا صارَ الفرقُ فرقاً جوهرياً ، فنشر المقالة على هذه الصورة القديمة ،
أمرٌ يحتاجُ إلى فضلٍ نظرٍ . وذلك لأن الطبعة الثانية لم يرد لها ذكرٌ إلا فى
عشرة مواضع من تعليقاته التى بلغ عددها (١٢٩) تعليقاً ، وإلا فى مواضع
متناثرة فى صلب المقالة التى كتبت سنة ١٩٦٤ ، وظاهرٌ أيضاً أنها إضافة
حديثة أكثرها تأييداً لنقده على الطبعة الأولى . ولسكى يكون الأمر واضحاً ،
أبدأ بملاحظاته أو مأخذه التى بدأها [س : ٢٨] من المورد ، وأؤجل المأخذ
الأول المتعلق بتسمية الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، وأبدأ بالمأخذ
الثانى [س : ٣٩] والذى وصفه بقوله : « نائياً : نقل ما جاء فى الأغاني وغيره
إلى « طبقات الشعراء » لسدّ النقص والخلل » . وسأفعلُ ذلك بغاية

الاختصار ، لأنى أريد أن أتحقق من صحة ما قلته آنفاً عن هذه المقالة المنشورة
بعد ست سنوآت من ظهور الطبعة الثانية .

• • •

(١) بدأ هذا المأخذ بنقل من الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ ، وكنت
قلت فى المقدمة : « استبجحتُ لنفسى أن أنقل أخبار أبى الفرج التى أسندها
عن أبى خليفة إلى ابن سلام فى مواضعها التى ظننتُ أنها أحقُّ بها ... » ، ثم
أشار فى التعليق رقم : (١١٠) إلى [شاكر : ٣١ ، ٣٢] ، ولم يشر إلى مكانه
فى الطبعة الثانية . وهذا النص الطويل الذى نقله ليس موجوداً فى مقدمة
الطبعة الثانية ، لأنى غيرتُ مقدمة الكتاب تغييراً جوهرياً ، وذلك لأنى
أنشأت فى مقدمة الطبعة الثانية فصلاً سميتُه : « بآبة نسخة أبى الفرج الأصفهائى
من كتاب الطبقات ، وما نقله عنه فى كتابه الأغانى - ونسخ أخرى » .
[الطبعة الثانية ، مقدمة س : ٣٨ - ٥٠] .

وفى هذا الفصل ، استظمرتُ أن نسخة أبى الفرج التى أجازها أبو خليفة
بروايتها عنه نسخة تامة ، وأنه نقل عنها نقلًا صحيحًا تاماً فى أكثر ما رواه
فى كتابه الأغانى ، وأنه تبين لى بالمراجعة والفحص ، أن أخباره المسندة إلى
ابن سلام ، جاءت مطابقة لما فى « المخطوطة » ونسخة المدينة « م » مطابقة
تامةً فى أكثر الأحيان ... [مقدمة الطبعة الثانية س : ٤٣] ، ثم قلت
بعد ذلك :

« ولما رأيتُ المطابقة الصحيحة بين ما كان فى أصل الطبقات وما جاء
فى كتاب الأغانى ، استبجحتُ لنفسى فى الطبعة الأولى أن أزيد فى مواضع

الحرم من نسختي المخطوطة ، أخباراً نقلتها من الأغاني بأحد أسانيده الثلاثة عشر المذكورة آنفاً ، وزدتها أيضاً على نسخة المدينة ، التي طبع عنها ما طبع من الطبقات ، وأنا على يقين يومئذ من أنها (أي نسخة المدينة) مختصرة من كتاب الطبقات . فعاب على ذلك بعض أهل الفضل من العلماء ، ولكن لما جاءتني مصورة « المخطوطة » كاملةً ، وجدتُ كل ما زدته من الأغاني موجوداً في « المخطوطة » ، بل كان بعضها في نفس سياق ابن سلام وفي موضعه من كتابه : كما أثبتته أنا استظهاراً . مثال ذلك : الخبر رقم : ٧٩٥ ، فإنني كنت وضعتُه بعد الخبر : ٧٩٣ مباشرةً ، وهو كذلك في المخطوطة ، إلا أنه فصل بينهما الشعرُ الذي رواه ابن سلام في رقم : ٧٩٤ = والخبر رقم : ٩٤٧ ، كنت نقلته من الأغاني ، ووضعتُه بعد الخبر رقم : ٩٤٦ ، فكان كذلك في « المخطوطة » أيضاً . ومواقع أخرى أدع التكميل بذكرها .

« من أجل ذلك رأيت أن الذي فعلته ليس عيباً قادحاً في عملي ، لأن ما في الأغاني ، هو يبين من كتاب الطبقات ، ووضعى إياه اجتهاداً في موضع من الكتاب ، ربما أصاب موضعه من أصل ابن سلام . وربما أخطأ الموضع الذي وضعه فيه . ولكنه مع ذلك من أصل ابن سلام بلا ريب ، ولا عيب في ذلك إن شاء الله ، وعمسى أن يأذن الله بظهور مخطوطة كاملة من الطبقات . تؤيد أكثر مذاهب إليه في إثبات هذه الأخبار في مواضع النقص والحرم التي وقعت في « المخطوطة » ، وفي « م » ، [مقسمة الثانية س : ٤٣ ، ٤٤]

ثم عقبته على ذلك ببيان المواضع التي أدخلت فيها روايات أبي الفرج من نسخته التي نقل عنها في كتاب الأغاني ، وذكرت أرقام الأخبار في

الطبعة الثانية ، ثم قلت : « فـهـذـه خـمـسـة وعـشـرون مـوضـعـاً ، فـيـها سـتـة وثـلاثـون خـبـراً . مـنـها خـبـران مـذكـوران فـي « م » ، وـلـكـنـي أثـبـت نص الأغانى ، وخبـران فـي « المـخـطـوطـة » زـدت فـيـها مـن الأغانى أسـطـراً ، و تـسـعة أخبـار زـيـادـة عـلى المـخـطـوطـة ، لأنـي أـرجـح أن نـسـخـة أبـي الفـرج كـانـت أتمّ مـنـها . فـيـبقـى بـعد ذـلك ثـلاثـة وعـشـرون خـبـراً ، كلـها زـيـادـة عـلى « م » (نـسـخـة المـديـنة) ، و هي مـخـتـصـرة ، كـما أثـبـت ذـلك فـي « بـآبـة مـقـارنـة المـخـطـوطـيـن » [المـقـدّمـة ص : ٤٥] .

فإنـغـنـالُ هـذا الـذي قـلـتـه فـي الطـبـعة الثـانـيـة ، و الـاقتـصـار عـلى ما فـي الطـبـعة الأوـلى ، لـيس بـالحـسـن ، و لا أزيد عـلى هـذا .

* * *

(٢) ثم جاء في المقالة بعد قليل (المورد ص : ٤٠) مايلي : « ومع أن الأستاذ المحقق ، كان صبوراً في مراجعة الأغانى والنقل عنه ، والمقابلة بين نصوصه ، أنه حين ينقل يسته كثير :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثّل لي ليلي بكلّ سبيل

لم ينقل ما جاء بعده عن ابن سلام (بالإسناد نفسه) من أنه ، أى ابن سلام ، قال : « وقد رأيت من يفضل عليه بيت جميل :

خليليّ فيما عشتما هل رأيتما قتيلاً بكى من حبّ قاتله تبلى »

وأشار في التعليق رقم : (١١٣) فقال : [ابن سلام ٤٦٢] = ط ٢ : ٥٤٦ [أى بالرجوع إلى الطبعة الثانية ، وفي التعليق رقم (١١٤) :] « الأصبهاني ٤ : ٤٢٦٦ » . وفي عبارته بعض التجوز ، لأنى هنا لم أنقل شيئاً عن الأغانى .

بل الخبر موجودٌ في أصل الطبقات نسخة المدينة ، ورقم الخبر في الطبوعة الثانية هو (٧٣٢) . وهو بنصه هناك في كتاب المرزباني [الموشح : ١٤٧]
أما الذي جاء في الأغاني [٤ : ٢٦٦] والذي ذكره في التعليق ، فإسناد أبي الفرج فيه هو : « أخبرني أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام = وأخبرني الحرّميّ قال حدثنا الزبير ، عن محمد بن سلام » ، وهما إسنادان أحدهما عن أبي خليفة ، والآخر عن الزبير بن بكار ، كلاهما عن محمد بن سلام . ومثل هذا الإسناد المتداخل ، لم يكن من شرطى فيما نقلته عن أبي الفرج ، ولذلك لم أذكره بنصه في الطبعة الأولى ، بل أشرت إليه في [ص : ٤٦١ ، تعليق : ١ ، و ص : ٤٦٢ ، تعليق : ٢] . ونعم ذكره أبو الفرج أيضاً في الأغاني : (٨ : ٩٥) . بإسنادٍ يوافق بعض ما نقلته إلى الطبقات من روايته . ولكنه سقط منه ما هو ثابت في مخطوطة الطبقات « م » وفي نص الموشح وهو : « قال ابن سلام : وسمعت من يظعنُ عليه ويقول : ماله يريد أن ينسى ذكرها ؟ »
وفيه أيضاً بعض التصرف في لفظ الخبر ، كما يقبّل ذلك بالمراجعة ، فأثرت الإشارة إليه في الطبعة الأولى ، ولا سيما أني رأيت أبا الفرج ذكر الخبر الذي قبله بقليل [رقم : ٦٧٣ الطبعة الأولى] فعبر في لفظه ، فقال في الأغاني [٩ : ٣٢] : « أخبرنا أبو خليفة ، حدثنا ابن سلام قال : كان كثير مدّعياً ، وكان جميل صادق الصباية والعشق . » . ومراجعة خبر الطبقات : [٦٧٣ أول] يقبّل أنّه جاء بالمعنى دون اللفظ .

ومع كل ذلك فإنني في الطبعة الثانية ، عند الخبر رقم : ٧٣٠ ، نقلت في الهامش تعليق رقم : ٣ ، نصّ ما جاء في الأغاني [٨ : ٩٥] الذي أفرد فيه الرواية عن أبي خليفة عن ابن سلام ، وأشرت إلى الرواية التي أدمج فيها

الطريقين : طريق أبي خليفة ، وطريق الزبير بن بكار ، وكلاهما عن ابن سلام ، وهو في الأغاني [٨ : ٩٥] ، فالذي عابه الدكتور على جواد في هذا الموضع ، إنما هو عيبٌ على الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ وحدها . وهذا غريب جداً ، لأنه ذكر الطبعة الثانية هنا [س : ٥٤٦] ، والذي طلب أن أفعله موجودٌ في الصفحة التي قبلها على التمام [س : ٥١٥] !

* * *

(٣) ثم قال بعد مأخذه السالف مباشرة : « وحين مرّ بأبيات الفرزدق الأربعة التي جاءت في الطبقات : « ها دَلَّتْنايِ . . . لم يشر إلى أن البيت الرابع ورد في الأغاني :

أَبَادِرُ بَوَّابِينَ قَدِ وُكِّلَا بِهَا وَأَحْمَرَ مِنْ سَاجٍ تَبِيصٌ مَسَامِرُهُ

علماً أن رواية الأغاني عن أبي خليفة عن ابن سلام . وأشار في هذا الموضع بتعليق رقم (١١٥) فيه : [ابن سلام : ٣٦ ، = ط ٢ : ٧٩] والصواب : « ٤٤ : ٢ » ، ثم رقم (١١٦) وفيه : [الأصبهان : ١٦ : ١٦٦] وكان حق الدكتور على هنا أن ينتقد نقلي هنا عن الموشح . لأنني في الطبعة الأولى أتممت الخبر رقم : ٤١ من الموشح : ١١٣ = إلى أواخر الخبر : ٤٣ ، وأقحمت فيه ما جاء في الأغاني [٦ : ١٦٦ ، ١٦٧] من أول قوله : « فأجله ثلاثاً : ثم أخرجه عنها » ص ٣٨ ، إلى قوله : « وهما قصيدتان » ص ٣٩ من الطبعة الأولى . وفي الطبعة الأولى إساءة أخرى ، كان ينبغي أن يأخذها الدكتور على ، لأنني لم أذكر عند الخبر رقم : ٤١ منها إلى أول الخبر رقم : ٤٤ . ما فعلته ، ولا من أين نقلته ؟ ولا كيف أقحمت فيه ما ليس منه ؟

أما في الطبعة الثانية، فإنني أتممت الخبر نفسه (رقم: ٤٦ - ٤٩) عر
 الموشح [س: ١١٣، ١١٤]، وليس فيها البيت الذي ذكره «أبادر بوابين...»
 ثم رفعتُ هذا الإفحام السيء من هذا المكان، وجئتُ بخبر الأغاني تاماً
 على وجهه، برقم: ٥٠٦ [س: ٣٧٢ طبعة ثانية]: وفيه هذا البيت الذي
 ذكره، وفي التعليق رقم (٣) قلت، «انظر ماسلف رقم: ٤٨، وفيه أربعة
 أبيات من هذه الأبيات الأولى، فيما نقلته عن الموشح. أما هذا الخبر فهو
 زيادة أرجح أن هذا موضعها: نقلتها عن الأغاني [١٦: ١٦٦، ١٦٧].
 و«م» (نسخة المدينة) التي نعتمدها في هذا الخرم من مخطوطتنا، مختصرة كما
 مضى مراراً» ثم قلت في التعليق (٤) من الصفحة نفسها: «هذا البيت،
 (وهو الذي ذكره الدكتور على)، لم يرد فيما سلف رقم: ٤٨». وهذا
 أيضاً غريب جداً. لأنه لم يتنبه لإساءتين بالفتين، وانقبه لبيتٍ يحىء في
 خبر آخر غير هذا الخبر، كنت أنا السبب فيه بإقحامى جزءاً من خبر الأغاني
 [١٦: ١٦٦] في خلال خبر بعيد عنه، ثم أعدت الأمر إلى نصابه في الطبعة
 الثانية، ففصلت القول في هذا ص ٤١ تعليق: ١، ثم في ص: ٣٧٢، حيث
 نقلت خبر الأغاني على وجهه، وعلقت عليه. هذا أمرٌ غريب جداً، لأنه
 في هذا المآخذ ذكر الطبعة الثانية من الطبقات [ص: ٤٤] ولم يلق بالأ
 إلى الموضع الآخر ص ٣٧٢ منها.

* * *

(٤) ثم انصرف الدكتور على عن مآخذه على في شأن كتاب
 «الأغاني»، وبدأ يذكر مآخذه على في شأن كتاب الموشح للرزباني،
 وذكروا فيه ستة عشر مأخذاً.

● وأول ما تقدم به رقم (١) « أن الموشح قد يختصر ، فقد نقل ص ٢٢
 ماجاء بشأن الإكفاء والإبطاء بإيجاز واضح : إذا قيس بما جاء عن الموضوع
 نفسه في الطبقات ص : ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، « ، وبالطبع ، هو يريد أن يوقع في
 الوهم أن أكثر ماجاء في الموشح مختصره ، ومع ذلك فإن في الطبعة الثانية ،
 قد أشرت إلى ما فعله صاحب الموشح ، منذ أول الخبر رقم : ٦٢ إلى صدر
 الخبر رقم : ٩٤ = ثم من أول الخبر رقم : ٩٦ ، إلى آخر رقم : ٩٨ = ثم
 الخبر رقم : ١٠٢ ، كله مع حذف شاهدين . واختصار الرزباني للحديث
 ابن سلام عن الإقواء والإكفاء : له نظر آخر غير اختصار الأخبار الروية
 لا أطيل الحديث عنه .

● وفي رقم (٢) قال : « ورد إسناد هذا الخبر (يعني مقاله في الإقواء
 والإكفاء . . .) في الطبقات إلى محمد بن سلام عن يونس . بينما يقف الموشح
 عند ابن سلام » : ويعني أن صاحب الموشح قال : « حلفني إبراهيم بن
 شهاب ، قال حدثنا الفضل بن الحباب . عن محمد بن سلام قال : « الإكفاء
 هو الإقواء مهموز » : لظنه أن سياق الكلام واحد ، منذ قال ابن سلام
 في أول الخبر رقم : (٩٠) قال يونس : « يوب الشعر أربعة : الزحاف ،
 والسناد ، والإقواء ، والإبطاء ، والإكفاء ، وهو الإقواء . والزحاف أهونها .
 وهو أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء . . . » . وهذا الظن يدخل على كلام
 ابن سلام خلافاً شديداً من ص (٦٨) إلى ص (٩٦) من الطبعة الثانية من
 الطبقات ، كقوله مثلاً ص : ٧٨ : « وأخبرني سلمة بن عياش . . » ، فإن
 ابن سلام هو الذي يروي عن سلمة لا يونس . والحق أن كلام يونس ينتهي

عند قوله : « والإكفاء هو الإقواء » . وما جاء بعده فهو تفسير ابن سلام لهذه الألفاظ .

● وأما رقم (٣) ، وهو موضع الاختلاف بين لفظين : « يفتح » و « يفتح » ، فهو مما يقع مثله في نسخ من كتاب . ثم قال في رقم (٤) « قد ترد رواية في الموشح مطابقة لرواية الطبقات ، ويحسن في هذه الحالة الإشارة إلى وجود الرواية في الموشح [ينظر الموشح ص : ٦٥ ، الطبقات : ١٠٥] وهذا الذي طلبته موجود في الطبعة الثانية ص : ١٢٤ ، تعليق رقم : ٥٠٠ ، على الخبر رقم : ١٤٣ . مع زيادة في المراجع أيضاً . لم يرجع الدكتور إلى الطبعة الجديدة !

● وفي رقم (٥) نصيحة أخرى قال : « قد تختلف الرواية بعض الشيء في الموشح ، منها في الطبقات ، ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى الموشح في الحاشية [تنظر الطبقات . يعني الطبعة الأولى ، ص ١٦ ، ١٠٠ (صوابه : ١٨) ، ١٠١ (صوابه : ١٩) ، وتقابل بالموشح : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١] » . والخطأ الذي صححته آنفاً مردّه إلى العجلة . والمراجع التي ذكرها مذكورة في هامش الطبعة الأولى تعليق (٢) = وفي الطبعة الثانية ص ١٧ . تعليق : (١) ، ثم رقم (٣) = ثم في ص ١٨ . تعليق رقم (١) = ثم ص : ١٩ ، تعليق : (٢) = ثم ص ٢١ رقم (١) مع إضافات مختلفة . لم يرجع أيضاً إلى الطبعة الثانية !

● وفي رقم (٦) نصيحة أخرى قال : « تحسن الاستفادة من الاختلاف لدى المقابلة والتحقيق . . . » ، ثم ذكر ما في ص ١١٧ من الطبعة

الأولى ، وذكر ما في الموشح ، ثم وضع بين قوسين ما يلي : « (وقد أخذ المحقق بها ط ٢ : ص ١٤٠) » . الحمد لله ، ولكنى لا أدري لماذا لم يفعل ذلك الدكتور في سائر المواضع المشابهة !

• ثم في رقم (٧) قال : « ومنه أن جاء في الطبقات [ص : ٦٤] و « ذروة الناس » و « أخذه الناس عليه » ، وفي الموشح [ص : ٢١٧] : « وغاية الناس » و « أخذه الناس عليه » : والأولى غيرتها في الطبعة الثانية ، وعلقت عليها [ص : ٧٨ ، تعليق : ١] ، وفيه ما طلب وأكثر منه . أما « أخذه » التي في الموشح ، فإنما هي مجرد ضبط من ناشر الموشح ، والأجود « أخذه » ، ولا أدري لماذا ترك الرجوع هنا إلى المطبوعة الثانية ، وأما رقم (٨) فأرقام الصفحات فيها أخطاء من العجلة والانفعال ، فلم أعرف موضعها لا في الموشح ولا في الطبقات . وأما رقم (٩) فإنه نصح بمراجعة ص : ٣٣ من الطبقات على ص : ٧٤ من الموشح ، والذي نصح به موجود مثبت في الطبعة الثانية ، في آخر الخبر رقم : ٤٤ ص : ٤٠ ، تعليق رقم : ١ ، وهذا غريب أيضاً !

• ثم قال في رقم (١٠) وقد فعل المحقق مرة ، فقابلَ وفضل [ص : ٣٦٤] كلمة « محلب » الواردة في الموشح [ص : ١٢٧] على « مجلب » الواردة في « أصول الطبقات » وهذا صحيح ، ولكن التعبير عنه غير حسن ، ولكن ينبغي أن تعرف أن كلمة « أصول الطبقات » ليس صحيحاً كل الصحة ، لأنه موهم ، ففي الطبعة الأولى لم يكن اعتمادى في هذا الموضع ، إلا على طبعة يوسف هل ، وعجان الحديد ، على ما فيهما من التخليط والفساد . وقد ذكرت ما أشار إليه الدكتور في تعليقي في الطبعة الأولى ، لكن لما جاءت نسخة المدينة

المخطوطة « م » كان فيها « محلب » بالخاء على الصواب ، فألفت تعليق الطبعة الأولى ، وما فيها من الإشارة إلى تفضيل ما في الموشح ، واقتصرت في الطبعة الثانية على التعليق على نفس الخبر ، وهو فيها رقم : ٨٥٦ ، فذكرت المراجع ، وفيها الموشح [١٢٧] . وغيرت التعليق على لفظ « محلب » ، دون إشارة إلى ما في الموشح . وهذا دالٌّ أيضاً على أنه لم يرجع إلى الطبعة الثانية .

● وفي رقم (١٩١) نصيحة أخرى تحثني على الانتفاع بسند رواية وردت في الموشح للتعليق على سند رواية وردت في الطبقات ، فقد جاء في الطبقات [س : ٣٢٨ ، الطبعة الأولى] : « قال ابن سلام : ذاكرت مروان بن أبي حفصة جريراً والفرزدق . . » ، وجاء في الموشح [س : ١٤٣] : « وحدثنى علي بن هرون ، قال حدثنا وكيع . قال حدثنا محمد بن سلام عن أبيه قال : ذاكرت مروان بن أبي حفصة جريراً والفرزدق . . » ، ومع أن نحوي الروايتين مختلف ، إلا أننا يمكن أن نستدل أن الذي ذاكر مروان هو الأب . وهذا أوجه إذ اراعينا السنّ والزمن » . انتهى . وبالطبع أنا لا أعمل بمثل هذه النصائح لأسباب كثيرة ، ومع ذلك ، فإن الذي نثبه الدكتور على جواد إلى التماس مثل هذا الطريق في الانتفاع والاستفادة بما ذكر ، هو تعليق على أبيات مروان بن أبي حفصة ، والذي أثبتته في الطبعتين الأولى والثانية ، وفعلتُ ذلك تفسيراً لخبر رواه أبو الفرج في أغانيه [١٠ : ٩٠] عن غير ابن سلام ، عن أحمد بن موسى بن حمزة قال : « رأيت مروان بن أبي حفصة في أيام محمد بن زبيدة (يعني الأمين ، وخلافته من سنة ١٩٣ إلى سنة ١٩٩) ، في دار الخلافة وهو شيخ كبير ، فسألته عن جرير والفرزدق : أيهما أشعر ؟ فقال لي : سئلت عنهما أيام المهديّ (بويغ المهديّ ببيغداد في ذي الحجة

سنة ١٥٨ ، وتوفي في المحرم سنة ١٦٩) ، وعن الأخطل قبل ذلك ، فقلت فيهم قولاً عقده في شعر ليثبت . فسألته عنه فأنشدني :

ذَهَبَ الفَرَزْدَقُ بِالْهَجَاءِ ، وَإِنَّمَا خَلَوُ القَرِيضِ وَمُرُّهُ لِجَرِيرِ

وذكر أبياتاً منها الأبيات الثلاثة التي ذكرها ابن سلام في خبر الطبقات ، ثم قلت : « فبيان بهذا أن الذي سأله أيام المهدي هو ابن سلام » . وإنما أثبت هذا التعليق لمجرد الفائدة في تفسير خبر جاء في الأغاني (١٠ : ٩٠) لأزديان الإبهام عن الذي سأل مروان بن أبي حفصة في زمن المهدي ، لا شكاً في رواية ابن سلام عن مروان ! وكيف أشك ، أو أعمل بتصحيح الدكتور على جواد ، وأنا أعلم أن ابن سلام مثلاً ، في أخبار كثيرة غزوة في الطبقات رقم : ٧٢٢ (الطبعة الثانية) يقول : « قال ابن سلام : ورأيت مروان بن أبي حفصة يعجبه مذهبه في المدح جداً (يعني مذهب كثير) ، يقول : كان يستقصي المدح » ، ثم يقول في الخبر رقم : ٧٣٤ أيضاً : « قال ابن سلام : فقلت لابن أبي حفصة : من جودة مدحه هذا جعل دونه ثمانين ألفاً .. » ، إلى آخر الخبر . ليس هذا النوع من النقد بحسن ولا صحيح ، ولا هو تصحيحاً سليماً .

● ثم جاء المأخذ رقم (١٢) وقال فيه : « اشترط المحقق لارواية التي ينقلها إلى الطبقات أن تكون واردة عن طريق الفضل بن الحباب ، والشرط واردٌ ، ولكننا رأينا في الموشح [ص : ١٧١] رواية لم يذكر فيها الفضل بن الحباب ، طابقت رواية الأغاني [١٦ : ١١١] التي وردت عن أبي خليفة (الفضل بن الحباب) . وقد نقل المحقق إلى الطبقات [ص : ٤٦٧]

رواية الأغاني (وأشار إلى رواية الموشح) ، ومعنى الظاهرة ، أنه قد يكون بين ما لم يرو عن طريق أبي خليفة ، ما هو في حقيقته من صلب طبقات الشعراء .

وهذا الذي ظنه من أنى نقلت الخبر رقم : ٦٨٥ [س : ٤٦٧] في الطبعة الأولى ، عن كتاب الأغاني غير صحيح البتة ، لأنه موجود في طبعة يوسف هل ص : ١٢٥ ، وطبعة عجان الحديد : ١٨٦ عن نسخة دار الكتب ، وهو في مخطوطة المدينة «م» أيضاً ، ومذكور في الطبعة الثانية في الطبقات برقم : ٧٤٢ [س : ٥٥١] ، فلا معنى لهذا المأخذ ، ولا معنى لعدّه اتفاق الروايات من طرق مختلفة «ظاهرة» تحتاج إلى مثل هذا التعقيب على شيء لم أفعله أيضاً .

● ثم يتصل بهذا المأخذ رقم (١٣) حيث يقول : « فقد وردت في الموشح [س : ١٣٨] رواية عن « ... محمد بن موسى البربري عن محمد ابن سلام ... » طابقت رواية الطبقات [س : ٣١٥] . وينظر الموشح [س : ١٢٥] ، ويقابل بالطبقات [س : ١٥١] . قلت أنا : صواب هذا الرقم الأخير : « الطبقات [س : ١٥٢ - ١٥٤] » ، وهذا خطأ مرده إلى العجلة والانفعال . والقسم الأول من هذا المأخذ الذي يتضمن النصيحة أيضاً ، والمشار فيه إلى رواية الموشح [س : ١٣٨] « ... محمد بن موسى البربري ، عن ابن سلام . . . » والطبقات [س : ٣١٥ الطبعة الأولى] يحتاج إلى بعض الإطالة . فالدكتور على لجأ إلى ذكر رواية البربري عن ابن سلام في الموشح [س : ١٣٨] ، وهي بلا شك ولا ريب ، لا تطابق رواية الطبقات البتة ، لأن روايته عن ابن سلام هي : « قال : سألت بشاراً الأعمى فقلت : يا أبا معاذ ،

أى الثلاثة أشعر ، جريرم أو الفرزدق أو الأخطل ؟ - وكان عالماً بصيراً -
فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولكن ربيعة تعصبت له وأفرطت عليه .
وهذا نص الخبر المذكور في الطبقات [الأولى : ٣١٥ رقم : ٤٥٢ /
والثانية : ٣٧٤ رقم : ٥٠٧] .

« أنا أبو خليفة ، أنا ابن سلام ، قال : « سألت بشاراً العقيلي عن
الثلاثة ، فقال : لم يكن الأخطل مثلهما ، ولكن ربيعة تعصبت له وأفرطت
فيه . نقلت : فجريرم والفرزدق ؟ قال : كان جريرم يحسن ضروباً من الشعر
لا يحسنها الفرزدق . وفضل جريراً عليه . »

فألفاظ الخبرين مختلفةٌ بعض الاختلاف ، والمرزباني نفسه قد روى الخبر
بلغظه كما هو في الطبقات في كتاب الموشح نفسه [س : ١١٥] ، كما أشرت
إليه في تعليقي على الخبرين في الطبعتين جميعاً ، وبنفس الإسناد الذي اعتمدت
أخذه من الموشح : « إبراهيم بن شهاب ، عن أبي خليفة ، عن ابن سلام » ،
ورواه ابن سلام نفسه ببعض الاختلاف في موضع آخر من كتابه ، في « ذكر
الأخطل » ، وهو في الطبعة الأولى [س : ٣٩١ برقم : ٥٨٥] ، وفي الثانية
[س : ٤٥٦ برقم : ٦٢٩] ، وقد نقلته عن الأغانى [٨ : ١٠] ، ورواه
ابن عساكر في تاريخه عن الطبقات ، كما أشرت إلى ذلك في الطبعة الثانية ،
ولأسباب ذكرتها هناك في الطبعتين جميعاً . ففي هذه الفقرة من المأخذ
إبراهيم غير حسن ، بل إن هذا وحده يؤيد صحة التزامي بإسناد المرزباني ، عن
إبراهيم بن شهاب ، عن أبي خليفة ، عن ابن سلام .

أما الموضوع الثاني من المأخذ (١٣) الذي يطالب فيه الدكتور على حواد

بمقارنة ما في الموشح [١٢٥] بما يقابله في الطبقات [س: ١٥١] ، [والصواب هنا أيضاً: س: ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤] ، وهو خطأ مردّه أيضاً إلى العجلة والانفعال ، وهو يقابل في الطبعة الثانية من الطبقات [س: ١٨٢ ، برقم: ٢٣٨] وقد علقت عليه [س: ١٨٢ ، تهليلق رقم: ٦] فقلت : أخذت به « م » (أى نسخة المدينة المخطوطة) ، والخبر مختصر في الموشح : ١٢٥ ، وفيه : « النخار » بالخاء المعجمة » ، وهو موجود في « المخطوطة » ، أى نسختي التي التي انتقلت إلى مكتبة « تشستر تي » الورقة (٢٧) . فهذا أيضاً مأخذ غير حسن ، لما فيه من الإيهام ، لأن خبر الموشح [س: ١٢٥] لا يزيد على سبعة أسطر ، وخبر الطبقات ثمانية عشر سطراً . شيء غريب !

ثم ختم الدكتور على جواد مأخذه على في شأن كتاب الموشح بثلاثة مأخذ ، قدم لها بأنه قد وردت في الموشح روايات لم نقلها إلى طبقات الشعراء ، وكان من حقها تبعاً لمنهجى أن تنقل ، لأنها برواية أبي خليفة الفضل بن الحباب ، ولأنها تقابل نقصاً أو خرماً في نسختي ، ولأنها من طبيعة الموضوع المتحدّث عنه [المورد المجلد الثامن ، العدد الثالث ، ص: ٤١] .

• قال في المأخذ رقم (١٤) : « فن ذلك ما جاء على (ص ٤٩) من الموشح : « . . . وحدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال : لم يكن للأعشى بيت نادر على أفواه الناس ، مع كثرة شعره ، كآبيات أصحابه » . وهذا الخبر موجود في مخطوطة المدينة ، وفي مخطوطتي المنتقلة إلى مكتبة « تشستر تي » ، وهو موجود في الطبعة الأولى [س: ٥٤ ، ضمن الخبر رقم: ٦٤] وموجود بالطبعة الثانية [س: ٦٥ برقم: ٨٤]

وليس فيه قول المرزبانى « مع كثرة شعره ». وفعل ذلك المرزبانى لأنه فصله عن الخبر الذى قبله ، والذى فيه : « وقال أصحاب الأعشى : هو أكثرهم عروفاً وأذهبهم فى فنون الشعر ، وأكثرهم مدحاً وهجاءً ونفراً ووصفاً ، كل ذلك عنده » ، فمن أجل ذلك أدرج المرزبانى فى الخبر من كلامه هو قوله : « مع كثرة شعره ». ولا أدرى ماذا أقول فى هذا المأخذ ! !

● ثم جاء بعد هذا ، المأخذ رقم (١٥) يقول فيه : « ومن ذلك ما جاء على [ص : ٦٦ - ٦٧] من الموشح : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب قال ، حدثنى أبو العراف قال ، قال النابغة الجعدي : إني وأوس بن مغراء ، لنبتدرُ بيتاً ما قلناه بعد ، لوقاله أحدنا لقد غلب على صاحبه . قال ابن سلام : وكانا يتهاجيان ، ولم يكن أوس إلى النابغة فى قريحة الشعر ، وكان النابغة فوقه ، فقال أوس بن مغراء :

فلست بعافٍ عن شميمه عامرٍ ، ولا جابمى عما أقولُ وعيدها
ترى الأؤم ما عاشوا جديداً عليهم ، وأبقى ثياب اللابسين جديدها
لعمرك ما تبلى سراييلُ عامرٍ من الأؤم ، مادامت عليها جلودها

فقال النابغة : هذا البيت الذى كنا نبتدر ، وغلب الناس أوساً على النابغة » انتهى .

وصدق الدكتور على جواد ، فإن الطبعة الأولى من الطبقات خلت من هذا الخبر . ولم أنقله من الموشح لأسباب ، منها أنى وجدت أبا الفرج فى الأغاني ، رواه مختصراً جداً ، مع اختلاف فى اللفظ ، وإسناده مركب قال :

« أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه وأخباره مما ذكره منها ، عن محمد بن سلام الجعفي ، عن أبي الغراف = وأخبرنا به أحمد بن عبد العزيز ، وحبیب بن نصر قالا ، حدثنا عمر بن شبة ، [عن محمد بن سلام] ، عن أبي الغراف . . . » ، وذكر الخبر مختلفاً ، وليس فيه إلا البيت الأخير من الأبيات الثلاثة [الأغاني ٥ : ١٢ ، في أخبار النابغة الجعدي] . وحيرني هذا الخبر يومئذ ، فلم أدر أأخبار النابغة أحقُّ به ، أم أخبار أوس بن مفرأ ، فعلمته ولم أنقله إلى أخبار النابغة في الطبقات . فلما وقفت على « كتاب الغرة » الذي ذكرته في [س : ٩٨ ، تليق : ٣ من الطبعة الثانية] ، ورأيت نقل نصوصاً مهمة عن ابن سلام تطابق كل المطابقة ما في كتاب الطبقات ، وكان في الغرة هذا الخبر في ترجمة النابغة الجعدي ، نقلته عندئذ في الطبعة الثانية من الطبقات [س : ١٢٥ ، ١٢٦] ، رقم : ١٤٦] وقلت في آخره : [الموشح : ٦٦ ، ٦٧ / الأغاني ٥ : ١٢ مختصراً ، وحاسة ابن السجري مختصراً ، والغرة مخطوطة : ١٩٣ ، وانظر ما سيأتي في آخر الطبقة الثالثة من الإسلاميين ، وفي ترجمة أوس بن مفرأ ، بعد الخبر رقم : ٧٢٦] ، وزدته هنا لأن هذا موضع خرم في مخطوطتي ، والاعتماد فيه على مخطوطة المدينة « م » ، وهي مختصرة من كتاب الطبقات ، كما ذكرت ذلك في مقدمة المطبوعة الثانية من الكتاب . فلم يبالي الدكتور بالمطبوعة الثانية ، ولم يراجها .

● أما المأخذ (١٦) ، فهو المأخذ الوحيد الذي لا غبار عليه ، يقول : « ومنه ماجاء في الموشح [س : ١٠٦] : « . . . وحدثني إبراهيم بن شهاب عن محمد بن سلام قال الفرزدق لامرأته النوار : أنا أشعر أم ابن المراغة ؟

قالت : غلبك على حُلُوهِ وشَرِكك في مُرّه » ، وكان أحبّ إليّ لوزدته في
خبر النوار [س : ٢٢٢ ، ١٣٥ ، الأخبار من رقم : ٤٣٥ - ٤٣٧] ، وكان هذا
مكانه إن شاء الله . ومع ذلك فهو الخبر الوحيد الذي سقط مني في نقلي
عن الموشح .

* * *

ثم ختم الدكتور على جواد الطاهر مأخذهُ هذه بقوله : « ليس من علم
التحقيق أن ننقل إلى الكتاب الذي نحققه مادةً (غزيرة) من كتب أخرى
لانناك الدليل العلمي القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى ... » ،
وأشار إلى أن (علمية التحقيق) تمتص فصل هذه المادة ، وحفظها في ملحق
يذيل به الكتاب [المورد ٨ ، العدد ٣ س : ٤١] ، والذي يستلفت النظر ،
هو وضعه لفظ (غزيرة) بين قوسين ، ولوضعها بين قوسين دلالة لا تخفى .

فهل يأذن لي الدكتور على جواد ، في هذا الموضوع ، أن أجمع بينه وبين
الدكتور منير سلطان صاحب كتاب « ابن سلام وطبقات الشعراء » ؟ وأنه
لا أحبُّ أن أفعل ذلك ، لولا أنني رأيتهُ هو نفسه ذكر كتاب الدكتور منير
سلطان ، وقال إنه قد قرأهُ ثم قال : « وكان طبيعياً جداً أن نلتقي وإياه في
عدد من النقاط بحكم النهج العلمي ووحدة المصادر » [المورد س : ٢٦] .
وكلمة (غزيرة) مبهمة الدلالة عند الدكتور على جواد ، ولكن الدكتور
سلطان أحسنَ كُلَّ الإحسان ، فقد تدمج كلُّ ما زدته على ما بقي عندنا من
نص الطبقات لابن سلام ، وذكرها جميعاً بأرقام صفحاتها في الطبعة الأولى
أيضاً ، وذكر أنها (٣٧) فقرة كاملة ، ثم زاد أيضاً فذكر ما زدته في
خلال نص الكتاب بين الأقواس من كلمات في (٤٠) موضعاً ، كما ذكر .

وتعد الكلمات التي زِيدت ، كما ذكرها وكما راجعتها على الطبعة الأولى هو (١٥٠) كلمة . ثم ذكر أيضاً زيادات الشعر ، فكانت (٣٧) بيتاً ، و (٦) أسطر [ابن سلام وطبقات الشعراء : ١٦٨ ، ١٦٩] ، ثم قال بعد ذلك : « وهذه الزيادات سبب تضخم الكتاب » . وسأحاول أن أثبت هنا معنى (مادة غزيرة) ، ومعنى (زيادات سببت تضخم الكتاب) .

وينبغي أن أشكر الدكتور منير سلطان شكراً جزيلاً على هذا الإحصاء الذي تدمتُ ذكره ، لأنني بمراجعتي على ما أحصيته أنا ، تبين لي أني حين ذكرت المواضع التي أدخلت فيها روايات أبي الفرج ، سهوت عن أربعة مواضع ، هي في الطبعة الثانية من الطبقات [رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ، ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥] ، وكذلك ينبغي أن يصحح ما كتبت في المقدمة في مواضعه [س : ٤٥ ، ٤٦] .

ويكون ما زِدته على أصل الطبقات في نسخة المدينة « م » هو تسعة وعشرين خبراً ، وما زِدته على المخطوطة هو عشرة أخبار ، وجماعتها تسعة وثلاثون خبراً ، ومنها سبعة مواضع لم يذكرها الدكتور سلطان ، وستة مواضع في إحصائه الذي اعتمد فيه على الطبعة الأولى ، ينبغي إسقاطها ، لأنني حذف منها واحداً في الطبعة الثانية ، وخمسة مواضع وُجِدت في المخطوطة ، وكنت نقلتها عن الأغاني .

ثم أحصيت بعد ذلك عدد أسطر أصل كتاب الطبقات في الطبعة الثانية (دون الشرح) ، فكان عدد أسطر الأصل المطبوع هو : (٥٩١١) سطرًا = وأحصيت عدد أسطر جميع الزيادات التي أدخلتها على الكتاب فبافت (٢٨٧) سطرًا ، فإذا أخرجنا هذه الزيادة صار الباقي (٥٦٢٤) سطرًا ،

جميعها من الأصلين : مخطوطة المدينة « م » ، ومخطوطى المنتقلة إلى مكتبة
تشتري بتي . ولو قسمنا هذا العدد على (١٨) ، وهو عدد أسطر الصحيفة
بنفس الحرف المطبوع ، كان عدد صفحات أصول الطبقات هو (٣١٢ر٥)
صفحة ، أى نحو عشرين ملزمة . ثم لو قسمنا الزيادة ، وهى (٢٨٧) سطراً
على (١٨) سطراً فى الصفحة ، كان عدد الصفحات التى زدها (١٦)
صفحة ، أى ملزمة واحدة .

فهل يليق مثلاً أن يقال فى كتاب عدد أوراقه (٣٢٠) صفحة (أى
٢٠ ملزمة) ، وزيدت عليه (١٦) صفحة (أى ملزمة واحدة) : إن هذه
الزيادة (مادة غزيرة) ، أو يقال : « إن هذه الزيادات سبب فى تضخم
الكتاب » ! ! مبالغة ، أليس كذلك ؟ والمبالغة فى المدح سيئة ، وهى فى
الذم سيئة ، وهى فى طلب الإيهام سيئة ، أحبُّ أن نبرأ من المبالغة فى الحب
والبغض ، وفى الثناء والقدح ، وفى الجاملة والازورار ، فإنها تضرُّ ، وهى
فوق ذلك متهمةٌ للطرفين جميعاً ، كما ترى فى هذا الحساب والإحصاء .

ومع ذلك ، فأنا لا أستطيع أن ألوم الأستاذين الفاضلين ، الدكتور على
جواد ، والدكتور منير سلطان ، فأنا وحدى المسيء الذى جلب على نفسه
الإساءة . لأننى حين عرضت فى مقدمة كتاب الطبقات لأمر « الزيادة » التى
زدها على أصل الكتاب المخطوط والمنشور ، لم أضمن ما كتبتُ بياناً واضحاً
مقنعاً ، أكشف فيه عن حقيقة دراستى للكتاب التى اعتمدتُ على الزيادة
منها ، وكان ينبغى أن أفعل ، وأن أفصل القول فى هذه الزيادات ، وفى
مقدارها ، وقد حاولتُ أن أستدرك بعض هذا الخلل فى الطبعة الثانية ،
فأثبت فى آخر الكتاب بياناً بأرقام الفقرات التى أخذتُ بها نسخة المديفة

(المخطوطة) ، وما أخلّت به في ثنايا الفقرات ، وظننت أن ذلك كافٍ ، وقد تبينت الآن أنه لا يفتى شيئاً ، فانما هي أرقامٌ لا غير ، تحتاج إلى تفسير . فصار واجباً على أن أتولى تفسير ما قصرت في بيانه .

وسأجعلُ مرجعي في هذا التفسير إلى الطبعة الثانية وحدها ، تجنباً للإطالة بذكر الأولى والثانية معاً ، ولأني قلت في مقدمة الثانية [ص : ٧٠] ، بعد أن ذكرت ما وقع فيها من الأخطاء : « ومن أجل هذا ، فأنا لا أحلُّ لأحد من أهل العلم أن يعتمد بعد اليوم على هذه الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بي في زللٍ لا أرضاهُ له . وأضرعُ إلى كلِّ من نقل من هذه الطبعة شيئاً في كتاب ، سواء نسيه إلى أو لم ينسبه ، أن يراجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينفي عن نفسه وعمله العيب الذي احتماتُ أنا وحدي وزرهُ » ، وقولي هذا بمنزلةٍ عن أمر « الزيادات » التي زدتها ، وعن عملي في إخراج كتاب الطبقات ، بل أردتُ به ما وقعت فيه من خطأ في قراءة بعض نصِّ المخطوطة ، وبعض تفسيرى وشرحي لهذا النص ، لا غير . أما الدكتور على جواد ، فقد حمل كلامي هذا على وجه آخر يتعلق بالزيادات التي زدتها ، وبما عابه على هو وغيره من أفاضل الكتاب ، وقد أثبت نصَّ كلامي هذا في آخر مقالته في مجلة المورد [ص : ٤٥] مقدماً له ومعقِّباً عليه ، بمجلةٍ وانفعال ، حتى خرجاً به عما عهدته في رسالته إلى من الرقة واللطف ، إلى باب آخر لا أشكُّ أنه في طباعه بعيد عنه كلَّ البعد ، لأن من شيمته « الحياء » ، كما دلت عليه الأسطر الأخيرة في مقاله !



لكتاب « طبقات فحول الشعراء » أصلان مخطوطان ، الأول : مخطوطة المدينة ، التي رمزت لها بحرف « م » ، والثاني : مخطوطتي التي آلت إلى مكتبة « تشستر بيتي » ، ورمزت إليها بلفظ « المخطوطة » ، وعلى هاتين المخطوطتين اعتمدت في الطبعة الثانية من الطبقات .

وقد ذكرت في مقدمة الطبعة الثانية [مر : ١٢ - ١٤] أن الأصل الباقي من نسخة « م » ، وهي غير مرقمة الصفحات ، عدد أوراقه (٧١) ورقة ، وفيها خرمان ، رجحت أن عدد أوراقهما المفقود نحو تسع ورقات . أما « المخطوطة » ، فهي مرقمة الصفحات ، من (١ - ١١٢) غير ورقة العنزان ، وعدد الأوراق المفقودة منها (٤٥) ورقة ، والباقي عندنا منها (٦٥) ورقة ، وقد فصلت مواضع الحرم في المقدمة [مر : ١٢] . وكان تفصيل القول في المقارنة بين المخطوطتين أسراً لا بُدَّ منه ، ولكنني حين عقدت في المقدمة فصلاً عنوانه : « بآبة المقارنة بين المخطوطتين » ، أوجزت القول فيه اعتماداً على ثقتي بفطنة أهل العلم وقدرتهم على التوفيق والتفصيل . وقد تبين لي الآن أنه فصل ناقصٌ مختلٌ ، لأنه يحتملهم مؤونةٌ هم في غنى عنها ، ولم أحذر أن يفضى بهم إسقاط هذه المؤونة ، إلى بابٍ من الشكِّ في أصل عملي كُله . وقد كان ، وبفقتي عن الحذر كان .

وأول شيء ينبغي أن نعرفه أن نسخة المدينة « م » تكاد تكون تامةٌ لأنه لم يفقد منها سوى تسع ورقات أو أقل ، من (٨٣) ورقة ، فالناقص هو تسمها [٣] فقط ، و « المخطوطة » الأخرى فاحشة النقص ، لأن المفقود منها هو (٤٥) ورقة من (١١٢) ورقة ، فالناقص منها هو خمسها [٤] ، أو أشفٌ قليلاً . وقد جمعت المخطوطتين كاملتين في الطبعة الثانية ، فكان

عدد أخبار الكتاب كله كما رقتها هو (٩٥٣) خبراً ، بما فيها الزيادة التي زدتها ، وعددُ ترقيمها هو (٦٣) خبراً ، بما فيها أحد عشر بيتاً من الشعر . والذي ينبغي أن تقع عليه المقارنة بين النسختين هو : (٨٩٠) خبراً ، وهو مجموع ما في « م » و « المخطوطة » من الأخبار ، ينبغي أن أسقط منهما أيضاً الخبران برقم : (٤٧) ؛ (٤٨) لأنني زدتهما من الموشح ، فالباقى هو (٨٨٨) خبراً ، وليس في نسخة « م » ، خبرٌ واحد ، ليس في الذي يقابلها من « المخطوطة » .

وقد أثبت في آخر الطبعة الثانية بياناً بأرقام الأخبار التي أخلت بها نسخة « م » ، فكان عددها (١٧٣) خبراً ، وكلها موجود في « المخطوطة » . ثم أثبت أيضاً أرقام ما أخلت به « م » في ثنايا الأخبار ، فبلغت ثمانية وأربعين (٤٨) موضعاً ، عدد أسطرها (١٨٠) سطرًا ، فلو قسمناها على (١٨) وهو عدد أسطر صفحة من كتاب الطبقات ، لبلغت عشر (١٠) ورقات . فلو فرضنا أن الصفحة من الكتاب ، تتسع لثلاثة أخبار ، لكان تقديرها ثلاثون (٣٠) خبراً ، ويكون عدد ما أخلت به « م » من الأخبار مئتي خبر وثلاثة أخبار (٢٠٣) ، من مجموع أخبار عددها (٨٨٨) خبراً ، أى نحو من رُبع (¼) الأصل الجامع بين « م » و « المخطوطة »

وإذا كان الباقي عندنا من « المخطوطة » ، هو (٦٥) ورقة ، والمفقود منها هو (٤٥) ، فن المقول على هذا القياس أن تكون « م » ، قد أخلت أيضاً بنحو ربع (¼) الأخبار الموجودة في هذا القسم المفقود من « المخطوطة » وبهذا يتبين مقدار الاختلاف الظاهر بين نسخة المدينة « م »

التي تكاد تكون تامة ، وبين « المخطوطة » الفاحشة النقص ، ويتبين أيضاً أن « م » نسخة مختصرة من كتاب الطبقات . ويتبين أيضاً أنها تكاد تكون نصف كتاب الطبقات ، رُبْعُ [$\frac{1}{4}$] دلت عليه مقارنة الموجود بالموجود ، وربع [$\frac{1}{4}$] دلّ عليه التقدير المتوقع في المفقود . ومعنى ذلك أن « المخطوطة » لو كانت قد وصلتنا تامة ، لكانت ضعف نسخة « م » تامة أيضاً . وإذن ، فالنسخة التي طبعها يوسف هل ، ونسخة عجمان الحديد المطابقة لها ، هي نصف كتاب طبقات ابن سلام ، بلا ريب .

• • •

• وههنا أمور لا بُدَّ من بيانها ، قبل أن أفضى إلى تفسير عملي الذي عملته في كتاب « طبقات فحول الشعراء » . وذلك أن « المخطوطة » الفاحشة النقص ، نسخة عتيقة مسندة ، وقد رجحت في المقدمة أن تاريخ كتابتها كان يتبين قبل سنة ٣٣٦ من الهجرة ، ويوشك أن يكون كان قبل سنة ٣١٠ هـ أو قبل ذلك بقليل [المقدمة ص : ٢١] . ومعنى ذلك أنها كتبت بعد قليل جداً من وفاة أبي خليفة الجمحي ، راوى الكتاب عن خاله محمد بن سلام ، وقد توفي أبو خليفة سنة ٣٠٥ هـ من الهجرة . وخط « المخطوطة » نفسه يؤيد ذلك . فهي إذن ، من أقدم ما عندنا اليوم من مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجريّ .

أما نسخة المدينة « م » ، فخطها أشبه بالخط المغربي ، وهو خط عتيق أيضاً ، وقد رجحت أنها كتبت قبل سنة ٤٠٩ من الهجرة على وجه القطع ، ويمكن أن تكون كتبت قبل سنة ٣٦٧ هـ ، قبل وفاة أبي طاهر الذهلي القاضي ، راوى الكتاب عن أبي خليفة الجمحي [المقدمة ص : ٢١ ، ٢٢] .

ومعنى ذلك أنهما نسختان عتيقتان متقاربتان في الزمن : إحداهما ، وهى « المخطوطة » فاحشة النقص ، إذ فقدت من أوراقها (٤٥) ورقة ، ولكن الباقى منها دلّ دلالة قاطعة على أنّ أصلها كاملاً لو وقع فى أيدينا ، يحمل عدداً من الأخبار يكاد يبلغ ضعف عدد الأخبار الموجودة فى نسخة « م » التى لم يفتقد منها سوى تسع (٩) ورقات أو أقلّ ، هذا بابٌ من النظر لا بدّ منه .

● وباب آخر لا بدّ منه ، هو أنّ « المخطوطة » نسخة « شيخ » محابى اللبلى الذى أصابها اسم المکتوب بين الأسطر ، وهو « شيخ » لأبى نعيم الحافظ (٣٣٦ - ٤٣٠ هـ) ، سمعها منه قراءةً عليه فى سنة ٣٧١ هـ [المقدمة س : ٢٨] ، وهذا « الشيخ » روى كتاب الطبقات عن أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن أسيد (... - ٣٣٦ هـ) ، عن القاضى أبى خليفة الجمحى ، عن ابن سلام . ثم قرأ هذا « الشيخ » نفسه ، نسخته هذه نفسها أيضاً ، على الحافظ أبى القاسم الطبرانى ، (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ) ، بقراءته على أبى خليفة . فهى إذن نسخة آتية من طريقين ، ليس بينها وبين أبى خليفة ، سوى « ابن أسيد » فى أحد الطريقين ، و « أبى القاسم الطبرانى » ، فى الطريق الآخر ، وكلاهما روى كتاب الطبقات عن أبى خليفة .

أما نسخة المدينة « م » فهى من رواية « أبى محمد » ، عن أبى طاهر الذهلى القاضى (... - ٣٦٧ هـ) ، بروايته عن أبى خليفة ، عن محمد بن سلام . وقد استظهرت فى المقدمة [س : ٣١] أنّ « أبى محمد » ، هو عبد الغنى بن سعيد الأزدي المصرى (٣٣٢ - ٤٠٩ هـ) ، ولم أجده ما يعيننى على القطع

بأنها نسخة « أبي محمد » ، فإن تك نسخته ، فليس بينها وبين أبي خليفة سوى
أبي طاهر الذهلي ، الراويها عن أبي خليفة . وإن تك نسخة تلميذ لأبي محمد ،
فبينها وبين أبي خليفة رجلان ، هما : « أبو محمد » ثم « أبو طاهر الذهلي » ،
راويها عنه ، وكلاهما قريبٌ من قريب ! وهذا بابٌ ثانٍ من النظر لا بُدَّ منه .

● وبابٌ ثالثٌ لا بُدَّ منه أيضاً ، يعلمه كلُّ من له خبرةٌ بالكتب
المخطوطة ، لا في العربية وحدها ، بل في جميع لغاتِ الأعاجم التي أورثت
أهلها كتباً مخطوطة ، مع خلوّ مخطوطات الأعاجم من فضيلة « الإسنادِ »
الذي تميّزت به العربية وحدها قروناً متطاولة . أمرٌ مألوفٌ كلُّ الإلف ، أن
يوجد من كتابٍ واحدٍ ، لمؤلفٍ واحدٍ ، نسخٌ يكثر عددها أو يقلُّ ، يتردّد
جميعها بين التمام والنقص ، وبين الاختصار الهين والاختصار المبين ، ويكون
ذلك من فعلٍ من أدّى إلينا الكتاب عن مؤلّفه . بل إن المؤلف نفسه قد
يترك بين يدي تلامذته نسخاً من كتابه ، بعضها أتمُّ من بعضٍ ، بما أدخل هو
نفسه على كتابه ، على تناول السنين ، من زيادة أو حذف أو تبديل أو تغيير .
أمرٌ مألوفٌ كلُّ الإلف ، وإن غفل عنه من غفل ، وإن أغفله أيضاً متعمداً
من أغفله . فإذا كان هذا مألوفاً غير مستصعب ولا مستبعد في الكتب التي
بُنيت على البحث والنظر ، فهو مألوفٌ سهلٌ قريبٌ غير مستنكر في الكتب
التي بُنيت على رواية الأخبار والآثار والأشعار . مألوفٌ من فعلِ رواة
الكتب وناقليها إلينا ، ومألوفٌ أيضاً أن يفعله المؤلفون أنفسهم ، إذا بدا لهم
أن يزيدوا في الكتاب أو يحدفوا منه أو يبدّلوا أو يغيّروا . وهذا شيءٌ
كنتُ في غيبي عنه ، لولا الخوفُ والحذرُ ، والتجربةُ أيضاً !

● ومن أحكم النظر في هذه الأبواب الثلاثة ، لم يستنكر أن يجد من

كتاب معقود بناؤه على رواية الأخبار والآثار والأشعار ، وهو كتاب الطبقات لابن سلام الجمحي ، نسختين إحداهما على علاقتها دالة على أن أصلها قريب من التمام ، والأخرى على علاقتها أيضاً بينة الاختصار ، مع تداني النسختين دنواً مقارباً في تاريخ كتابة كلٍّ منهما ، وأيضاً مع تداني روايتهما دنواً شديداً من أبي خليفة الراوي كتاب الطبقات عن خاله محمد بن سلام . ليس بمستنكر أن تأتي « المخطوطة » من طريقتين ليس بين أحدهما وبين أبي خليفة سوى « ابن أسيد » وحده ، والآخر ليس بينه وبين أبي خليفة سوى « أبي القاسم الطبراني » ثم تأتي أختها وإدتها نسخة « م » ، ليس بينها وبين أبي خليفة ، سوى « أبي طاهر الذهلي القاضي » وحده = أو « أبي محمد » ثم « أبي طاهر الذهلي » ، ثم يكون بينهما من الاختلاف ما بينته آنفاً . وبقليل من النظر يستطيع المرء أن يحكم حكماً صادقاً أن هذا الاختصار المبين في نسخة « م » ، ليس هو من عمل أبي خليفة الراوي كتاب الطبقات عن خاله ، ولا هو من ابن سلام صاحب الكتاب ، بل هو من عمل « أبي محمد » ، أو من عمل « أبي طاهر الذهلي » الذي روى الكتاب عن أبي خليفة

● ولما وقعت هاتان النسختان المتيقتان في أيدينا ، وإحداها كانت أصلاً تاماً ولكن ضاع منه (٤٥) ورقة ، والأخرى مختصرة لم يضع منها سوى أقل من تسع (٩) ورقات ، لم يكن معيياً في العقل أو في النظر أو في (المنهج العلمي) أن نجتمع بينهما في كتاب واحد ، لكي تسد « المختصرة » تلك الفجوة الفاحشة التي أحدثها ضياع (٤٥) ورقة من الأصل « التام » . والكتاب الجامع بينهما متداخلتين ، هو يتيقن جزء كبير جداً من أصل كتاب الطبقات الذي رواه أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام . هل في هذا شك ؟

● فإذا قدر الله ، ووقعت في أيدينا نسخةٌ ثلاثة من كتاب الطبقات ، وكانت تامة الأوراق أو ناقصتها ، وكانت تخالف هاتين النسختين بنقصٍ في أخبارها وأشعارها ، أو بزيادةٍ في الأخبار والأشعار ، فالجمع بين ثلاثتهن جميعاً متداخلاتٍ في كتابٍ واحدٍ لا يُسْفَنُكَر ، ويكون الكتاب الجامع بين ثلاثتهن ، هو يبين أيضاً جزءاً أكبر من أصل كتاب الطبقات الذي رواه أبو خيفة عن خاله محمد بن سلام . وهكذا دواليك في رابعة وخامسة وسادسة أو ماشئت . فهذه قضية لا يأنف منها العقل ولا النظر ، ولا (المنهج العلمي) أيضاً . هل في هذا شك ؟

● ولكن إذا لم تقع في أيدينا نسخةٌ ثلاثة أو رابعة ، ولكن جاءنا دليل صحيح الدلالة على أن فلاناً من العلماء كانت عنده نسخةٌ من كتاب الطبقات رواها عن أبي خليفة (بأى طرق الرواية المعروفة المألوفة عندنا نحن العرب) ، أو رواها بالواسطة عن شيخ روى عن أبي خليفة ، ثم لم تصلنا هذه النسخة ، ولكنه نقل عنها نقلاً صحيحاً متفرقاً في كتاب آخر من كتبه ، فإن مجموع ما نقله في كتابه ، هو بلا شك عندئذ ، بمثابة نسخة من كتاب الطبقات ناقصة أوراقها ، أو ضائعة أوراقها ، أو مختصرة أخبارها وأشعارها وكذلك لا يستنكف عقل ولا نظر ولا (منهج علمي) أيضاً ، أن تجمع بين نقوله التي نقلها عن نسخته كانت ، وبين هاتين النسختين العتيقتين في كتاب واحدٍ ، وأن الكتاب عندئذٍ ، هو يبين جزءاً صالحاً جداً من أصل كتاب الطبقات الذي رواه أبو خيفة عن خاله محمد بن سلام ، هل في هذا شك ؟

● ومثل هذا في الصحة وفي اليقين ما يفتله عالم متأخر الميلاد ، بينه وبين أبي خيفة دهورٌ طوالٌ ، ولكنه ذكر في بعض كتبه خبراً أو أخباراً ،

ثم نصرّ نصّاً على أن هذا الذى نقله من صلب كتاب الطبقات لابن سلام الجحى ، فهل يزورُّ عقلٌ أو نظرٌ أو (منهج علميٌّ) أيضاً ، من ضمّ ذلك إلى هاتين النسختين من كتاب « الطبقات » الذى أحدث فيه فقدُ بعض الأوراق فجوةً فاحشة ، والذى ضامه اختصار المختصر ضيماً شديداً ؟ وأنا لست بمستفهم كل هذا الاستفهام انتظاراً لجواب من أحد ، فقد أجابت عنه بدائه العقول فى كلِّ زمانٍ ، وفى كلِّ لغةٍ ولسانٍ ، علم ذلك من علمه ، وجهله من جهله .

● وقد أطلتُ وأعدتُ وكررتُ فى الأمور التى لم أرَ بُدّاً من تقديمها بين يدي التفسير الذى أريد أن أوضح به عملى فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام . ولستُ أقول هذا معتذراً عما ارتكبت من الإطناب ، بل لأنَّ التجربة الطويلة علمتني أن الإيجاز المقتصد ، والاختصار المفهم ، والامحة الدالة ، لم يعد شئٌ منها مغنياً ، وصارت عواقبها مخوفة ، ومعيتها غير مضمونة ، حتى عند من يُظنُّ أنهم أهلها ، من الصّفوة المتميّزة بالأناة والصبر وحسن الإدراك ، وهم المنتسبون إلى العلم وأهله . فلذلك صرت اليوم لا أثق بشئٍ ، لأنّها ثقةٌ على غررٍ .

والآن ، كيف كان عملى فى كتاب « طبقات فحول الشعراء » . منذ قديمٍ جداً ، منذ أوّل الصّبا ، منذ قرأت كتاب الطبقات فى طبعة عجمان الحديد ، ثم فى نسخة يوسف هل ، كان ظاهراً عندى كثرة ما رواه أبو الفرج الأصفهاني فى كتاب الأغاني ، عن أبى خليفة ، عن ابن سلام . ولكن حين وقعت فى يدي الورقة الحائلة اللون ، فى سنة ١٣٤٣ هـ (سنة ١٩٢٥ م) ،

وسألني أمين الخانجي رحمه الله : « أتعرف هذه ؟ » وعرفتُ أنها ورقة من كتاب الطبقات ، وبادرت إلى ثلاثة صناديق أو أكثر فيها ورق « دشت » متفرق مبعثر ، وأخذتُ أجمعُ سائر أخواتها المبعثرة في ركاب من الأوراق ، وفرغتُ من جمعها وترتيبها ، ثم نقلتُ نصف ما في هذه الأوراق على نسختي من طبعة مجبان الحديد ، ثم أراد الله أن تفارقني هذه النسخة التي جمعتها ، قبل أن أتمّ نقلها ، لكي تستقرّ أخيراً في مكتبة « تشستر بتي » = من يومئذ فكرت في جمع ما في كتاب الأغاني من أسانيد أبي الفرج عن أبي خليفة الجحى ، الراوى كتب خاله محمد بن سلام . وقد فعلت ، وبافت صور أسانيد إلى أبي خليفة عن ابن سلام ، خمساً وخمسين صورة أو أكثر ، مختلفة الألفاظ (وقد قصصت القصة في مقدمة الطبعة الأولى ومقدمة الطبعة الثانية من الطبقات) . وقد تبين لي بالمراجعة ، أن جمهورَ مارواه أبو الفرج في أغانيه عن أبي خليفة ، عن ابن سلام ، في تراجم الشعراء الذين ذكرهم محمد بن سلام في كتاب الطبقات موجودٌ أكثره بنصّه فيما بقي من أوراق هذه « المخطوطة » الجديدة من طبقات ابن سلام ، وموجودٌ أيضاً في طبعتي الطبقات المنقولتين نقلاً مطابقاً لما في نسختي دار الكتب المخطوطتين ، المنقولتين عن نسخة المدينة المنورة ، قبل أن نظفر بأصلها مصوراً من مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رحمه الله .

وبالمدارسة ، كما ذكرت في المقدمة [ص : ٣٨ - ٤٤ ، اخترت من هذه الأسانيد التي ذكرتها آنفاً ثلاثة عشر إسناداً ، ذكرت لفظها ومكانها في الأغاني ، ومرجع هذه الثلاثة عشر إلى ثلاث صورٍ في الحقيقة ، وهذه هي ، بعبارة أبي الفرج في أغانيه :

١ - « ذكر محمد بن سلام في « كتاب الطبقات » : فيما أخبرنا به أبو خليفة . ونصّ على ذكر « الطبقات » ، وهو إسناد واحد ، هذه صورته .

٢ - « (أخبرنا) أو (أخبرني) أو (كتب إليّ) أبو خليفة في كتابه إليّ ، أو (إلينا) = أو أخبرنا القاضي أبو خليفة إجازةً ، أو (مما أجاز لنا روايته عنه) من حديثه وأخباره ، مما ذكر عن ابن سلام . وهذه الصورة واقعة في عشرة صور من الأسانيد ، فيها ذكر « الإجازة » و « الكتابة » .

٣ - (أخبرني) الفضل بن الحباب أبو خليفة ، حدثنا ، أو قال « محمد ابن سلام » . وهما صورتان واقعتان في صورتين من أسانيد أبي الفرج .

فالصورة الأولى ، قاطعةٌ على نقل أبي الفرج من كتاب « الطبقات » ، والصورة الثالثة وحدها لا تقطع بشيء ، فجأز عندئذ أن يكون ما نقله من كتاب الطبقات أو من غيره ، أو مما سمعه من أبي خليفة سماعاً أو قراءةً عليه . أما الصورة الثانية التي تفرقت في عشرة أسانيد مختلفة الألفاظ ، فهي التي تحتاج الآن إلى بيان . والذي يحوجني إلى هذا البيان ما قاله الدكتور على جواد في مقاله (المورد ص : ٣٠) ، فبعد أن ذكر ملخص هذه الصور الثلاثة التي ذكرتها آنفاً ، منقولةً عن كتاب « الأغاني » بعد استعراضه ، ويقول معلقاً : « استعرضه الأستاذ محمود شاكر قبلنا ، وأفدنا منه كثيراً » !! ذكر الدكتور على نتيجة استعراضه فقال :

« وهذه العبارات وأمثالها ، تدلُّ على أن أبا الفرج الأصفهاني لا ينتقلُ من

كتاب طبقات الشعراء مباشرة ، وإنما كان يتلقَى أخباره (المتفرقة) بوساطة
أبي خليفة كتابةً (أو مشافهةً) . ولو وقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل
عنه ونصاً على نقله منه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقلُ عن
كتبهم) ، ولما كان داعٍ لأن يقول : أخبرني . . . الخ .» .

ثم يعلق على هذه الفقرة برقم (٦٥) قائلاً : « ولو حصل أبو الفرج على
نسخة كاملة من كتاب الطبقات ، لما ترك لنا منه نصّاً يتصل بالشعراء الذين
تحدث عنهم ، لأن ذلك يدخل في صميم منهج كتابه » ، ثم يضي في حديثه
الأول ، مقتبساً من كلامي في مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٣٠ ، ٣١] .

« وفي هذا ما يمكن أن يفسّر لنا أن أبا الفرج (لم يذكر ابن سلام ولا
طبقاته في كثير من ترجم لهم ، ولهم ذكر في الطبقات) » . ثم يعلق عليه برقم
(٦٦) : « ينظر للمقابلة والمقارنة شاكر ٣٠ - ٣١ [وقد حذفها ط ٢ ص : ٤١ - ٤٢]
وهذا تعليق غريبٌ جداً ، لأنني لم أحذف شيئاً مما قال ، ولكنني غيرتُ العبارة ،
في الصفحات التي أشار إليها [ص : ٤١ - ٤٣] ، والمعنى باقٍ على حاله . كيف
فاته هذا ؟ لا أدري ، ومع ذلك فالجواب غير مهم .» .

بل المهم هو كلامه عن أسانيد أبي الفرج التي لخصها هو ، ولخصتها أنا
هنا ، وذكرتها مفصلة في المقدمة ، والتي فيها ذكر « الكتابة » و « الإجازة » ،
وأنها عبارات تدلُّ على أن أبا الفرج لا ينقلُ من كتاب طبقات الشعراء
مباشرة ، وإنما كان يتلقى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبي خليفة كتابةً أو
(مشافهةً) ، وأنه لو وقف على كتاب الطبقات ، لما كان هناك داعٍ لأن
يقول : « أخبرني . . . » ، أو كما قال الدكتور .

في كتب أئمة علم مصطلح الحديث ، بابٌ طويلٌ مفردٌ يسمونه « بابُ الإجازة » ، فإذا كان أبو الفرج قد أوجدنا هذه اللفظة في أسانيدِهِ إلى مُسندِ عصره أبي خليفة الجعفي ، وإذا كان أبو الفرج وغيره من أهل الأدب وغيرهم قد ساروا على سبيلِ أهل الحديث في إسناد الأخبار للرؤية توثيقاً لها ، أو برأيةٍ من عهدة روايتها ، فلا بُدَّ إذن من معرفة معنى « الإجازة » في كلامهم واصطلاحهم . وبالطبع ، أنا لن أطيل في هذا ، لأنني لا أعتقد أن الدكتور على جواد الطاهر يجهد ما أقول ، ولكنني أخشى أن تكون ثورة انفعاله ، قد أغفلتُهُ عما أعتقد أنه به عالم ، فيما أتوهم ، وإن ضُفَّ هذا التوهم . وعلى كلِّ حالٍ ، فباب « الإجازة » معروف في كتب القوم من لدن الخطيب البغدادي ، (... - ٤٦٣ هـ) في كتابه « الكفاية » ، إلى ابن الصلاح (... - ٦٤٣ هـ) في مقدمته ، إلى الحافظ ابن كثير (... - ٧٧٤ هـ) في كتابه « الباعث الحثيث » ، إلى الحافظ العراقي (... - ٨٠٦ هـ) في شرح ألفتيه وشرح مقدمة ابن الصلاح ، إلى الحافظ السيوطي ، (... - ٩١١ هـ) في ألفتيه ، إلى الأمير الصنعاني (... - ١١٨٢ هـ) في كتابه « تنقيح الأفكار » ، وهؤلاء وغيرهم من علماء علم الأصول قد ذكروا « باب الإجازة » وأركانها ، وأحكامها ، وأنواعها وأقسامها ، وتصحيح العمل بها ، وكيفية العبارة عن كل ضربٍ من ضربها .

فن ضرب « الإجازة » ، كما قال الخطيب ، « المكاتبة » : « وهو أن يكتب الراوي بخطه جزءاً من سماعه ، أو يكتب معه إلى الطالب : « قد أجزت لك روايته بعد أن صححته بأصلي ، أو بعد أن صححه لي من أثنى به » .

وكيفية العبارة بالرواية عن المكاتبة ، أحبُّه أن يقول : « كتب إلى

فلانٌ ، حدثنا فلانٌ » ، وهذا هو مذهب أهل الورع والتحرى فى الرواية ، وكان جماعة من السلف يفعلونه ، كما قال الخطيب ، وأن « المكتابة » مراسلةٌ ، وذكر أنه قد ذهب غير واحدٍ من علماء المحدثين إلى أن قول « حدثنا » فى الرواية عن « المكتابة » جائز (ومثله فى اللفظ أخبرنا وأخبرنى ، كما هو ظاهر) ، ومن أجاز ذلك شعبة بن الحجاج (وهو إمام الأئمة فى معرفة الحديث بالبصرة توفى سنة ١٦٠ هـ) ، ومنصور بن المعتمر ، (وهو أثبت أهل الكوفة فى الحديث وأتقنهم ، توفى سنة ١٣٢ هـ) ، وأيوب السختياني ، (وهو حجة أهل البصرة فى الحديث ، وسيد الفقهاء بها ، توفى سنة ١٣١ هـ) . قال شعبة : « كتب إلى منصور بن حديث ، فلقينته فقلتُ : أحدثتُ به عنك ؟ قال : أو ليس إن كتبتُ به إليك فقد حدثتُك ؟ » ، وكذلك قال شعبة ، عن أيوب وغيره قال : « إذا كتب إليك العالم فقد حدثك » .

وقد صحَّح الخطيب ذلك بقوله :

« . . لأن الغرض من القول باللسان ، فيما تقع العبارة فيه باللفظ ، إنما هو تعبير اللسان عن ضمير القلب . فإذا وقعت العبارة عن الضمير بأى سبب كانت من أسباب العبارة : إما بكتاب ، وإما بإشارة ، وإما بغير ذلك مما يقوم مقامه ، فإن ذلك كله سواء » .

ويعنى الخطيب أن الراوى إذا كان قد كاتب عالماً ، فكتب إليه كتاباً يعلم صحة وروده عنه ، فبإباح له أن يقول فى كلِّ ما رواه عن كتابه : « حدثنى فلان » و « أخبرنى فلان » . و « نبأنا » و « أنبأنا » .

وقد ذكروا أيضاً أن قول الراوى « كتب إلى » أو « فى كتابه إلى » ،

وأمثال ذلك ، يستعمل للدلالة على أنه مراسلة ، وأنه قد كتب له من بلدٍ إلى بلد . ثم ذكروا وجوهاً كثيرة ، من شاء أن يطلبها حيث ينبغي أن تطلب ، أدرك كثيراً من أسلوب هذه الأمة في كتبها ، وفي روايتها عن الأئمة وعن الكتب . وإنما نقلت هذا باختصار ، لكي يعيد الدكتور على جواد نظره في قوله : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنقل عنه ، ونصّ على نقله عنه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقلُ عن كتبهم ، ولما كان داعٍ لأن يقول : أخبرني . . الخ » ، وذلك أنه في كلِّ ما قال فيه « كتب إليّ » أو « في كتابه إليّ » بإجازته لي ، فالطريق المستقيمُ أن يقول فيه « أخبرني » ، فهذا هو « الداعي » الذي لامناصَ منه .

وأما قول الدكتور على : « ولو وقف أبو الفرج على كتاب الطبقات ، لنصّ على نقله ، كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين » ، فهذا بابٌ آخر غير « باب الإجازة » وضروبها ، وهو ملحق بالباب ، ويقال له « باب الوجادة » (بكسر الواو) ، وهو مقصودٌ به الأخذ من صحيفة أو كتاب بلا إجازة ولا مناولة ، ولا مكاتبة ، فإن الشرط فيه أن يقول الناقل : « قرأت بخط فلان » أو « في كتاب فلان » وينصُّ على ذلك . وهكذا فعل أبو الفرج في المواضع التي أشار إليها الدكتور على جواد ، وجعلها حجةً في « باب الإجازة » ، مع أن بينهما بوناً بعيداً لا أدري كيف سها عنه ، وإن كنت في الحقيقة أدري ، وأتيقنُ أيضاً . فكلُّ ما قال فيه أبو الفرج : « نسختُ من كتاب هرون بن علي بن يحيى » . و « نسختُ من كتاب أبي عبد الله الزيدى ولم أقرأه عليه » و « وجدت في كتاب علي بن محمد بن نصر » ، و « نسختُ من

كتاب الحرى بن أبى العلاء» ، فهذا بابٌ آخر لا يقال فيه « أخبرنى ... »

* * *

وبعد هذا البيان السريع عن الفرق بين لفظ « الإجازة » و« الكتابة » و « الوجادة » ، يقين أن كل ما قال فيه أبو الفرج : « أخبرنى أبو خليفة فيما كتب به إلى ، بإجازته لى » وما أشبه ذلك فى الأسانيد العشرة التى ذكرتها فى المقدمة ، دالة على أن أبا خليفة قد كتب به من البصرة ، إلى أبى الفرج الأصبهاني ببغداد ، وأنه أجازه برواية ما كتب به إليه ، فكان فرضاً على أبى الفرج أن يقول فى كُلم ذلك « أخبرنى » ، وأن هذا اللفظ لا يدل عندئذ على مشافهة أو لقاء بين الرجلين ، كما توهم الدكتور على جواد فى مقاله « والدكتور منير سلطان فى كتابه عن « ابن سلام » ص : ١٥١ ، ١٥٧ .

● وعلى ذلك قول أبى الفرج فى الإسناد الأول الذى ذكرته آنفاً : « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » ، يجمع بين « أخبرنا » وبين ذكر « كتاب الطبقات » ، دالٌّ دلالة قاطعة على أن أبا خليفة ، قد كتب إلى أبى الفرج نسخة من « كتاب الطبقات » ، وأجازه بروايتها عنه . ويؤيد ذلك أيضاً تأييداً قاطعاً ، ما ذكره أبو الفرج فى ثلاثة عشر موضعاً من كتاب الأغاني ، عند ذكر الشاعر الذى ترجم له : « جعله محمد بن سلام فى الطبقة الثالثة (أو الرابعة ، أو السادسة) من فحول الشعراء ، فى الجاهلية (أو فى الإسلام) » (كما بيئت نصوص ذلك فى المقدمة (ص : ٤٧ - ٥٠) ، ويذكر ذلك بغير لفظ « أخبرنا أبو خليفة » ، فهذه دليل على أنه ينقل من نص كتاب الطبقات بلاريب ، وأنه كتاب حاضر عتيق بين يديه . وهذا أمر لا يحتاج إلى إطالة التأمل .

● وكذلك أستطيع أن أقول ، على وجه القطع ، إنّ الذي رواه أبو الفرج بأسانيده الثلاثة عشر التي استخرجتها من كتاب الأغاني ، هي من نسخته التي أرسلها إليه أبو خليفة من كتاب الطبقات ، والتي أجازها بروايتها عنه ، عن محمد بن سلام ، صاحب الكتاب ، وأنه كان ملتزمًا فيما رواه بسنة العلماء في الرواية ، حيث يقول : « أخبرني أبو خليفة ، أو أنبأني » ، وأنّ الذي رواه من ذلك في كتابه لم تكن أخباراً (متفرقة) ، كما قال الدكتور علي جواد ، بل هي أخبار من كتاب « الطبقات » ، فرّقها أبو الفرج على مواضع ذكر الشعراء ، حين احتاج إلى ذكر ما قاله ابن سلام في كتابه .

● أما مسألة « المشافهة » واللقاء بين الرجلين ، كما ذكر الدكتور علي جواد ، والدكتور منير سلطان ، فأنا لا أطيل في نفيه بالأدلة ، بل أكتفي بأن أقول : إنّ من ينعم النظر في تاريخ الرجلين ، أبي خليفة وأبي الفرج ، يقع على القطع بأنّ الرجلين لم يلتقيا البتة ، إذا توفّق أن يجعل دليله على ذلك قول أبي الفرج « أخبرني أبو خليفة » ، لأنه لا يقوله إلاّ اتباعاً للسنة في تحمل الأخبار والآثار والأشعار عن طريق إجازة « المكاتبه » .

= وإذا علم أيضاً أنّ الخطيب البغداديّ قد روى في تاريخه عن أبي محمد الحسن بن الحسين النوبختي أنه قال : « كان أبو الفرج أ كذب الناس ، كان يدخل سوق الورّاقين وهي عامرة ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشتري شيئاً كثيراً من الصحف ويحملها إلى بيته ، ثم تكون روايته كلها منها » ، يعني أنه كان يدعى أنه مآرواه عن أصحابها فيقول في روايتها « أخبرني » و « حدثني » .

= وأنّ أبا الحسن البتّي قد ردّ على أبي محمد ذلك فقال : « لم يكن أحدٌ أوثق من أبي الفرج الأصفهانيّ » ، ويعنى أنه كان ملتزماً بأداب الرواية وتحمل الأخبار ، فيقول : « أخبرني » و « حدثني » في المشافهة ، ويقولها أيضاً في إجازة المكاتبه ، ويقول في الوجادة : « نسخت من كتاب فلان » و « قرأت في كتاب فلان » . وهذا كافٍ مغنٍ عن زيادة في التطويل بما هو معروف لمن عرف كتب القوم .

● ومن أجل هذا كان واجباً علىّ أن أعقد فصلاً في مقدمه الطبعة الثانية من الطبقات ، أسميّه : « بآية نسخة أبي الفرج الأصفهاني من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه في كتابه الأظاني » (ص : ٤٠ وما بعدها) ، لأنّ أبا الفرج قد أوقفنا نصّاً حين ذكر في الإسناد الأوّل كتاب الطبقات ، وأنّ أبا خليفة أخبره به ، على ما بينتُ آنفاً . وأوقفنا عليه نصّاً بدلالة أسانيد العشرة التي أتبع فيها سنة الطلحة في الرواية عن الكتب التي تلقّوها عن الشيوخ من العلماء كتاباً مكتوباً ، بالمراسلة ، فيقولون « أخبرني فلان بكتابه إلىّ ، وإجازته إلىّ » ، إلى آخر ما هو مفصّل في أسانيد أبي الفرج ، وبالتساهل الذي يقع من بعض الرواة حين يقول : « أخبرني » ، دون أن يذكر إجازة المكاتبه ، تدليساً أحياناً ، أو ثقة بأنّ قارئه قد أغناه ما ذكره من المكاتبه والإجازة في مواضع ، عن إعادة ذكر المكاتبه والإجازة ، أحياناً أخرى .

● وكذلك صار يقيناً أنّ أبا الفرج كانت عنده نسخة من كتاب الطبقات أجازها أبو خليفة بروايتها عنه ، وأنّ هذه النسخة أشدّ دنواً من

أبي خليفة ، من المخطوطتين : « مخطوطتي » و « م » مخطوطة المدينة ، لأنَّ بينهما وبين أبي خليفة : « ابن أسيد » في الأولى ، و « أباطاهر الذهلي » القاضي في الثانية . وأيضاً ، لا يستنكرُ أن تكون نسخة أبي الفرج أتمَّ من « المخطوطة » ، وهي بلا شك أتم من نسخة « م » المختصرة . وبيقين أيضاً لم تصل إلينا بعدُ نسخة أبي الفرج ، ولكن وصلت إلينا منها جماعة الأخبار التي رَوَاهَا عن أبي خليفة عن ابن سلام في كتاب الطبقات ، وأثبتها في خلال كتابه « الأغاني » مسندةً إلى الأصل الذي رواها عنه ، وهو كتاب الطبقات ، الذي تلقاه مكاتبه بإجازة أبي خليفة . ولما كان ذلك ، فهذه الأخبار المتفرقة في كتاب الأغاني ، تعدُّ مجتمعة ، أوراقاً مبعثرة من نسخة أبي الفرج التي لم تصل إلينا ، فما كان من الأخبار في هذه الأوراق مطابقاً لما في النسختين المخطوطتين عندنا ، فهو منها بالمطابقة ، وما كان منها غير موجود في المخطوطة المختصرة « م » فهو من الطبقات أيضاً ، وما كان منها زائداً على « المخطوطة » وعلى « م » معاً ، فهو زيادةٌ في نسخة أبي الفرج ، فأخلف بها ابن أسيد وأبو طاهر الذهلي جميعاً . ولم ؟ لأنها أشدُّ التحاماً بأبي خليفة راوي الطبقات ، لأنه هو الذي كتب بها إلى أبي الفرج ، ولأنه هو نفسه الذي أجاز أبا الفرج بروايتها عنه .

● وكذلك كان منهجي في الزيادات التي زدتها في الطبعة الأولى ، وكنت معتمداً على نسخة المدينة « م » في طبعة يوسف هل وعجان الحديد ، ثم على النصف الأول من « مخطوطتي » التي آلت إلى مكتبة تشستر تبي ، قبل أن أفرغ من نقل نصفها الثاني . فإني حين استقيمتُ أن أبا الفرج ، كانت

بين يديه نسخة من كتاب الطبقات ، كتب بها إليه أبو خليفة الجحى ، وأجازه بروايتها عنه ، راجعتُ كُلَّ ما رواه أبو الفرج في أغانيه عن أبي خليفة عن محمد بن سلام ، وتبين لي بالمراجعة الدقيقة أن جهرة ما رواه أبو الفرج بإسنادٍ من هذه الأسانيد الثلاثة عشر ، موجودٌ ثابتٌ في نسخة المدينة « م » المختصرة وفي « مخطوطي » التامة . وأما ما بقيَ بعد ذلك ، فأكثره موجودٌ في نسخة « م » وحدَها ، وذلك في النصف الثاني من الكتاب ، لأنَّ « المخطوطة » كانت قد خرجت من يدي قبل أن أنقل نصَّها ، ولم أشك لحظةً أنه موجودٌ في النصف الثاني من « مخطوطي » التي خرجت من يدي ، ولذلك ، فقد زدتها في أما كتبها التي استظهرت أنها أحقُّ بها .

● وإذن ، فأنا حين فعلت ذلك ، فعلته وأنا على ثقةٍ وعلى بينةٍ ، وعلى يقين من أن ما رواه أبو الفرج في أغانيه هو في حقيقته أوراق من نسخة ثالثة من الطبقات ، هي نسخة أبي الفرج ، التي كتب بها إليه أبو خليفة ، وأجازه بروايتها عنه . وسواء في العقل والنظر أن يكون أبو الفرج قد كتب لنا نسخة بخطه من كتاب الطبقات ، فتأكلت ومحاه البلي والتلف ، إلا عددًا قليلًا من أسطر الكتاب الذي كتبه بيده = أو أن يكون أبو الفرج قد كتب هذا القليل نفسه من الأسطر بخط يده مفرقًا في كتاب آخر هو الأغاني . ولا ينكر استواء الأمرين إلا من لا علم له ، كالمستشرقين وأشباههم من المساكين . هم لا ينكرون هذا ، إلا للذي غاب عنهم من أصول المعرفة لما هو كائنٌ في كتبنا ، وغيابُ الأصول مدعاةٌ إلى سوء التصور ، وسوء التصور مجابةٌ للإعراض عن صريح العقل والنظر .

لقد أطلتُ وكررتُ . أطلتُ ، لأنني رأيتُ الإيجازَ اليومَ سيءَ العتبةِ ، وكررتُ ، لأنني وجدتُ تركَّ التكرارِ قد جلبَ عليَّ وعلى كتابِ « طبقاتِ فحول الشعراء » شرماً كبيراً ، وأدَّى بالغاً . وأنا لأقولُ هذا هنا معتذراً ، لأنني سوفُ أرتكبُ الإطالةَ والتكرارَ مرةً أُخرى ، لأنَّ الفسادَ الذي لحقَ مباحثِ الأدبِ اليومِ ، يوجبُ عليَّ أن أدلُّ على هذا الفسادِ ، شفقةً على الناشئة من طلبةِ هذا العلمِ ، ليأخذوه بحقه ، أو يدعوه وينفضوا أيديهم منه ، حتى يأتي من يستطيع أن يأخذه نحته . ولكن هل هذا ممكنٌ في زماننا هذا الذي اسعشرت في الإعلانِ عن نفسها عجائبه ؟

وأنا قد وصفتُ عملي في كتابِ الطبقاتِ في مقدِّمة الطبعة الأولى (سنة ١٩٥٢) ، وعدتُ فغيرتُ هذه الصفةَ في مقدمة الطبعة الثانية ، (سنة ١٩٧٤) ، فكنتُ أظنُّ ، وأكذبُ الحديثَ الظنُّ ، أن الذي قاتته في مقدمة الطبعة الثانية ، كافٍ في الدلالةِ وفي الوضوحِ ، وأنه يُلغِي ما قلته في مقدمة الطبعة الأولى . ولكن ما حدثَ تركني حائراً متعجباً ، فالأستاذُ الفاضلُ الدكتور علي جواد الطاهر يقولُ واصفاً عملي في الكتابِ ما نصه (المورد ، ص ٣٩) :

« وصل إلينا كتابُ محمد بن سلامٍ نافصاً ، فإذا يفعلُ محققٌ في هذه الحالة ؟ أن ينظرَ في كتبِ الأدبِ ، لعل فيها رواياتٌ نقلت عن « طبقاتِ الشعراء » ، أو عن محمد بن سلام . وهكذا فعل الأستاذُ محمود محمد شاكر ، فأكلَ المخطوطةَ بهذه الكلمة ، وسدَّ خرمها بتلك . ولكنه لم يقف عند هذا ، وإنما زاد إلى أن قال : « . . . استبجتُ لنفسِي أن أنقلَ أخبارَ أبي الفرج التي أسندها عن أبي خليفة إلى محمد بن سلام ، في مواضعها التي ظننتُ أنها

أحقُّ بها وكذلك فعاتُ بالأخبار التي رواها المرزباني في الموشح ،
عن إبراهيم بن شهاب ، عن أبي خليفة عن ابن سلام ، فإنِّي رأيتُ ما نقله
للمرزباني مطابِقاً لما في النسخة المطبوعة أو النسخة المخطوطة ، في أكثر رواياته ،
وهي كثيرة . وهناك أخبار نقلتها عن أبي القاسم الزجاجي في أماليه في
موضعين أو ثلاثة ، شبيهة بأن تكون من كتاب ابن سلام . ولم أفعل ذلك
ولم أستبحه ، إلا بعد أن محصتُ الأدلة على صحة ما ذهبت إليه [...] .

والموضعان اللذان فيهما النقط هكذا « » ، هو ما حذفه الأستاذ
من كلامي الذي قلته في مقدمة الطبعة الأولى (سنة ١٩٥٢) ص : ٣١ ، ٣٢ .
وهذا الفعل ، أعني الحذف ، غير مفهوم ، لأن المحذوف في الموضعين بضع
كلمات لا تزيدُ مقالته طويلاً إذا أثبتها . وهو في فعله هذا بين أمرين : إمَّا أنه
لم يستطع أن يفهم هذه الفقرة كما كتبها مطبوعة في المقدمة ، فاستهان بما في
هذا المحذوف فحذفه ، وهذا صعبٌ جدًّا ، لأنه عندي أجلُّ من ذلك = وإما
أنه تعمَّد هذا الحذف ، لأن بقاء المحذوف ، يُفسد عليه قصده في صفة عملي في
الطبقات على الوجه الذي يراه هو ، ويفسد عليه قصده أيضاً في شيء آخر ، هو
أنه أراد بما كتب أن يدلني على « المنهج العلمي » ، وأن يسدَّ خطاي في
ممارسة « علم التحقيق » . وأنا شاكرٌ له ما قصد وما أراد على كلِّ حالٍ ،
ولكنني أحبُّ لقاريء كلامه هذا أن يقرأه كما كتبتُه أنا بتمامه .

وسيق لي في الموضوع الأوَّل الذي حذفه هو : « ولما كانت المطبوعة
الأولى ناقصةً أو مختصرةً كما قلنا ، استبحتُ لنفسى . . . » . وسياقه في
الموضع الثاني الذي حذفه هو : « فعاتُ ذلك في المواضع التي ضاع من مخطوطتنا
ما يقابلها ، وكذلك فعاتُ بالأخبار . . . » . وهذا المحذوف يدلُّ على حقيقة

عملى فى الطبقات ، لأنه يحدد العمل تحديداً واضحاً ، فى مواضع بعينها من
 الكتاب ، وهذا التجديد يجعل ما قاله فى صفة عملى فى الكتاب ، على الوجه
 الذى يراه هو ، كلاماً غير متسق ولا متناسب ، فلذلك حذف ما حذف .
 ومع ذلك ، فالكلام بعد الحذف أيضاً غير متسق ولا متناسب . وإذا كان
 « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » يقضيان بأن « ينظر المحقق فى كتب
 الأدب ، لعل فيها روايات نقلت عن طبقات الشعراء أو عن محمد بن سلام »
 كما قال ، فهذا كلام لا تحديد فيه ، ولم أفعله لأنه فاسدٌ كُلُّ الفساد ، ولكن
 الأستاذ على جواد أراد أن يصف عملى بهذه الصفة فقال : « وهكذا فعل
 الأستاذ محمود محمد شاكر ، فأكمل المخطوطة بهذه الكلمة ، وسدّ خرمها
 بتلك » . ولكنى لم أفعل ذلك ، خلافاً للمنهج العلمى ولعلم التحقيق ، كما يراه
 هو . وأنا لم أحدث عن « كتب الأدب » أو عن « كلمة هنا ، وكلمة هناك » ،
 وإنما كان حديثى كُله عن « أخبار برمتها ، مروية عن « أبى خليفة ،
 عن محمد بن سلام » ، فى كتب بعينها ، تُسند هذه الأخبار بإسنادٍ معينٍ
 وصفته فى المقدمة بصفات ظاهرة . فهذا الذى وصفه منهج فاسدٌ ، لأنه غير
 واضح ولا محدد ، وكلامى الذى جاء به مبتوراً بعد ذلك ، فيه تحديدٌ
 واضحٌ لكتب بعينها ، وأخبار بعينها . ونعم ، أنا لم أثبت أرقام هزم
 الأخبار التى زدتها ، فى مقدمة الطبعة الأولى ، ولكنى اعتذرت عن ذلك
 فى نفس المقدمة ، فقات بعد هذا الكلام الذى نقله الأستاذ فى مقاله :

« ولم أفعل ذلك ولم أستبجِه ، إلا بعد أن محصت الأدلة على صحة
 ما ذهبت إليه ، ولولا أن الأمر قد يطول ، لذكرتها واحدةً واحدةً ، حتى
 يطمئن القلب إلى ما ذهبت إليه من فعل ذلك . وأرجو أن يتاح لى فى

الطبعة الثانية من الطبقات ، أن أفيض في ذكر هذه الأدلة » . ثم أثبت بعد ذلك ، قدر ما كان عندي من الأم العتيقة (أى المخطوطة) وما يقابله من المطبوعة الأولى ، ثم قلت : « وقد كنت أحبُّ أن أثبت أيضاً في هذا المكان ، كل ما نقلته من رواية أبي الفرج في أغانيه ، والمزباني في الموشح ، إلا أنى أراه يطول » ، إلى آخر كلامي في مقدمة المطبوعة الأولى [م : ٣١ - ٣٢] ولا أدري لماذا أغفل الدكتور على جواد هذا الذي نقلته ؟ وجواب السؤال غير مفيد ؟ لأن التعمد ظاهرٌ واضحٌ على كل حال .

وإذا علمت أن الطبعة الثانية قد جاءت بعد أن حصلت على مخطوطة المدينة « م » ، وعلى مخطوطتي التي آلت إلى مكتبة تشستربتي ، صار هذا التعمد واضحاً كل الوضوح . وذلك لأنني في الطبعة الأولى ، لم أعتد إلا على النصف الأول الذي نقلته منها ، فلما جاءتني كاملة صار للنصف الثاني منها أثرٌ ظاهر في الطبعة الثانية . فالأخبار التي كنت زدتها على نسخة المدينة « م » (أى على طبعة يوسف هل) في هذا النصف الثاني من كتاب الطبقات ، والتي كان أكثرها من أخبار أبي الفرج في الأغاني ، بالأسانيد التي ميزتها من سائر أسانيده إلى أبي خليفة عن محمد بن سلام ، وجدها كلها ثابتة في المخطوطة ، بل كان بعضها في نفس سياق ابن سلام ، وفي نفس موضعها من كتاب الطبقات . وقد وضعتها في هذه الأماكن استظهاراً ، فوافق استظهارى ما هو ثابت في مخطوطتي . فمن أجل ذلك غيرت كل الذي نقلته في مقدمة الطبعة الأولى [م : ٣١ - ٣٢] ، والذي نقل الدكتور على جواد بعضه آتفاً ،

مجتزئاً على الخذف من نص كلامي . وكتبت مكانه في مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٤٣ - ٤٦] ، ما يوضح عملي في الكتاب توضيحاً مقارناً .

وقد أثبت في هذا الموضوع من مقدمة الطبعة الثانية ، كُلمَ المواضع التي أدخلت فيها رواية أبي الفرج ، عن أبي خليفة ، عن محمد بن سلام ، من بقايا نسخته من كتاب الطبقات ، وهي التي نقل عنها في كتابه « الأغاني » ما نقل . وقد ذكرت هذه الأخبار بأرقامها في الطبعة الثانية ، وإن كنت قد سهوت فأسقطت من هذا البيان أربعة أخبار هي : « رقم : ٦٢٩ ، ورقم : ٧٤٠ ، ورقم : ٨٠١ ، ورقم : ٨٣٥ » ، وأقول (بعد هذا التصحيح) إن الذي زدته هو : « تسعة وعشرون موضعاً ، فيها خمسة وثلاثون خبراً ، منها خبران مذكوران في « م » ، ولكنني أثبت نص الأغاني ، وخبران في مخطوطتي زدت فيها من الأغاني أسطراً ، وعشرة أخبار زيادة على المخطوطة ، لأنني أرجح أن نسخة أبي الفرج كانت أتمّ منها . فيبقى بعد ذلك خمسة وعشرون خبراً كلّها زيادة على « م » ، وهي مختصرة ، كما أثبت ذلك في « بابه مقارنة المخطوطتين » (انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، وصحح العدد كما أثبتته هنا) .

ثم ذكرت ما زدته عن المرزباني في الموشح ، وهي ثلاثة أخبار بأرقامها وهي زيادة على نسخة المدينة « م » ، وما زدته من شرح نهج البلاغة ، لأن ابن أبي الحديد نصّ على أنه في كتاب « طبقات الشعراء » ، وهو أيضاً زيادة على « م » وقلت بعد ذلك (وبعد التصحيح السالف) :

« وإذن ، فمجموع ما زدته من الأخبار على أصل الطبقات « م » هو

تسعة وعشرون خبراً ، وعشرة أخبار زيادة على المخطوطة ، فهي جميعاً تسعة وثلاثون خبراً ، [انظر مقدمة الطبعة الثانية ص : ٤٥ ، ٤٦ ، وصحح المدد كما أتجه هنا] .

وهذا الذي قلته آنفاً ، هو بعض ما تضمّنته مقدمتي في الطبعة الثانية ، بعد أن حذفْتُ ما نقله الدكتور على جواد من مقدمة الطبعة الأولى . ولما كانت الطبعة الأولى والطبعة الثانية ، بين يدي الدكتور (سنة ١٩٨٠) وهو يعيد نشر نقده لكتاب الطبقات ، والذي كتبه سنة ١٩٦٤ ، فن العجيب كلُّ العجيب أن يقتصر على النقل من مقدمة الطبعة الأولى ، دون أن يفكر في مراجعة مقدّمة الطبعة الثانية ، فينظرَ ويقارنَ بين الكلامين . وبالبدئية أجدهُ قد أغفلَ هذا متممداً كل التعمّد ، وأظنُّ أنَّ تعمّده هذا راجعٌ إلى أنه يريد أن ينتهي إلى نتيجةٍ ، هي التي جاءت في ص ٤٢ من المورد ، وهي قوله : « ليس من علم التحقيق أن ننقلُ إلى الكتاب الذي نحققه مادة (غزيرة) من كتب أخرى لا نملك الدليل العلمي القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى » . و (غزيرة) الموضوعه بين قوسين ، من عمل الدكتور على جواد لا من عملي ، وفعل ذلك ، لأنَّها مقصودة لذاتها ، وليعتني بها القارئ عناية فائقة ! أما أنا ، فلست أعتني بمثل هذه الكلمة الموضوعه بين قوسين ، لأنَّها مباينة يرادُ بها التأثير على قارئ كلامه ، وليست لها حقيقة ، لا لفظاً ولا معنى = ولأنَّها قد جاءت في سياق فاسد ، وهو الزعم الذي ينسبُه إلى : أنِّي نقلتُ إلى كتاب الطبقات مادة (غزيرة) ، « لا أملكُ الدليل العلمي القاطع على أنها من الكتاب المحقق لفظاً ومعنى » .

والدكتور على جواد معذور على كل حال ، لأنه بنى كلامه هذا على أن كل ما قاله أبو الفرج في الأغاني ، مصدرًا بعبارات فيها (سأ نقل هنا نص كلامه من المورد ص : ٣٠) :

« أخبرني أبو خليفة عن محمد بن سلام = أو أخبرني أبو خليفة حدثني محمد بن سلام = أو أخبرني الفضل بن الحباب الجحفي في كتابه إلى بإجازته لي يذكر عن محمد بن سلام = أو أخبرني أبو خليفة فيما كتب به إلي عن محمد بن سلام = أو ذكر محمد بن سلام في كتاب الطبقات ، فيما أخبرنا به أبو خليفة قال ... وهذه العبارات وأمثالها تدل على أن أبا الفرج الأصفهاني لا ينقل من كتاب طبقات الشعراء مباشرة ، وإنما كان يتلقى أخباره (المتفرقة) بوساطة أبي خليفة كتابةً (أو مشافهة) . ولو وقف أبو الفرج على الكتاب ، لنقل عنه ونص على نقله منه (كما هو شأنه مع المؤلفين الآخرين الذين ينقل عن كتبهم) ، ولما كان دافع لأن يقول : أخبرني ... الخ » ، ثم يقول في التعليق رقم : ٦٥ ، في آخر هذه الفقرة : « ولو حصل أبو الفرج على نسخة كاملة من كتاب الطبقات ، لما ترك منه نصاً يتصل بالشعراء الذين يتحدث عنهم ، لأن ذلك يدخل في صميم منهج كتابه » (ما بين الأقواس من عمل الدكتور على) .

وقد فرغتُ آنفًا من هذه القضية ، وأن قول أبي الفرج في كل « هذه العبارات » ، هو نقل من كتاب الطبقات على وجه اليقين ، وذكرت ما قاله أئمة العلم في « الإجازة » و « المكاتب » و « المناولة » و « الوجادة » ،

وكيف يقولون في « المكاتبة » : « أخبرني فيما كتب به إلى » وسائر ما ذكره الدكتور ، وأن هذه المكاتبة تكون في الكتب المؤلفة ، مرسله من بلدٍ إلى بلدٍ ، لا غير . وتجاوزُ الدكتور على جواد ، عما قاله الأئمة في ذلك ، هو الذي أذاه إلى هذا الذي كتبه عن غير بينةٍ ولا معرفةٍ بأصول التحديث ، أو تحمُّل الأخبار والآثار والكتب . ومردُّ هذا ، بالطبع ، إلى أصول « المنهج العلمي » ، وإلى قواعد « علم التحقيق » ، وما البابان الكبيران اللذان تقلدتهما الدكتور على جواد ، وأراد متفضلاً أن يوقفني على أسرارها ، لأتفنى آثاره فيهما ، ولسكني في الحقيقة عاجزٌ عن الدخول في أغوارها ، رهبةً وخوفاً أن لا أقومَ بحققهما على الوجه الذي يتيح لي أن أبلغ رضاه ، ومَنْ حذرِ سلمٍ من الآفات ، ويالها من آفاتٍ !



وسأشرع الآن في بيان « الزيادات » التي زدتها على كتاب الطبقات ، عن الأغاني ، وعن المرزباني وغيرهما ، وقبل كلِّ شيء أقول : إنني سوف أجمع هنا بين الدكتور على جواد الطاهر ، والدكتور منير سلطان في كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » ، لأن الدكتور على هو نفسه الذي يقول : « قرأ كتاب البحث ، أكثر ما قرأ ، من كتاب الدكتور سلطان ، الأمور المتعلقة بالكتاب مخطوطاً ومطبوعاً ، وكان طبيعياً جداً أن يلتقي وإياه في عدد من النقاط بحكم (المنهج العلمي) ووحدة المصادر » ، [المورد ص : ٢٦ ، تعليق رقم : ١] . فمن ذلك أنهما اتفقا على أني زدت في كتاب الطبقات (مادة

غزيرة) ، كما قال الدكتور علي ، أو أن « هذه الزيادات ، سبب تضخم الكتاب » ، كما قال الدكتور سلطان .

وسأبدأ الآن في ذكر الأخبار التي زدتها ، معتمداً على الطبعة الثانية من الكتاب ، مبيناً أرقامها وعدد أسطر الزيادة في كل موضع ، وسأفصل ما بين الزيادة التي زدتها على نسخة المدينة « م » ، التي ثبت على وجه القطع أنها مختصر كتاب الطبقات كما بينت في آنفاً ، وفي مقدمة الطبعة الثانية أيضاً ، وبين ما زدته على « مخطوطي » التي آلت إلى مكتبة تشتربتي ، والتي تبلغ ضعف نسخة المدينة « م » بالدليل القاطع أيضاً . مع العلم بأن كل ما في كتاب الأغاني لأبي الفرج ، هو مما نقله عن كتاب الطبقات ، من نسخته التي أجازها بها كتابة أبو خليفة الجحى ، بروايته عن خاله محمد بن سلام .

● الزيادات على نسخة المدينة « م » ، من الأغاني

١ — الخبر : ١٣٦ ، عن الأغاني ٢ : ١٥٨ ، وإسناد أبي الفرج هو : « أخبرني الفضل بن الحباب الجحى أبو خليفة ، في كتابه إلى ، بإجازته لي ، يذكر عن محمد بن سلام » ، وهذا إسناد قاطع بأنه من نسخة أبي الفرج من كتاب « طبقات الشعراء » ، وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

٢ — الخبر : ١٥٤ ، عن الأغاني ٦ : ٢٦٥ ، (وهو في العمدة أيضاً ١ : ٧١ ، والمزهر للسيوطي ٢ : ٤٨٣) . وإسناده هو : « أخبرني أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وموضعه في كتاب الأغاني بعد الخبرين : ١٥٣ ، ١٥٣ ، الموجودين في نص كتاب الطبقات بهذين الرقبن ، برواية

أبي الفرج عن أبي خليفة عن محمد بن سلام . وأسطر الزيادة (٦) أسطر -

٣ - الأخبار : ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، عن الأغاني [١٩ : ١٧ (ساسي) ،
٢١ : ٣١١ - ٣١٣ (هيئة الكتاب)] ، وهي بغير إسنادٍ في هذا الموضع ، لأنها
تابعةٌ للإسنادِ الذي قبله (رقم : ٤٤٦) ، وجميع الأخبار المسندة قبله إلى
ابن سلام ، موجودة في كتاب الطبقات . وأسطر الزيادة (٢٣) سطرًا .

٤ - الأخبار : ٤٨٨ - ٤٩٩ ، وهي خبر واحدٌ على الحقيقة ، لأنَّ
وضعت لكل بيت أو بيتين استشهد بهما رقمًا ، فكثرت الأرقام ، وهو عن
الأغاني [١٩ : ١٥ ، ١٦ (ساسي) ، ٢١ : ٣٠٧ - ٣٠٩ (هيئة الكتاب)] ،
وهو من تمام الخبر الذي قبله رقم : ٤٨٧ ، وعدد أسطر الزيادة ، بغير الاعتداد
بقوله قبل ذكر البيت « وقوله » ، هي (١٩) سطرًا .

٥ - الخبر : ٥٠٦ عن الأغاني [١٦ : ١٦٦ ، ١٦٧ (الدار)] ،
وإسناده هو : « أخبرني أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام » ، وهو من
كتاب الطبقات ، كما أثبت ، من نسخة أبي الفرج ، فزادته في آخر ما قاله في
ترجمة الفرزدق ، وعدد أسطر الزيادة (١٨) سطرًا .

٦ - الخبر : ٥٠٩ ، عن الأغاني ٨ : ٦٠ (الدار) تابعاً لإسناد ما قبله ،
والذي قبله هو الخبر رقم : ٥٠٨ الموجود في كتاب الطبقات . وقد روى
صاحب الأغاني الخبر : ٥٠٨ في الأغاني [٨ : ٦ ، ٦٠ ، ٣٨٦] ، وقال
في الثاني والثالث : أخبرني أبو خليفة عن محمد بن سلام ، والأخبار التي قبله
كلُّها عن ابن سلام وموجودة في الطبقات ، وفي (ج ٨ ص : ٦٠) أتى
بالخبرين : ٥٠٨ ، ٥٠٩ معاً في سياق واحدٍ ، بعد الخبر رقم : ٥٠٧ ، الموجود

هو أيضاً في الطبقات . وعدد أسطر الزيادة هي (٧) سبعة أسطر . ثم انظر (٥١٠) .

٧ - الخبر : ٥١٠ ، وسأذكره هنا ، وإن كان منقولاً من غير الأغاني ، فهو منقول من الموشح للرزباني : ١١٥ ، وسبب ذلك أن الرزباني رواه بإسناده عن إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب ، عن ابن سلام ، ورواه بهذا الترتيب : (٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٧) أي بين خبرين موجودين في كتاب الطبقات ، بإسناد واحد . وعدد أسطر الزيادة (١) سطر واحد .

٨ - الخبر : ٥١٦ ، عن الأغاني [٨ : ٦ (الدار)] ، وصدر الخبر في « م » ، أما آخره ، فهو في الأغاني ، والخبر مروى عن أبي خليفة عن محمد بن سلام بين خبرين موجودين في الطبقات ، هما الخبر رقم : ٥٠٨ ، والخبر رقم : ٥١٩ ، وهو مروى على التمام أيضاً في كتاب الفاضل : ١٠٩ . وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٩ - الخبر : ٥٣٩ ، عن الأغاني [٨ : ٨٧] ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلال لنص رواية أبي الفرج ، مكان رواية نسخة « م » ، لأنني وجدت عيباً في عبارة هذه النسخة . وخبر أبي الفرج بين أخبار كثيرة كلها موجودة في كتاب الطبقات ، ولأنني أعلم أن في نسخة « م » خلافاً كثيراً وعيوباً دلت عليها مراجعة المخطوطة والأغاني والموشح وغيرها .

١٠ - الخبر : ٥٧٧ ، عن الأغاني [٨ : ٧٧] ، بإسناده : « أخبرني أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ، وجاء في الأغاني بعد الخبرين

رقم : ٥٢٩ ، ٥٥٠ من الطبقات ، وبعده مما هو موجود في الطبقات أيضاً من
رقم : ٥٩٤ إلى آخر : ٥٩٩ . وعدد أسطر الزيادة (٨) أسطر .

١١ — الأخبار : ٥٨٣ - ٥٨٥ ، ثلاثة أخبار ، رقم : ٥٨٣ في الأغاني
[٥٢ : ٨] ، والآخزان في [٦٣ ، ٦٤] ، وإسناده في الأولين جميعاً :
« أخبرني أبو خليفة قال حدثنا محمد بن سلام ... » ثم أتبع الخبر : ٥٨٤ بالخبر :
٥٨٥ بقوله : « قال ابن سلام » ، وقد وضعتها متتابعة استظهاراً لا غيرُ وعدد
أسطر الزيادة (٣١) سطرًا .

١٢ — الخبر : ٦٦٦ من الأغاني [٨ : ٣١٩] ، بإسناده ، وقد أخطأت
فكتبت في صدره : « قال ابن سلام : قلم الأخطل » وينبغي أن يصحح على
ما جاء في الأغاني هكذا : « فأما السبب في مدح الأخطل عكرمة بن ربيعي
القياض ، فأخبرنا به أبو خليفة عن محمد بن سلام ... » وهذا الخبر جاء مع
أخبار كثيرة موجودة في كتاب الطبقات ، ورأيت إثباته في هذا المكان ،
لأنه تابع للخبر قبله ، وفيه ذكر عكرمة بن ربيعي ، وفي صدر الخبر ما قال
أبو الفرج : « فأما السبب في مدح الأخطل عكرمة ... » ، وعدد أسطر الزيادة
(٢٠) سطرًا .

١٣ — الخبر : ٦٦٨ ، عن الأغاني [٨ : ٢٨٩] ، بإسناده : « أخبرني
أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، ورأيت أنه بهذا المكان أليق ، لأنه في ذكر
خبر ثناء جرير على الأخطل . وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

١٤ — الخبر : ٦٧٠ ، عن الأغاني [٨ : ٣١٧] ، بإسناده : « أخبرني
أبو خليفة ، قال أنبأنا محمد بن سلام » ، ورأيت أنه أحق بمكانه هنا ، لما فيه من
ذكر جرير والأخطل معاً . وأسطر الزيادة (٨) أسطر .

١٥ - الخبر : ٦٧٦ ، عن الأغانى [٨ : ٢٩٥] ، بإسناده : « أخبرنى أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام ، ولم أجد لهذا الخبر مكاناً ألحقه به فى ترجمة الأخطل ، فألحقته بباب « ما قيل فى الأخطل وأحاديثه » الذى بدأه برقم : ٦٣٢ ، إلى أن انتهى برقم : ٦٧٥ ، ثم بدأ فى ذكر « مقلدات الأخطل » برقم : ٦٦٧ ، وعدد أسطر الزيادة (١٩) سطرًا .

١٦ - الخبر : ٦٧٨ ، عن الأغانى [٨ : ٣٠٥] ، وإسناده : « أخبرنا أبو خليفة إجازة ، عن محمد بن سلام ، وهذا الخبر ليس زيادة على الحقيقة ، بل هو إحلالٌ لثمنٍ مكان نصِّ فاسد مضطرب فى نسخة « م » ، وقد أثبت نص « م » فى التعليق على الخبر .

١٧ - الأخبار : ٦٩٦ - ٦٩٨ ، ثلاثة أخبار ، وهى خبرٌ واحد على الحقيقة ، وإسناده : « أخبرنا أبو خليفة قال ، أخبرنا محمد بن سلام » عن الأغانى [٢٠ : ١٧١ (ساسى) ، ٢٤ : ٢١٣ (هيئة الكتاب)] ، وهذا الخبر جاء فى لأغانى بعد خبرين منقولين من ترجمة جرير ، يليهما أول خبر فى ترجمة الراعى ، هذا ترتيبها وأرقامها : ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٩٢ يليها : ٦٩٦ - ٦٩٨ ، فاستظهرت أن موضعه بعد : ٦٩٥ ، وأسطر الزيادة (١٤) سطرًا .

١٨ - ... بعد الخبر : ٦٩٨ ، ينبغى أن يزداد أيضاً عن الأغانى [٢٤ : ٢١٤ (هيئة الكتاب)] هذا الخبر ، ونصه :

« أخبرنا أبو خليفة ، عن محمد بن سلام : عن عبد القاهر بن السرى قال : وفد الراعى على عبد الملك بن مروان : فقال لأهل بيته : تزوجوا إلى هذه الشيخ ، فإننى أراه مُنْجَبًا » . فقد جاء الخبر فى هذه الطبعة وحدها من الأغانى ،

ولم يكن بين يديّ حين طبعت كتاب الطبقات . ويزاد أيضاً في الشعر الذي جاء في رقم : ٦٩٨ ، هذا البيت بعد البيت الثاني ثالثاً له :

مَعَايِمُ الْقِرَى سَرَفًا إِذَا مَا أَجَنَّتْ ظُلْمَةُ اللَّيْلِ الْبِهِيمِ-

وفي المطبوعة خطأ صحّحته هنا .

١٩ - الخبر : ٧٣٥ ، في نسخة « م » خلط خطأ شديداً في الأخبار منذ رقم : ٧٣٣ إلى آخر : ٧٣٨ ، نخلط آخر ترجمة كثير ، بأول ترجمة ذى الرمة ، وقد رددت الكلام على وجه الصحيح من رواية المرزباني في الموشح : ١٤٣ ، فألحقت أبيات كثير بأخر ترجمته ، وبدأت خبر ذى الرمة بالخبر : ٧٣٥ ، عن الأغاني [١٦ : ١٠٩ (سامي) ، ١٨ : ١٠ (هيئة الكتاب)] لأن ما جاء بعده ، أى رقم : ٧٣٦ ، هو من الحديث عن تشبيه ذى الرمة ، وإسناد أبي الفرج هو :

« وحدثنى أبو خليفة عن محمد بن سلام قال : كان لذي الرمة حظٌّ في حُسْنِ التشبيه ، لم يكن لأحدٍ من الإسلاميين . كان علماءنا يقولون ... » ، هكذا ينبغي أن يكون سياق الخبر ، ولكن هذا الجزء الأول منه سقط مني في المطبوعتين جميعاً ، فليزدها القارئ على نسخته . وأسطر الزيادة (٣) أسطر .

٢٠ - الخبر : ٧٣٩ ، عن الأغاني [١٦ : ١١٠ ، ١١١ (سامي) ، ١٨ : ١٤ (هيئة الكتاب)] ، وإسناده : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وجئت به عقب كلامه عن حُسْنِ تشبيه ذى الرمة ، لأنه مما عابوه من تشبيهه ، وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٢١ - الخبر : ٧٤٠ ، عن الأغانى [١٦ : ١١٧ (ساسى) ، ١٨ : ٣٣
(هيئة الكتاب)] ، وإسناده : « حدثنا أبو خليفة ، عن ابن سلام ، »
ووضعت ههنا لأنه أشبه بما قبله وما بعده . وأسطر الزيادة (٤) أسطر .

٢٢ - الخبر : ٧٩٠ ، عن الأغانى [٣ : ٥٨ (ادار)] ، وهو ليس
خبراً زائداً على الحقيقة ، بل هو تمام نسب المعجيز السلوى ، لأن أبا الفرج
ساق كلامه هكذا : « هو ، فيما ذكر محمد بن سلام ، المعجيز ... » ، كما أثبتته .
والزيادة (١) سطر واحداً .

٢٣ - الخبر : ٨٠١ ، عن الأغانى [١٣ : ٥٨ ، ٥٩] ، وإسناده :
« أخبرنى أبو خليفة فى كتابه إلى قال ، حدثنا محمد بن سلام الجمحى » ، وهو
من نسخة أبى الفرج بلا شك ، وفى المخطوطة بعد الخبر رقم ٨٠٠ ، خرم ورقة
واحدة ساقطة ، رجعت أن فيها شيئاً من شعر أبى زبيد الطائى ، ثم شرع فى
ذكر خبر المعجيز السلوى ، فكان هذا الموضع أحق بمكانه قبل رقم : ٨٠٢ ،
الذى فيه شعر المعجيز وخبره بعده ، وهو فى « م » و « المخطوطة معاً » . وأسطر
الزيادة (١٥) سطرأ .

هذه جميع الزيادات التى زدتها عن الأغانى ، على نسخة المدينة « م » ،
وهى مختصرة ناقصة ، وهى التى طبع غن المنسوخ عنها يوسف هل وعجان
الحديد . ولكن ينبغى أن نستقط أيضاً من هذه الأعداد رقم : ٧ ، لأنه عن
المرزبانى فى الموشح ، ورقم : ٨ ، لأنه زيادة جزء على الخبر نفسه ، ثم رقم : ٩
ورقم : ١٦ ، ورقم : ٢٢ ، لأنها ليست زيادة على الحقيقة ، كما بينت فى كل

موضع ، ثم رقم : ١٨ ، لأنه حديث عن خبرٍ ينبغي أن يزداد في مكانه -
 وإذن ، فمجموع ما زدته واقع في (١٧) موضعاً ، وتضمن (٢١) خبراً ،
 لأن رقم : (٣) فيما مضى فيه ثلاثة أخبار زائدة ، ورقم : (١١) فيما مضى
 فيه أيضاً ثلاثة أخبار زائدة ، ومجموع الأسطر التي زدتها على نسخة « م »
 هو (٢١٤) سطرٍ ، لو قسمت على (١٨) ، وهو ما تتضمنه الصفحة من
 الطبقات المطبوعة دون تعليق ، كان الحاصل (١٢) ورقة ، إلا قليلاً . ويبقى
 الآن ما زدته على مخطوطي .

« * »

● الزيادات على المخطوطة ، من الأغاني

٢٤ - الخبر : ٦٣ ، عن الأغاني [٩ : ٩١] ، وإسناده : « أخبرني
 أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وهو تفسيرٌ ، لبيت زدته على الخبر رقم :
 ٦٢ ، لأنني رجعتُ أنه كان هكذا في نسخة أبي الفرج التي كتب بها إليه
 أبو خليفة ، وأسطر الزيادة (٥) أسطر .

٢٥ - الخبر : ٤٤٣ ، وهذا الخبر ليس له ذكر في نسخة « م » ، وفي
 « المخطوطة » صدر الخبر ، ثم حدث خوم في المخطوطة من الورقة : (٤٩ -
 ٦٣) ، ولكن الخبر بتمامه موجود في الأغاني [١٩ : ١٦ (سلمي) ، ٢١ :
 ٣١ (هيئة الكتاب)] ، فأتمت بقيته ، وهو الشعر ، منه ومن تاريخ جرجان
 لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي ص : ١٥ ، ١٦ ، وأسطر الزيادة (٣)
 أسطر ، وهي ليست زيادة على الحقيقة .

٢٦ - الخبر : ٦٢٩ ، عن الأغاني [٨ : ١٠] ، وصدرة مطابق لما جاء

في تاريخ ابن عساکر المخطوط ٣٤ : ٣٦٤ ، وهو ينتقل عن الطبقات ، ولما
في الموشح من رواية محمد بن موسى البربري عن ابن سلام (ص : ١١٦) ،
وأسطر الزيادة (١٥) سطرًا .

٢٧ - الخبر رقم : ٧٥٢ ، عن الأغاني [١٦ : ١١٤ (ساسي) ، ١٨٠ :
٢٥ ، ٢٦ ، (هيئة الكتاب)] ، وهذا الخبر مكون من عشرة أسطر ، ونصف
السطر التاسع والسطر العاشر ، هو في « مخطوطتي » في أول الورقة (٨٢) ،
التي جاءت بعد خرم فيها منذ الورقة (٧٠) إلى آخر الورقة (٨١) ، فأريت
صاحب الأغاني في ترجمة ذي الرمة قد روى خبرًا بلا إسناد ولا نسبة
يبدأ هكذا : « قال : وكان ذو الرمة يتشبهُ بمي ... » ثم ينتهي بنفس
الألفاظ الموجودة في هذا الخبر في السطر التاسع والسطر العاشر ، فأتمت
الخبر من الأغاني ، وإن كان بلا إسناد ولا نسبة لابن سلام ، وهذا بعضُ
الخلل الذي كان من أبي الفرج ، والذي أشرت إليه في المقدمة
[ص : ٤٢ ، ٤٣] حيث قلت : « في كتاب الأغاني خللٌ في التأليف كثير ،
وقد تنبّه إلى بعضه ياقوت الحموي فقال : « قد تأملت هذا الكتاب وعُنيْتُ
به وطالمته مرارًا ، وكتبت منه نسخة بخطي في عشر مجلدات ، فوجدته يعد
بشيء ولا يفي به في غير موضع منه (ثم ذكر ياقوت مثالين على مواضع
الخلل فيه) ثم قال : وما أظنُّ إلا أن الكتاب قد سقط منه شيء ، أو
يكون التسيان غلب عليه ، والله أعلم » . ويحسنُ أن تقرأ تعاقبي على هذا
الخبر : ٥٧٢ في المطبوعة الثانية من الطبقات . وترجمة ذي الرمة في الأغاني
[١٦ : ١٠٦ - ١٢٣ (ساسي) ، ١٨ : ١ - ٤٧ (هيئة الكتاب)] ،
أكثر ما فيها من رواية أبي الفرج ، عن أبي خليفة ، عن محمد بن سلام .

موجودٌ في مكانه من الطبقات . فكان أبا الفرج نسي الإسناد، لأنه أكثر النقل عن ابن سلام في هذا الموضوع من كتابه . وزيادةُ الأسطر (٩) أسطر .

٢٨ — الخبر : ٧٥٩ ، عن الأغاني [١٦ : ١١٩ (ساسي) : ١٨ : ٣٧ (هيئة الكتاب)] وذكره في إثر الخبر رقم : ٧٥٥ ، وإسناده فيها : « أخبرنا أبو خليفة ، عن ابن سلام » ، وزيادةُ الأسطر (٤) أسطر .

٢٩ — الخبر : ٧٦١ ، عن الأغاني [١٦ : ١٢١ (ساسي) ، ١٨ : ٤٢ (هيئة الكتاب)] ، وهو مروى في الأغاني ، بعد الخبر الذي في الطبقات برقم : ٧٦٠ ، وإسناده في هذا الخبر في الأغاني : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » . وزيادةُ الأسطر (٣) أسطر .

٣٠ — الخبر : ٨٣٥ ، [عن الأغاني ٤ : ٢٦٢ (الدار)] ، وإسناده : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وانظر التعليق عليه في كتاب الطبقات ، وزيادةُ الأسطر (٣) أسطر .

٣١ — الخبر : ٩٢١ ، عن الأغاني [١٠ : ١٥٠ (الدار)] ، وإسناده : « أخبرني أبو خليفة الفضل بن الحباب الجحفيُّ إجازةً ، من محمد بن سلام » ، وزيادةُ الأسطر (٣) أسطر .

٣٢ — الخبر : ٩٢٢ ، عن الأغاني [١٠ : ١٥٢ (الدار)] ، وإسناده : « أخبرني أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » ، وليس بينه وبين الخبر السالف (٩٢١) سوى خبرين رواهما أبو الفرج ، فيهما ذكر رؤبة ، كما في هذا الخبر . وأسطر الزيادة (٣) أسطر .

٣٣ — الأخبار : ٩٣٢ - ٩٣٥ ، أربعة أخبار ، عن الأغاني

[١٨ : ١٢٤ ، ١٢٥] ، ثم في [٢١ : ٦٠ ، ٦١ ، (سأسي) ، ٣٥٢ : ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ (هيئة الكتاب)] وإسناد الأول : « أخبرني أبو خليفة في كتابه إلى عن محمد بن سلام » - وإسناد الثاني « أخبرني أبو خليفة في كتابه ، عن محمد بن سلام » والثالث تابع للذي قبله ، وإسناد الرابع « أخبرني أبو خليفة في كتابه إلى ، عن محمد بن سلام » ، وكلها من نسخة أبي الفرج بلا ريب ، وأسطر الزيادة (٢٥) سطرًا .

* * *

هذا ، و « المخطوطة » منذ الورقة ٩٦ إلى آخر الكتاب ، داخلها خلل كثير في كتابة كاتبها ، أي من بعد الخبر : ٨٣٢ إلى رقم : ٩٥٣ ، وقد أشرت إلى هذا في تعليقي على الكتاب في الأخبار الآتية : ٨٤٠/٨٣٤/٨٣٢ ، ص : ٦٧٤ ، تعليق : ٧ ، ٥ ، ٤ ، و ص ٦٧٥ تعليق : ٨٤٢/١ ، ص ٦٧٥ ، تعليق : ٢ ، ٤/٨٤٥ ، ٨٤٦ ، تعليق : ٣ ، ٤/٨٥٢ ، تعليق : ١/٨٥٣ ، تعليق : ٥/٨٥٥ ، تعليق : ٥/٨٥٦ ، ص : ٦٨٧ ، تعليق : ٣ - ٨ ، و ص : ٦٨٨ ، تعليق : ١/ ومواضع أخرى كثيرة ، فغير بعيد أن يكون قد أسقط ناسخ « المخطوطة » شيئًا كثيرًا ، لما تبين من عجائته وإسقاط ما أسقط .

* * *

وإذن ، فهذه عشرة مواضع زدتها على « المخطوطة » من الأغاني ، فيها (١٢) خبرًا على الحقيقة ، مجموع أسطرها التي زدتها (٧٣) سطرًا ، فلو قسمت على (١٨) ، وهو ما تضمنه الصفحة من الطبقات المطبوعة دون تعليق ، كان الناتج (٤) ورفات ، لا أكثر . ومجموع الأخبار التي زدتها من الأغاني هي :

(٢١) خبراً زيادة على نسخة « م » ، و (١٢) خبراً على المخطوطة ، فهذه (٣٣) خبراً .

ولا يفوتني هنا أن أثنى على عمل الدكتور منير سلطان في كتابه « ابن سلام ، وطبقات الشعراء » ، فإنه قد أعفاني من إعادة البحث في أوراق عن عدد الأخبار التي رواها أبو الفرج في الأغاني ، مسندةً إلى محمد بن سلام ، فإنه يقول (ص : ٦٧) : « أما أسانيد ابن سلام في كتاب الأغاني فقد جمعت الأخبار التي حواها الأغاني لابن سلام ، فكانت (٢٤٥) خبراً ، موزعةً في الكتاب من جزئه الأول إلى جزئه الحادي والعشرين ، أرجعت منها إلى كتاب الطبقات (١٢٣) خبراً ، وبقى (١٢٢) خبراً ، استقاها أبو الفرج من كتب ابن سلام الأخرى » .

وأنا أسلم بأن عدد الأخبار المسندة إلى ابن سلام (٢٤٥) ، ولكنني في إحصائي ، رددت (١٥٠) خبراً ، كُلمها في كتاب الطبقات الذي جمعت فيه بين نسخة المدينة « م » المختصرة ، وما بقي عندنا من نسختي « المخطوطة » . وهي (٢) ثلاثة أحماس الأصل . وهذه الخمسون ومئة خبر (١٥٠) طبقاً لترقيمي الذي رقمت به الأخبار في الطبعة الثانية ، رواها أبو الفرج بأحد الأسانيد الثلاثة عشر ، التي أشرت إليها آنفاً ، والتي ذكرتها في مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٢٨ - ٤١] . وإذا كان ذلك كذلك ، فليس بمستنكر أن يكون في الباقي من الأخبار ، وعددها عندي (٩٥) خبراً ، وعند الدكتور سلطان (١٢٢) خبر ، أخبارٌ هي في حقيقتها من كتاب الطبقات ، بعد أن عرفنا تمام المعرفة أن نسخة المدينة « م » مختصرة ، وأن تكون الأخبار التي زدتها عليها

وهي عشرون (٢٠) خبراً ، من الطبقات أيضاً ، ما دامت قد انتهت إلينا في الأغاني بنفس الأسانيد التي رويت بها الحمسون ومئة (١٥٠) خبر عندى ، أو الثلاثة والعشرون ومئة (١٢٣) خبر عند الدكتور سلطان . بل يرجح ذلك أن الأخبار التي كُتبتُ زدتُها من الأغاني على النصف الثاني من الكتاب ، قبل أن أظفر بالمخطوطة ، وقد وجدت جميعها في المخطوطة بعد أن ظفرتُ بها .

ولما كان يقيناً أيضاً ، كما أسلفتُ ، أن أبا الفرج كانت عنده نسخةٌ من الطبقات أجازها بها كتاباً أبو خليفة ، راوى الكتاب عن خاله محمد بن سلام ، فالأخبار التي زدتُها على « مخطوطتى » أيضاً ، وهى (١٣) خبراً ، هى على وجه القطع زيادةٌ فى نسخة أبي الفرج ، عن نسخة ابن أسيد راوى « مخطوطتى » عن ابن سلام ، كما زادت نسخة ابن أسيد على نسخة أبي طاهر الذهلى ، صاحب نسخة المدينة « م » بما يوازى نصف كتاب الطبقات كُله ، كما أسلفتُ بيان ذلك آنفاً . وإذن ، فالحاق (٣٣) خبراً من نسخة أبي الفرج التي روى منها فى كتابه الأغاني ، بمئة وخمسين (١٥٠) خبراً من نسخته ، رواها مفرقة فى كتابه الأغاني ، أمرٌ لا غُبار عليه . ومع ذلك ، فإنى فى تعاقبى على الكتاب ، قد احتججتُ لكلِّ خبرٍ منها بما يؤثِّق اختيارى ، وتركتُ أخباراً أخرى ، أشرت لها فى بعض التعليقات ، دون أن ألحقها بهذه الزيادة ، لبعض العلل التي رجَّحتُ أنها تدعونى إلى التوقف فى إثباتها .

وقد أطلت جداً ، ولكن حملنى على الإطالة أن أمر « الزيادة » أضحى مضغفةً لذيدةٌ تُعين على التفكُّه والاسترخاء ، وفى الذى قُلتمهُ مَنعٌ ، إن شاء الله ، لمن أراد أن يعيد النظر فى الكتاب وفى تعليقاته جاداً غير متفكِّه ولا

مستريح . و بقيت أخبارُ أخرى زدتها ، سأبدأ بما هو منصوص على أنه من الكتاب ، أو ما رجحت أنه كالمنصوص عليه .

* * *

● زيادة ابن أبي الحديد على نسخة المدينة « م » .

٣٤ — الخبر : ١٣٧ ، في نهج البلاغة (٤ : ٤٩٨) ، وإسناده عند ابن أبي الحديد : « قال محمد بن سلام في كتاب طبقات الشعراء » . وعدد أسطر الزيادة (١٢) سطرًا .

● زيادة الزجاجي في أماليه على « المخطوطة » .

٣٥ — الخبر : ٨٣٤ ، من أملى الزجاجي [٨٣ — ٨٠] ، وهذه ليست زيادة على الحقيقة ، بل هي صدر الخبر ، ويليه الشعر . وكان مكانه في نسخة « م » : « ومن قوله » ، وفي « مخطوطي » : « ومن قوله أيضاً » ، وإسناده الزجاجي هو : « أخبرنا أبو غانم قال ، أخبرنا أبو خليفة ، قال حدثني محمد ابن سلام » ، ثم انتهى من الخبر ، وأنشد الشعر كما هو في الطبقات في « م » و « المخطوطة » ، وقد أسلفت أن كاتب « المخطوطة » ، قد أدخل في كتابته حلاً كثيراً منذ الخبر : ٨٣٢ ، إلى آخر الكتاب [انظر ما بمدرقم : ٢٢] فكأنه اختصر القصة ، لشهرة هذا الشعر ، من مجلته ، وعدد زيادة الأسطر هي (٤) أسطر .

فهاتان زيادتان ، وحققتهما زيادة واحدة ، ومجموع أسطرهما (١٦) سطرًا ، أى أقل من صفحة واحدة من كتاب الطبقات المطبوع ، بلا تعاميق .

● زيادة من تاريخ دمشق لابن عساكر على نسخة « م »

٣٦ - الخبر : ٧١٢ ، عن ابن عساكر ، مخطوطة تاريخ دمشق [٤٠٠ : ٣٤] ، بإسناده إلى أبي خليفة ، عن ابن سلام . وابن عساكر إنما ينقل من كتاب الطبقات ، وهذه الزيادة سطر واحد ، داخل في سياقة نسب ذي الرمة ، فهي على الحقيقة ليست خبراً زائداً ، وسياقة النسب هكذا : « وذو الرمة ، واسمه غَيْلَانُ . [وهو الذي يقول : أنا أبو الحارث وآسيه غَيْلَانُ] بن عقبة ... » والزيادة ما بين القوسين .

● زيادة أخرى مفردة على « المخطوطة »

٣٧ - الخبر : ٩٣٦ ، نقلته من الشعر والشعراء : [٥٧٦] ونصه : « قال ابن سلام عن يونس ... » ، وحلني على ذلك أني رأيت أبا أحمد العسكري في كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » [س : ١٤٧] أسنده فقال : « وأخبرني ابن دريد والهيذاني قالا ، حدثنا الرياشي ، حدثنا ابن سلام ، عن يونس بن حبيب ... » ، ثم رأيت ما حقق ظني في كتاب « غريب الحديث » لابن قتيبة ، جاء به مسنداً فقال : « وحدثني الرياشي ، عن محمد بن سلام الجمحي ، عن يونس ... » ، وجاء بنص الخبر (غريب الحديث ٣ : ٧٢١) . وكان الذي حلني على زيادته أن أبا الطيب الحلبي اللاهوي (. . . - ٣٥١ هـ) قال في كتابه « مراتب النحويين » [س : ٦٧] : « أخبرنا الحسين بن أبي صالح قال ، أخبرنا أبو خليفة الفضل ابن الحباب الجمحي ، وكان ابن أخت أبي عبد الله محمد بن سلام قال : كان الرياشي (وهو راوى هذا الخبر) يختلف إلى أبي عبد الله يستعير منه كتابه

في الطبقات ، فكنتُ أخرج إليه منه جزءاً جزءاً . فقيل لرياشي في ذلك ،
هقال : لو عاش يومين لسمعتُهُ منه » ، فوقع في نفسي أن الرياشي أخذهُ من
الطبقات ، أو سمعه منه قبيل وفاته . وعدد أسطر الزيادة (٣) أسطر .

❖ ❖ ❖

بقي من أمر الزيادات ، ما زدتُهُ من « الموشح » ، لأبي عبيد الله محمد
ابن عمران المرزباني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) .

● زيادة المرزباني على نسخة « م » المختصرة

٣٨ — الأخبار : ٤٦ - ٤٨ ، عن الموشح للمرزباني [س : ١١٣ ، ١١٤]
ياسناده ، وهو : « حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ،
عن محمد بن سلام . » وهذه ثلاثة أخبار ، وهي خبرٌ واحدٌ على الحقيقة ،
لأنني أنا جزأته في الترقيم . وكان مكانه في نسخة « م » المختصرة ، صدرُ
الخبر موصولاً بالسطين الأخيرين من رقم (٤٨) ، وأسقطت الشعر كله ،
كعادتها في الاختصار ، فأخذت خبر المرزباني فأحلته مكان ما في « م » .
وحجتي في ذلك أني رأيت ابن قتيبة روى صدر هذا الخبر نفسه عن الجحفي
مختصراً في كتابه « الشعر والشعراء » (ص : ٥٧ ، ٥٨) ، ورأيت أيضاً
أن أبا الفرج روى النصف الثاني من الخبر : ٤٨ في الأغاني [١٦ : ١٦٥]
وإسناده هو : « وأخبرني أبو خليفة في كتابه إلى قال ، حدثنا محمد بن سلام ،
عن يونس = وحدثنا به اليزيدي قال ، حدثنا أحمد بن زهير قال ، حدثنا محمد بن
سلام ، عن يونس ... » ، ثم روى بعده في الصفحة التالية مباشرة ، صدر الخبر :
٤٨٠ نفسه بإسناده ، وهو « أخبرني أبو خليفة قال ، حدثنا محمد بن سلام
قال ، قال الفرزدق وهو بالمدينة ... » . وهو الخبر : ٥٠٦ في الطبقات ، والذي

تعلته هناك عن الأغاني زيادة . فهذه المقارنة صحّ عندى نقله هنا عن المرزبانى مع دليل آخر سوف أذكره بعد قليل فى شأن رواية المرزبانى . وعدد أسطر الزيادة (٢٥) سطرًا ، بإلغاء عدّه « قال » التى تجيء قبل كُلمة بيت مفردٍ .

٣٩ — الخبر : ١٤٦ ، عن الموشح : [٦٦ ، ٦٧] ، بإسناده : « حدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، حدثنى أبو الغراف .. » ، (وقع خطأ فى المطبوع من طبقات الشعراء ، إذ سقط سهواً من الإسناد قوله « عن محمد بن سلام » ، فصححه على نسختك) . وهذا الخبر رواه أبو الفرج فى الأغاني ٥ : ١٢ ، قدم فى الكلام وأخر ، وأسقط يبتين من الشعر الذى فيه ، وإسناد أبى الفرج هو : « أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، مما أجاز لنا روايته عنه من حديثه وأخباره ، مما رواه عن محمد بن سلام الجهمى ، عن أبى الغراف = وأخبرنا أحمد بن عبد العزيز وحييب بن نصر قالوا ، حدثنا عمر بن شبة ، عن محمد بن سلام ، عن أبى الغراف » ، فهذه ثلاثة أسانيد ، فكان الفرق الحادث بين رواية المرزبانى ، ورواية أبى الفرج ، مردّه إلى أحمد بن عبد العزيز وحييب بن نصر ، ولكن الإسناد على كُلمة حالٍ ، يدلُّ دلالة قاطعة على أن هذا الخبر موجودٌ فى نسخة أبى الفرج من الطبقات ، فلذلك آثرتُ إثبات نص خبر المرزبانى ، وزيادة الأسطر هى (٩) أسطر .

٤٠ — الخبر : ٥١٠ ، وقد مضى الحديث عنه فى رقم (٧) ، والزيادة سطر واحدٌ ، وهو ليس زيادة على الحقيقة ، لأنه تابع للخبر : ٥٠٩ ، كما سلف .

٤١ — الخبر : ٧٤٣ ، عن الموشح : [١٧٢] ، وإسناده : « أخبرنى

محمد بن يحيى ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام ، وهذا إسنادٌ
للرزباني ، على غير شرطى فيما أتقنه من كتابه الموشح ، إلى كتاب الطبقات ،
والإسنادُ الذى رجحته فى مقدمة كتاب الطبقات هو قول الرزباني : « حدثنى
إبراهيم بن شهاب ، حدثنى أبو خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام .
وقد بينت فى تعليقى على هذا الخبر فى الطبقات (ص : ٥٥٢ ، تعليقى : ١)
سبب مخالفتى لشرطى فى النقل عن الرزباني ، وذلك أنى نقلت هذا الخبر عن
الرزباني فى الموشح : ١٧٢ ، ورأيتُ أن هذا مكانه ، لأنَّ أبا الفرج فى الأغاني
[١٦ : ١١١ (ساسى) ، ١٨ : ١٥ هيئة الكتاب] رواه فى إثر الخبر السالف
٧٤٢ الذى رواه بإسناده إلى ابن سلام ، ولكنه روى الخبر : ٧٤٣ ، هذا
عن « أبى زيد عمر بن شبة ، عن أبى عبيدة » مع خلاف فى اللفظ قابل ، فلما
فرغ من رواية ابن شبة قال : « وكان هوى ذى الرمة . . . » ، فساق الخبر :
٧٤٤ بغير إسنادٍ ، ولكن بنسبته فى الطبقات ، ثم بعده الخبر : ٧٤٥ بنصه
أيضاً فى الطبقات ، وإنما آثر أبو الفرج نص عمر بن شبة على نص ابن سلام
الذى رواه صاحب الموشح ، لزيادة فيه بيّنة ، وجمع أبو الفرج كعادته بين
الروايات المختلفة فى السياق الواحد . (وانظر الشعر والشعراء : ٥٠٦ ، ٥٠٧) .
وعدد أسطر هذه الزيادة هى (٨) أسطر .

وإذن فمجموع ما زردته عن الموشح للرزباني ، هو ثلاثة أخبار لا غير ،
بعد أن تعلم أن الأخبار التى ذكرتها فى (رقم : ٤٠) ، إنما هى خبر واحد على
الحقيقة ، وأن الخبر الذى ذكرته هنا فى (رقم : ٤٠) هو مكرر (رقم : ٧) ،
وأنه لا يعد زيادة مستقلة عن الخبر قبله ، كما نلت آنفاً . فمجموع أسطر الزيادة
عن الرزباني هى (٤٢) سطراً ، لا أكثر .

وإذن فمجموع ما زدته على أصليّ كتاب «طبقات فحول الشعراء» من جميع ما ذكرت من الكتب هي كما يأتي :

- ١ — من الأغاني على نسخة «م» هو [٢١] خبراً ، وعدد أسطرها [٢١٤] سطرأ
- ٢ — من الأغاني عن المخطوطة ، هو [١٢] خبراً ، وعدد أسطرها [٧٣] سطرأ
- ٣ — عن نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، هو [١] خبر واحد ، وعدد أسطره [١٢] سطرأ
- ٤ — من أمالي الزجاجي ، ليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [٤] أسطر
- ٥ — عن ابن عسّكر ، وليس زيادة خبر على الحقيقة ، وعدد الأسطر [١] سطر واحد
- ٦ — من الشعر والشعراء ، على المخطوطة [١] خبر واحد ، وعدد الأسطر [٣] أسطر
- ٧ — من الموشح على نسخة «م» [٣] أخبار ، وعدد الأسطر [٤٢] سطرأ

فهذا مجموع الأخبار ، (٣٨) خبراً على الحقيقة ، عدد أسطرها هو [٢٤٩] سطرأ ، لو قسمت على [١٨] ، وهو عدد الأسطر في الصفحة الواحدة من الطبقات المطبوع ، لكان [١٣] ثلاث عشرة صفحة وثلاث صفحة . واعتماداً على إحصاء الدكتور منير سلطان ، فإنني زدت في الشعر ما مجموعه [٣٧] بيتاً ، و (٦) ستة أسطر ، فمجموع ذلك [٤٠] سطرأ ، أي صفحتان وزيادة أسطر . فمجموع الزيادة نحو [١٦] صفحة ، أي ملازمة واحدة ، كما قلت سابقاً ص : ٣٨ . فهذا إحصاء آخر ، والحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية .

أسانيد أبي الفرج في الأغاني

ذكرت في مقدمة الطبقات ثلاثة عشر إسناداً ، في « بابة نسخة أبي الفرج الأصبهاني من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه في كتابه الأغاني » (المقدمة : ٣٨ - ٤١ الطبعة الثانية) . وهذه الأسانيد ثلاثة أقسام :

١ - قسم صرّح فيه بذكر كتاب الطبقات ، ونصه : « ذكر محمد ابن سلام في « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة » ، وهو في كتاب الأغاني [١٢ : ٣٤٠ ، الدار] ، في ترجمة سويد بن كراع . وهو إسناد واحد .

٢ - وقسم ثانٍ صرّح فيه بأن أبا خليفة أجاز له كتابة برواية كتب ابن سلام ، نحو قوله : « أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب ، مما أجاز لنا روايته عنه ، من حديثه وأخباره ، مما ذكره عن محمد بن سلام » ، أو : « أخبرني الفضل بن الحباب أبو خليفة ، في كتابه إليّ ، بإجازته لي ، يذكر عن محمد بن سلام » [الأغاني ٥ : ١٢ ، الدار / الأغاني ٢ : ١٥٨ ، الدار] ، وما أشبه هذين مما فيه ذكر « الإجازة » و « المكاتبه » ، وعدة هذه الصور عشرة أسانيد .

وهذان القسمان بلا شكّ ، يدلّان دلالة قاطعة على أنّ أبا الفرج كانت عنده نسخة من « كتاب الطبقات لابن سلام » ، أجازها بها كتابة أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي ، ويدلّان دلالة قاطعة أيضاً على أنه يقول « أخبرني أبو خليفة » في إجازة « المكاتبه » كما أسلفت آنفاً ، ولا يكابر في هذا إلا من لا علم له .

٣ - والقسم الثالث ، مالا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا للإجازة أو المكتابة ، وهو الذى يقول فيه : « أخبرنى الفضل بن الحباب أبو خليفة قال ، قال محمد بن سلام » = أو « أخبرنى أبو خليفة ، قال حدثنا = أو : أخبرنى أبو خليفة عن محمد بن سلام » ، وما شابههما وهما إسنادان ، وذلك كثير فى كتاب الأغانى .

وقد بيّنتُ آنفاً كلَّ ما زدته على كتاب الطبقات ، مبيّناً أسانيد أبى الفرج فى مواضع الزيادة ، فكان ما زدته بأسانيد القسم الثانى ستة زيادات هى المرقعة آنفاً بالأرقام التالية : (١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٣) ، والباقي وهو سبع وعشرون زيادة ، كلّها بالإسناد الثالث الذى لا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا ذكر فيه للإجازة أو المكتابة ، ولكنه يقول : « أخبرنى أبو خليفة ... » . فن سقط فى الوهم فظنّ أن قوله : « أخبرنى أبو خليفة » فى هذا الإسناد الثالث ، دالٌّ على سماع من أبى خليفة أو (مشافهة) فقد عجل ، ولم يعرف طريقَ القوم السالفين فى تحمّل الأخبار وروايتها . وذلك أن ذكر أبى الفرج كتاب طبقات الشعراء لابن سلام ، لفظاً فى كتابه الأغانى ، ثم تكراره ذكر الإجازة والمكتابة ، فى أسانيد متعدّدة مفرقة فى الكتاب ، كلاهما يقطعُ بأنه ينقل من كتاب الطبقات الذى عنده ، والذى كتب به إليه أبو خليفة وأجاز له روايته عنه . فليس بمقولٍ عندنا ، ولا عند من يعرف أسلوب القوم فى تحمّل الأخبار ، ثم التحديث بها بلفظ « أخبرنى » = أن يعود أبو الفرج فينقل أكثر ما هو موجود نصّاً فى الطبقات ، بلفظ « أخبرنى أبو خليفة » ، عن سماع آخر (أو مشافهة) ، وبين يديه نسخته التى أجاز له

أبو خليفة روايتها عنه مكاتبة . هذا ، وسماعُ أبي الفرج من أبي خليفة ، يحتاجُ إلى نصِّ صحيحٍ ، وليس يصحُّ أنه سمع شيئاً من أبي خليفة .

ثم إن أكثر ما روى أبو الفرج من الأخبار التي عدّها الدكتور منير سلطان بنحو (٢٤٥) خبراً ، فوجد منها في إحصائه (١٢٣) خبراً هي موجودة في الطبقات ، وأحصيت أنا عدتها (١٥٠) خبراً في كتاب الطبقات المطبوع ، إنما جاءت بهذا الإسناد الثالث . فبين أن أبا الفرج حين اقتصر على الإسناد الذي لا ذكر فيه لكتاب الطبقات ، ولا للإجازة والمكاتبة ، إنما فعل ذلك بعد أن أثبت في كتابه أن عنده « كتاب الطبقات » ، وأن هذا الكتاب مما أجاز له روايته عنه أبو خليفة مكاتبة ، فاستسهل أن يسقط لفظ الإجازة والمكاتبة من إسناده ، لأنه قد فرغ من إخبار قارئه بذلك ، ولتقته أن قارئه كتابه قد علم ذلك ، وأن من قواعد القوم ، كما بينتُ آفاً أن يقال في تحمل الأخبار بالمكاتبة « أخبرني ، وحدثني ، وأبأني ... » ، وإن كان الأوفق والأصح والأقرب إلى الورع أن يبين في كلِّ إسنادٍ أنه إجازة مكاتبة فيقول : « كتب إلى فلان ، حدثنا فلان » ، وقد سلف بيان ذلك . وتساهلُ أبو الفرج ههنا ، إنما جاء من أنه ليس أمرٌ دينٍ يُطلبُ في روايته الثقة والبيان ، بل هو أمرٌ أدبٍ وأخبار وآثار ، ورواية الأخبار والآثار يتساهلون تساهلاً حتى أسقطوا الإسناد في كتبهم ، كما فعل المبرد وغيره من أهل الأدب .

وهذا التساهل هو الذي حمل بعضهم على الطعن في أبي الفرج ، لأنه علم علماً يقيناً أنه ينقل من كتبٍ معروفة معلومة ، وأنه يقول « أخبرني فلان » دون أن يبين : أهي رواية إجازة ، أو مناولة ، أو مكاتبة ، كالذي فعل

أبو الفرج في القسم الثالث الذي ذكرته آنفاً ، وأكثر في استعماله . وبعضهم هذا تحامل على أبي الفرج تحاملاً شديداً ، فاتخذ تساهله هذا ذريعة للطعن فيه . فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ما نصه : « حدثني أبو عبد الله الحسين بن محمد بن القاسم بن طباطبا العلوي قال : سمعت أبا محمد الحسن ابن الحسين النوبختي يقول : « كان أبو الفرج الأصفهاني أكذب الناس . كان يدخل سوق الوراقين وهي عامرة ، والدكاكين مملوءة بالكتب ، فيشتري شيئاً كثيراً من الصحف يحملها إلى بيته ، ثم تكون روايته كلها منها » . ثم ردّ ابن طباطبا العلوي مقالة النوبختي بمقالة أخرى في توثيق أبي الفرج فقال : « وكان أبو الحسن البتي يقول : لم يكن أحدٌ أوثق من أبي الفرج الأصفهاني » [تاريخ بغداد ١١ : ٣٩٩ ، ٤٠٠]

وكتاباً أبي الفرج الأصفهاني : « الأغاني الكبير » ، و « مقاتل الطالبين » ، يشهدان على صحة نقله ، كروايته ما قرأ من الكتب على محمد ابن جرير الطبري الإمام المفسر ، وكهذا الذي عندنا من روايته عن « طبقات فحول الشعراء » ، وكالذي أفاض في ذكره عند النقل من كتب لم يسمها من الشيوخ فيقول : « نسخت من كتاب هارون بن علي بن يحيى » [الأغاني : ٣ : ١٤٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ . . .] أو : « نسخت من كتاب الحرابي ابن أبي العلاء » [الأغاني ٤ : ٢٤٠] ، مثلاً ، وهذا كثير لا يحصى في كتاب الأغاني . وهذا أمرٌ يطول ، ولكني ذكرته لأبين تحامل أبي محمد الحسن بن الحسين النوبختي الكاتب ، (٣٢٠ - ٤٠٢ هـ) ، وكان محدثاً ، وكان يقشع إلا أنه صدوق ثقة في الحديث ، فلهذا التزم بالورع في أمر حمل الأحاديث والأخبار ، فنعى على أبي الفرج تساهله ، وآتهم بالكذب . هذا

مع إحسان الظن ، ولكن أخشى أن يكون تشييعه حمله على الطعن في أبي الفرج الأصفهاني الأَمْوِيُّ الأَرُومَةُ ، وكان شيعياً ، وهذا نادر في الأمويين ، فلم يرض النوبختي ما كان يظهره أبو الفرج من التشيع ! والله أعلم بما بين الشيعة ، ولكن راوى الخبر عن النوبختي ، وهو أبو عبد الله الحسين بن محمد ابن القاسم ، العلوي الحسني ، ويعرف بابن طباطبا (... - ٤٤٩ هـ) ، وكان متميزاً من بين أهله الطالبيين بعلم النسب ، فإنه ردّ قالة النوبختي بمقالة شيعي آخر هو أبو الحسن أحمد بن علي التّبيّ الكاتب (.. - ٤٠٥ هـ) ، وكان رجلاً عالماً ، وكانت فيه دُعاية ، وكان أحد قدماء أصحاب الشريف الرضي الشاعر ، فلما مات رثاهُ بأبياتٍ في غاية الحسن ، فمات بعده بأشهر قلائل في مطلع سنة ٤٠٦ هـ ، ورثاه أيضاً أخوه الشريف المرتضى ، برائية مختارة من شعره . أما أهل السنة ، فإنهم لم يطعنوا في أبي الفرج ، وقد روى الدارقطني الإمام المحدث في « غرائب مالك » أحاديث عن أبي الفرج الأصفهاني ، ولم يتعرض له بقدرح (لسان الميزان ، ترجمته) . ومرة أخرى ، الله أعلم بما بين هؤلاء الشيعة . ما علينا .

وإذن ، فتساهل أبي الفرج في النقل من كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام ، بقوله : « أخبرني أبو خليفة الفضل بن العباب ، عن محمد بن سلام » ، دون ذكر الكتاب ، أو ذكر إجازة أبي خليفة له بروايته عنه مكتوبة ، عمل لا غبار عليه عند أهل الحديث النبوي ، كما أسلفت ، ما دام قد أوقفنا مرة واحدة ، على أنه ينقل من كتاب الطبقات ، أو أطلعنا ولو مرة واحدة على أن أبا خليفة قد أجاز له كتابة رواية أحاديثه وأخباره ، مما حدّثه

به خاله محمد بن سلام ، فإذا طابق قدرٌ كبيرٌ من هذه الأخبار ، (١٢٣)
 خبراً أو (١٥٠) خبراً ، في كتاب الأغاني ، ما هو موجود في النسخ الناقصة
 أو المختصرة من كتاب الطبقات ، فإن سبعة وعشرين خبراً (٢٧) رواها
 أبو الفرج في كتاب الأغاني ، بهذا الإسناد نفسه : « أخبرني أبو خليفة ، عن
 محمد بن سلام » ، إذا ألحقت بكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فإلحاقها
 أمرٌ لا غبارَ عليه ، لأنه رواها يميناً عن أبي خليفة ، عن محمد بن سلام في
 كتابه الذي هو بين يديه : « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين ،
 وأسأل الله العافية

أسانيد المرزباني في « الموشح »

أما أمرُ المرزباني ، فهو أعسرُ من أمر أبي الفرج ، فضلاً عما فيه من
 الغرابة الداعية إلى التعجب ، وأستعين الله على الشقاء والنصب ، لأني لا أجد
 هنا شيئاً كالذكر من غير سلطان ، شكر الله له يدهُ عندى وحسن صنيعه في
 كتاب « الأغاني » ، وإحشاء أسانيده إلى ابن سلام .

وإذا كان أبو الفرج قد أوقفنا بأسانيده الثلاثة عشر ، على أن عنده
 نسخة من كتاب الطبقات ، وأنه ينقل عنها في كتابه الأغاني علانية دون
 خفاءٍ أو تدليس ، فإن المرزباني قد أغض على الطريق وعماهُ تعميةً ، فاقترضاني
 ذلك أن أدرس أسانيده دراسة مفصلة متغلغلة ، حتى وقفت على ما كان يخفيه
 عني بهارة وحذقٍ ، وظنني به أنه كان محباً للتدليس الذي يصف أبرابه
 وضروبه أصحاب علم مصطلح الحديث ، بل كأنني به كان يجد للتدليس لذةً

ثلاثة غريبة ، كذّتيه الآخرين ، فقد رووا أنه كان يضع بين يديه فنينة حبر
وقنينة نبيذ ، فلا يزال يكتب ويشرب . وسأله مرة عضد الدولة عن حاله
فقال : كيف حال من هو بين قارورتين ! يعني قارورة الحبر وقارورة النبيذ .

ونعم ، أمر المرزبانى هين ، ليس كأمر أبى الفرج ، لأنى لم أزد من كتابه
« الموشح » ، على كتاب طبقات الجحى ، سوى ثلاثة أخبار ، وخبر رابع
كان ينبغى أن أزيده لولا السهو ، وهو الذى دلنى عليه الدكتور على جواد
الطاهر مشكوراً على هدايته ، ومحموداً على حُسن تقيّعه . أمره هين ، ولكنها
دراسة لأبد منها ومن كتابتها ، بعد أن كتبت على أن أحمل عبء تصحيح
الكلام الذى يلقى عليه مُلقيه على عواهنه ، بلا تدبّر ولا حذر .

جميع الأخبار التى رواها المرزبانى فى كتابه « الموشح » بإسناده إلى
محمد بن سلام هى أربعة وستون (٦٤) خبراً . وطرق أسانيدته التى رويت
بها أخباره هى ستة وعشرون طريقاً ، ولكى أوفى دراسة الأسانيد حقها ،
فسأذكرها جميعاً ، ثم أفضل القول فيها ، مبيناً هنا مكان الإسناد من كتاب
« الموشح » . وإذا كان الخبر الواحد مروياً من طريقين أو أكثر ، ذكرتها
جميعاً ، ثم عدت فأثبت رقم الإسناد فى هذا السلسل .

* حشد أسانيد الأخبار فى « الموشح » *

١ — حدثنى عمر بن بُنان الأتاعلى قال ، حدثنا محمد بن إسماعيل الأعم
قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا محمد بن موسى
البربرى قال ، حدثنا محمد بن سلام (٢) .

= وحدثنى إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام (٢٦) .

الموشح (س : ٤٩) ، وهو في الطبقات رقم : ٨٤ .

* * *

٢ - وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا محمد بن موسى البربري قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (س : ٤٩) ، مضي في إسناد (١) ، الطبقات رقم : ٨٤ .

(س : ١٢٥) ، الطبقات رقم : ١٣ .

● (س : ٣٦٧) ليس في الطبقات .

٣ - وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى ثعلب (النجوى) ، عن محمد بن سلام .

= حدثنا محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة ، عن ابن سلام (٦) .

الموشح (س : ١٤٥) ، في الطبقات رقم : ٧٢٥ = وانظر هذا رقم : (٦) .

(س : ١٧٥) ، انظر إسناد (٩) ، والطبقات رقم : ٧٣٩ ، المنقول

الأغاني .

(س : ١٨٢ ، ١٨٣) انظر إسناد (٩) .

٤ - وحدثنى محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أبو يعلى عبيد الله

عبد الله الكاتب قال ، سمعت محمد بن سلام يقول ، قال ابن دأب ...

الموشح (س : ١١٥) في الطبقات رقم : ٥٠٧ ، وفيه زيادة موجودة ، وفي

يليه ، لإسناد (٥) .

وأيضاً في رقم : ٦٢٩ ، الذي نقلته من الأغاني ، وليس فيهما

« قال ابن دأب » . ثم انظر إسناد (٨) ، (٢٠) .

٥ - حدثني محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا محمد بن موسى البربري قال ،
حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (س : ١١٦) ، انظر الإسناد (٤) ، ولطبقات رقم : ٦٢٩
٦ - حدثني محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا أحمد بن أبي خيثمة ، عن
محمد بن سلام .

= وحدثني محمد بن أحمد الكاتب قال ، حدثنا أحمد بن يحيى (ثعلب)
النجوى ، عن محمد بن سلام (٣) .

الموشح (س : ١٤٥) مثله في الطبقات رقم : ٧٢٥ . ولكن عن «أبان بن عثمان
البجلي»

(س : ١٧١ ، ٣١٢) في الطبقات رقم : ٧٤٢ .

● (س : ١٧٣) ليس في الطبقات ، وتخوفت أن أقله إلى الطبقات .

٧ - حدثني محمد بن إبراهيم قال ، حدثنا عبد الله بن أبي سعد الوراق
قال ، حدثني مسعود بن عمرو قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن
محمد بن سلام (٢٦) .

الموشح (١٢٦ ، ١٢٧) في الطبقات رقم : ٥٨٦ .

٨ - حدثني أبو عبد الله الحكيمي قال ، حدثني محمد بن موسى البربري
قال ، حدثنا محمد بن سلام .

= وحدثني علي بن عبد الرحمن قال ، أخبرني يحيى بن علي بن يحيى
المنجم ، عن أبيه قال : حكى أبو الورد الكلابي (وانظر إسناد : ١٧) .

الموشح (س : ٦٥ ، ٦٦) وقد شككت في هذا الخبر ، لأنه أشبه بأن يكون من
الطبقات ، ولكن يظهر أنه سقط من الإسناد الثاني « عن أبيه ، عن محمد

ابن سلام . . ودليل ذلك ، أن الرزباني قال في آخر الخبر ما ييل : و فقال
عقال : لكن است حامله تعلم (قال يحيى في حديثه : لكن حامله يعلم) ،
فكأن كل ما سبق هو لفظ ابن سلام ، من رواية محمد بن موسى البربري .
وقد روى ابن سلام عن أبي الورد السكلاوي في رقم : ١٤٧ ، ورقم : ٥١٢ .
(س : ١٣٢) ومعه هنا إسناد آخر هو :

= وحدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثني الفضل بن الحباب ، عن
محمد بن سلام (٢٦) .

في الطبقات رقم : ٦٤٠ - ٦٤٦

(س : ١٢٨) انظر ما سلف لإسناد (٤) و (٥) ، والطبقات : ٥٠٧ ،
٦٢٩ .

٩ - حدثني أبو عبد الله الحكيمي قال ، حدثنا أحمد بن يحيى ثعلب ،
عن محمد بن سلام .

الموشح (١٨٣) انظر لإسناد (٣) وهو يتضمن نص ما نقلته من الأغاني رقم :
٧٣٩ ، ولكني لم أضف إليه الزيادة التي في الموشح .

✽ ✽ ✽

١٠ - حدثني أحمد بن عيسى الكرخي قال ، حدثنا أبو العيناء قال ،
حدثنا محمد بن سلام .

الموشح ● (س : ١٦٦) ليس في الطبقات بنصه ، ولكنه يشبه رقم : ٥٠٦ .
● (س : ٣٦٩) ليس في الطبقات .

١١ - حدثني أحمد بن محمد المسكي قال ، حدثنا أبو العيناء قال ، حدثنا
محمد بن سلام .

الموشح ● (س : ٢٠٣) ، ليس في الطبقات .

✽ ✽ ✽

١٢ - أخبرني محمد بن يحيى الصولي قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ،
عن محمد بن سلام .

الموشح (ص : ١٠٠) سبق في الموشح (ص : ٩٩) ، وهو في الطبقات برقم :
٢٢ - ٢٤ ، ولكن اختلف اللفظ هنا

(ص : ١٧٢) نقل إلى الطبقات برقم : ٧٤٣

١٣ - أخبرني الصولي (محمد بن يحيى) قال ، حدثنا القاسم بن إسماعيل
قال ، أنشدنا ابن سلام (قال ، حدثنا ابن سلام) .

الموشح • (ص : ١٧٧) ليس في الطبقات .

• (ص : ٢١٨) ليس في الطبقات .

١٤ - أخبرني محمد بن يحيى (الصولي) زعم ابن سلام .

الموشح • (ص : ١١٢) ليس في الطبقات .

١٥ - أخبرنا محمد بن الحسن بن دريد قال ، أخبرنا الرياشي (العباس
ابن الفرج) ، عن محمد بن سلام .

الموشح • (ص : ٧٠) ليس في الطبقات .

• (ص : ١٢٠) » » » .

• (ص : ٢٠٩) » » » .

• (ص : ٢١١) » » » .

١٦ - كتب إلى أحمد بن عبد العزيز قال ، أخبرنا عمر بن شبة قال ،
أخبرني محمد بن سلام .

الموشح • (ص : ١٤١) ليس في الطبقات .

• (ص : ٢٠٢) » » » .

• (ص : ٢٠٤) » » » .

١٧ - حدثني علي بن عبد الرحمن قال ، أخبرني يحيى بن علي بن يحيى
المنجم ، عن أبيه (علي بن يحيى) ، عن محمد بن سلام .

الموشح • (ص : ٧٧) ليس في الطبقات ، وانظر الإسناد (٨) .

١٨ - وحدثني عبد الله بن يحيى قال ، حدثني أحمد بن بشر ، عن إسماعيل ابن يعقوب الأعمى قال ، حدثني محمد بن سلام .

= حدثني إبراهيم بن محمد العطار ، قال حدثنا أبو خليفة ، عن محمد ابن سلام .

الموشح (س : ١٢٩) ، الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وانظر الإسناد رقم : (٢٥) .

١٩ - حدثني علي بن هرون قال ، حدثنا وكيع قال ، حدثنا محمد بن إسماعيل الأعمى ، قال حدثنا محمد بن سلام .

الموشح (س : ١٤٢) ، قبله في الموشح ، المنبر : ٧٣٣ في الطبقات ، وهو هنا بمناه لا بلفظه .

٢٠ - حدثني محمد بن عبد الواحد قال ، سمعت ثعلباً (أحمد بن يحيى) يقول ، وسأله أبو سهل التميمي = ما تقول في جرير والفرزدق قال ، قال محمد ابن سلام

الموشح (س : ١١٦ ، ١١٧) مثله في الطبقات رقم : ٥٠٧ ، ٦٢٩ عن الأغاني . وما جاء قبله في الموشح س : ١١٥ . وانظر الإسناد رقم (٤) ، (٥) ، (٨) .

٢١ - حدثني بعض أصحابنا ، عن أحمد بن يحيى النحوي (ثعلب) ، عن محمد بن سلام .

الموشح ● (س : ١٠٨) ليس في الطبقات .

٢٢ - روى أحمد بن أبي طاهر ، عن حماد بن إسحق ، عن محمد ابن سلام .

الموشح ● (س : ١٠٩) ليس في الطبقات .

٢٣ - قال عبد الله بن المعتز ، حكي عن ابن سلام .

الموشح ● (س : ٤٧) ليس في الطبقات .

٤ ٥ ٤

٢٤ - حدثني إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عَلَيِّلِ العَنْزِيّ قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيديّ قال ، حدثنا محمد بن سلام .

الموشح • (س : ١٩٤) ليس في الطبقات .

٢٥ - حدثني إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خليفة (الفضل ابن الحباب) ، عن محمد بن سلام .

= وحدثني عبد الله بن يحيى قال ، حدثني أحمد بن بشر ، عن يعقوب ابن إسماعيل الأعمى قال ، حدثني محمد بن سلام .

الموشح (س : ١٠١) و الطبقات رقم : ٢٦ ، ٢٧ ، وسيأتي الحديث عنه مع الإسناد (٢٦) .

(س : ١٢٩) في الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وسيأتي الحديث عنه مع الإسناد (٢٦) .

٢٦ - حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثني أبو خليفة الفضل بن الحباب قال ، حدثني محمد بن سلام .

بهذا الإسناد في الموشح ، في ستة وعشرين موضعاً ، سيأتي الحديث عنها .

* * *

هذه هي أسانيد الأخبار الأربعة والستين (٦٤) التي في كتاب الموشح ، منها أربعة (٤) مرسلّة أو مبهمّة ، وهي الأسانيد الآتية : (١٤) و (٢١) و (٢٢) ، (٢٣) ، فبقي عندنا اثنا وعشرون (٢٢) إسناداً صحيحاً غير منقطع ولا مبهم ولا مرسل ، ثم منها أيضاً سبعة (٧) أسانيد ليس منها في كتاب طبقات الجعفيّ شيء ، وهي الأسانيد الآتية : (١٠) و (١١) و (١٣) و (١٥) و (١٦) و (١٧) و (٢٤) فبقي عندنا خمسة عشر (١٥) إسناداً متصلاً إلى ابن سلام ، تنتسبُ إلى كتابه « الطبقات » .

وسأبدأ بتحليل إسنادين منها ، ليس لهما خبر مقابل في كتاب « الطبقات » ، وها الإسنادان (١٠) و (١١) للدلالة على أسلوب أبي عبيد الله المرزباني ، وعلى اللذة التي كان يجدها في التدليس . والشيطان اللذان روى عنهما .

أولهما : « أحمد بن عيسى الكرخي » ، والثاني : « أحمد بن محمد المكي » ، وها يرويان عن أبي العيناء محمد بن القاسم . ولكن الحقيقة أنهما رجل واحد هو : « أحمد بن محمد بن عيسى بن خالد ، أبو بكر ، المعروف بالمكي » ، وهو صاحب أبي العيناء ، توفي سنة ٣٢٢ هـ . فنسبه المرزباني في الإسناد الأول إلى جدّه ، ثم زاد في تدليسه ، فأغفل « المكي » ، ونسبه إلى « الكرخ » . وهي نسبة صحيحة ، ولكنها نادرة ، فإن المشهور في نسبه هو « المكي » تارة و « السورّي » تارة أخرى . وهذه الأخيرة نسبة إلى « بين السورين » ، وهي محلة كبيرة كانت بكرخ بغداد ، من أحسن محالها وأعمرها (معجم البلدان : بين السورين) ، فنسبه إلى « الكرخ » ، وترك « السورّي » . وإذن ، فقد أغمض علينا صاحبنا المرزباني حين قال « الكرخي » دون « السورّي » ، ولم يكذب ولم يخطئ ، ولكنه استمتع بالتدليس من وجهين . وقد ذكرتُ هذا هنا مقدّمةً لتدليس أغمض وأدق .

فالإسناد السالفة من (٢) إلى (٩) شيوخه الذين روى عنهم فيها ثلاثة :

الأول : « محمد بن أحمد الكاتب » ، ويروي عن « محمد بن موسى

البربري « في (٢) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب النحوي في (٣) و (٦) =
وعن أبي يعلى عبيد بن عبد الله الكاتب في (٤) .

والثاني : « محمد بن إبراهيم الكاتب » ، ويروى عن « محمد بن موسى
البربري » ، في (٥) = وعن « أحمد بن أبي خينمة » في (٦) ، وفي الإسناد
نفسه « محمد بن أحمد الكاتب » وهو الأول نفسه ، يروى خبره عن « أحمد
ابن يحيى ثعلب » = وعن « عبد الله بن أبي سعد الوراق » في (٧) .

والثالث : « أبو عبد الله الحكيمى » ، ويروى عن « محمد بن موسى
البربري » في (٨) = وعن أحمد بن يحيى ثعلب في (٩) .

وهؤلاء الثلاثة رجلٌ واحدٌ هو : « محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قريش
ابن حازم بن ضبيح بن صباح ، أبو عبد الله الحكيمى » ، الكاتب » ، ولد
سنة ٢٥٢ ، وتوفي سنة ٣٣٦ هـ . وروى عنه المرزبانى ، فسماه في الأول باسمه
واسم أبيه ونعتَه « الكاتب » = وفي الثانى نسبه إلى جدّه إبراهيم ، ولم
يذكر نعتَه « الكاتب » إلا في موضع آخر من كتابه (ص : ٢٣٩) =
وفي الثالث ذكره بكنيته ونسبته فقط .

وهذه الأسماء الثلاثة موزعة في أخبار أخرى تضمنها كتاب « الموشح »
للمرزبانى ، واشترك ثلاثتهم في الرواية عن « محمد بن موسى البربري » في
أربعة عشر (١٤) إسناداً = وفي الرواية عن « أحمد بن يحيى ثعلب » في واحد
وثلاثين (٣١) إسناداً = وفي الرواية عن « أحمد بن أبي خينمة » في أربعة
عشر (١٤) إسناداً ، ثم جمع المرزبانى بين « محمد بن أحمد الكاتب » و « أبي

عبد الله الحكيمى « فى الرواية عن « أبى يعلى عبيد الله بن عبد الله الكاتب »
فى إسنادين من كتابه = ثم أفرد اسم « محمد بن إبراهيم الكاتب » فى
الرواية عن « عبد الله أبى سعد الوراق » فى سبعة (٧) أسانيد ، ولكن
« الوراق » ، لا يزوى عن ابن سلام ، بل يروى عن « مسعود بن عمرو » ، عن
ابن سلام .

وهؤلاء المذكورون آنفاً ، لهم رواية عن محمد بن سلام الجهمى سمعاً
منه ، فى الموشح . ثم لجمعهم فى الأسانيد الثمانية من (٢) إلى (٩) رواية أخبار
مطابقة أو مخالفة بعض الاختلاف لما فى كتاب « الطبقات » من رواية
« أبى خليفة الفضل بن الحباب الجهمى » عن خاله « محمد بن سلام الجهمى » .

* * *

ومن الصعب أن نفسّر الآن هذه الشهوة الغريبة فى التدليس ، ولعل
ما يأتى يُلقى ضوءاً على أسلوب أبى عبيد الله المرزبانى فى التدليس ، لأمرٍ
فى نفسه . فبين أيدينا فى كتاب « الموشح » ثلاثة أسانيد هى رقم (٢٤) و (٢٥)
و (٢٦) هى :

الأول : حدثنى إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عُلَيْلِ العنزى
قال ، حدثنا أبو الحسن اليزيدى قال ، حدثنا محمد بن سلام = الإسناد رقم
(٢٤) ، وهذا الإسناد عن « الحسن بن عليل العنزى » ، ليس لأخباره فى
الموشح ، أخبارٌ تقابلها فى الطبقات .

الثاني : حدثنا إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا أبو خليفة (الفضل بن الحباب) ، عن محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٥) .

الثالث : حدثنا إبراهيم بن شهاب قال ، حدثني أبو خليفة الفضل بن الحباب قال ، حدثني محمد بن سلام ، وهو الإسناد (٢٦) .

وهذان الرجلان : « إبراهيم بن محمد العطار » و « إبراهيم بن شهاب » هما رجل واحد هو : « إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار ، أبو الطيب ، وهو الذي قال عنه المرزباني قال : « كان أبو الطيب إبراهيم بن محمد بن شهاب العطار ، أحد مشايخ المتكلمين والفقهاء على مذهب العراقيين ، عاشرتني في منزلي أربعين سنة أو أكثر منها ، معاشرة متصلة غير منقطعة ، ومات في شهر ربيع الآخر سنة ست وخمسين وثلثمائة (٣٥٦ هـ) ، عن أربع وثمانين ، أو خمس وثمانين » ، [تاريخ بغداد ٥ : ١٦٧ ، مقدمة الطبقات ص : ٤٥] .

وقد أتى المرزباني هنا بأعجوبة في التبدليس لم أر مثيلاً لغيره .

أما الاسم الأول ، في الإسناد الأول : « حدثنا إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عليل العنزي » ، فقد روى المرزباني عنه من طريق الحسن بن عليل العنزي تسعة عشر (١٩) خبراً ، جُلِّهاً ينهي إلى شيخ غير محمد بن سلام الجعفي ، إلا في إسناد واحد ، هو المذكور عندنا في حشد الأسانيد برقم : (٢٤) فهو عن « الحسن بن عليل العنزي ، عن أبي الحسن اليزيدي » ، عن محمد ابن سلام ، ولم يستخدم المرزباني اسم « إبراهيم بن شهاب » هنا في الرواية عن « ابن سلام » من طريق « الحسن بن عليل العنزي » قط .

أما في الرواية عن « أبي خليفة/الفضل بن الحباب الجمحي » ، فإنه استخلم اسمه « إبراهيم بن محمد العطار » مرتين فقط :

الأولى : « حدثني إبراهيم بن محمد العطار قال ، حدثنا الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام » [الموشح : ١٠١] ، وهو بنصه في الطبقات برقم : ٢٦ ، ٢٧ .

الثانية : « حدثني إبراهيم بن محمد العطار ، قال حدثنا أبو خليفة ، عن محمد بن سلام » (الموشح : ١٢٩) ، وهو بنصه في الطبقات رقم : ٥٩٧ ، ٥٩٨ . ومن العجيب العجيب أنه روى الخبر : ٥٩٩ (في الطبقات) قبل هذا مباشرةً بقوله : « حدثني إبراهيم بن شهاب قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام قال ، قيل لجرير : ما صنعت في التيم شيئاً ! قال : إنهم شعراء لثام » ، قدمه على الخبرين رقم ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، وهو في الطبقات بعدها مباشرةً بلا إسناد ، لأنها جميعاً في الحقيقة خبر واحد . وهذا عجيب جداً في التديس ، كالذي مرّ بك آنفاً في تديس « أبي عبد الله الحكيمي محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب » في حشد الأسانيد من (٢) إلى (٩) ، والجمع بين اسمين دخلهما تديس أبي عبيد الله (انظر ما سلف : ١٠٠) .

أما اسم « إبراهيم بن شهاب » مجرداً من صفة « العطار » ، فقد قصر استخدامه على روايته عن « أبي خليفة/الفضل بن الحباب » ، عن محمد بن سلام ، وجميع الأخبار التي رواها بهذا الإسناد هي ستة وعشرون (٢٦) إسناداً ، منها إسناد واحد خالف فيه ، وهو : « حدثني إبراهيم بن شهاب قال حدثنا الفضل بن الحباب قال : سمعت أبا محمد التوزي يقول ... »

«الموشح: ٢١٨) ، فكأنه قَصَرَ اسم « إبراهيم بن شهاب » على الرواية على « الفضل بن الحباب » ، كما قَصَرَ آتِفاً اسم « إبراهيم بن محمد العطار » على الرواية عن « الحسن بن عليل العزى » ، إلا في موضعين اثنين ، استخدمه في الرواية عن « الفضل بن الحباب ، أبي خليفة ، عن محمد بن سلام » . وهذا تدليس جيّدٌ ، له معنى صحيحٌ ، في التفرقة بين الاسمين ، كأنه يقول لك : كل ما روَيْته عن « إبراهيم بن شهاب » ، عن أبي خليفة الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، فهو من نسختي من كتاب « طبقات فحول الشعراء » التي روَيْتها سماعاً عن شيخى وصاحبى ورفيقى أربعين سنة .

ولذلك فقد اخترتُ ، قاطعاً ، غير متلجلج ، هذا الإسناد الأخير : « إبراهيم بن شهاب ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، لنقل ما زاد في «الموشح» على النُسختين « م » المختصرة ، و «المخطوطة» المنخرمة ، وهما خبران على الحقيقة لا ثلاثة ، وهما في الطبقات برقم : ٤٦ - ٤٨ ، ثم الخبر : ١٤٦ ، كما فصلت ذلك آتِفاً في «زيادة المرزبانى» [س: ٨٢، ٨٣] . ولولا السهو حتى ، لضممت إليهما الخبر الثالث ، الذى أرشدنى إليه الدكتور على جواد ، وهو في الموشح [س: ١٠٦] ، في أخبار الفرزدق ، وسبب ذلك هو أن كُله ما جاء من هذا الطريق ، فهو موجود بنصّه في كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، والحمد لله رب العالمين ، ونسأل الله العافية .

بقى خبرٌ واحدٌ في «الموشح» [س: ١٧٢] من رواية « محمد بن يحيى الصولى » عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن « محمد بن سلام » وقد نقلته إلى

الطبقات برقم: ٧٤٣. وهذا استظهاره تابع لما دلّني عليه تمحيص أسانيد « إبراهيم بن شهاب » و « إبراهيم بن محمد العطار » ، السالفين ، فإنّي رأيتُ المرزباني روى عن محمد بن يحيى الصولى بأسانيد مختلفة في كتابه « الموشح » ، وبلغت عدة أسانيد أربعة وأربعين ومئة (١٤٤) موضع ، فلم يرَ محمد بن يحيى الصولى عن « الفضل بن الحباب » ، الا في خمسة مواضع ، هي :

الأول : « أخبرني محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ، [الموشح ص : ١٠٠] ، وهو في كتاب الطبقات رقم : ٢٢ - ٢٤ ، مع اختلاف في اللفظ واختصار = ثم [ص : ١٧٢] ، وقد نقلته إلى الطبقات برقم : ٧٤٣ .

الثاني : « أخبرني محمد بن يحيى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب قال ، حدثنا بكر بن محمد المازني » (الموشح ص : ١٨٢) .

الثالث : « أخبرني الصولى قال ، حدثنا الفضل بن الحباب (وأبو ذكوان قال ، حدثني التّوزي » (الموشح ص : ٢٥٤) ، (الموشح ص : ٣٦٣) .

والثاني والثالث لاشان لنا بهما ، أما الأول ، فإنّي رأيتُ محمد بن يحيى الصولى قد روى خبر الفرزدق ، عن الفضل عن ابن سلام (الموشح : ١٠٠) مختلفاً عن الذى في الطبقات اختلافاً بيّناً ، فتوقفت طويلاً في ضم الخبر الذى في (الموشح : ١٧٢) ، فكادت أطرحه . ثم لما تأملت أخبار ذى الرمة عند أبى الفرج الأصفهاني في الأغاني [١٨ : ١٤ - ١٧ الهيئة] ، ووجدت أبا الفرج

قد وضع هذا الخبر ، برواية أبي زيد عمر بن شبة عن أبي عبيدة بين الخبرين :
 ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ورأيت أن أبا الفرج إنما آثر روايته عن أبي عبيدة = لا عن
 ابن سلام = لزيادة ظاهرة في خبر أبي عبيدة ، فبعد التأمل بدّأ لي أن رواية
 الصولى ، خالية من زيادة أبي عبيدة ، فهي عندئذ أشبه بأن تكون كانت في
 نسخة أبي الفرج على مثل رواية الصولى = ورأيت أيضاً أنه أشبه بالأخبار
 المتتابعة من : ٧٤٤ إلى : ٧٥١ ، التي فيها ذكر أمره مع جرير والفرزدق ،
 فعدت فأنبت هذا الخبر الفرد ، مخالفاً ما آثرته في النقل عن الموشح ، وهو
 إسناد « إبراهيم بن شهاب ، عن الفضل بن الحباب ، عن محمد بن سلام » ،
 لاسيما وأن هذا الخبر وما معه ، يقع في آخر الحرم الحادث في مخطوطتي بعد آخر
 الورقة ٦٩ إلى أول الورقة ٨٢ [يقابله في المطبوعة س ٤٧٧ - ٥٦٠] ، وخبر
 الصولى في [س : ٥٥٢] . أما نسخة المدينة « م » . فهي مختصرة لا يُعبأ بها
 في مثل هذا .

وأنا بلا شك قد أطلت . ولكنني اضطررت أن ألخص دراسة
 الأسانيد تلخيصاً مقارباً ، على منهجى الذى لا يخالط « المنهج العلمى » أو « علم
 التحقيق » أى مخالطة . وأظن أنى وضعت الآن أمر الزيادة التي زدتها على
 « طبقات فحول الشعراء » في نصابها ، وإن كنت لأشك في أنى أجب على
 القارىء تبعاً شديداً ، لأنه مضطر أن يضع نسختى من « طبقات فحول الشعراء »
 بين يديه ، ويتابع ما قلته في أمر صاحب الأغاني وصاحب الموشح ، وغيرها
 صفحة صفحة ، ومكاناً مكاناً ، مخافة أن أكون خذت الأمانة وغششته ،
 فإن خيانة الأمانة والغش ، خصلتان متفشيتان اليوم في حياتنا الأدبية . فإذا

اطمان الى أنى لم أحمه ولم أغشيه ، فهذا حسبي منه ، غير متوقع منه ثناء يتلفني ، أو مدمحا يقطع ظهري . والحمد لله رب العالمين ، وأسأل الله العافية

وأنا على كل حال ، لست ناقدًا لما كتب الدكتور على جواد الطاهر في مجلة المورد (العدد الثامن - ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م) في مقاله : « طبقات الشعراء . . . مخطوطًا ومطبوعًا » . ولكن بقيت أشياء ، فإنه فصل مقاله فصولاً فقال في [س ٤١ : من المورد] : « ثالثاً » ، ثم ذكر شيئاً وقال إني لم أناقشه ، ثم أضاف بين قوسين جليبين فقال : (وقد رجع - الطبعة الثانية ص : ٢٤٣) ، وصدق ! ولكنه قال بعقب هذا مانصه :

« ولم يستغرب الأستاذ المحقق ، وجود بشامة بن الغدير ص : ٥٦١ ، في الإسلاميين ، مع ما ذكره المصادر من جاهليته » ، وهذا يقابل ص : ٧١٨ في الطبعة الثانية .

• وأنا لا أدرى على وجه التحقيق هل قرأ الدكتور على جواد الطاهر كتاب « طبقات فحول الشعراء » في طبعته أو لم يقرأه ، بيد أن مقالة المورد توهم أنه قرأ الطبعتين جميعاً ، ودرسهما جميعاً ، ممتناً وشرحاً ومقدمة ولكنني أعود فأشك في ذلك ، لأنني قلت في مقدمة الطبعة الأولى [س : ٢٠ - ٢١] ، ما يأتي :

« وصنيع ابن سلام في الطبقات دال على أنه يعد الخضرين في الجاهليين قارة ، وفي الإسلاميين تارة . . . وابن سلام لم يعد في مقدمة كتابه بأن يذكر طبقات الجاهليين ، ثم طبقات الخضرين ، ثم طبقات الإسلام ، بل

كل ما قاله (ص : ٢١) : « ففضّنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام
والخضرمين ، فنزلناهم منازلهم ، واحتججنا لكل شاعرٍ بما وجدنا له من
حجة ، وما قال فيه العلماء ... » ، فهذا كلامٌ مطلقٌ لا حدّ فيه ولا تعيين . والذي
بأيدينا من كتاب الطبقات ، وما نقل عنه الناقلون ، يدلُّ على أن ابن سلام
فرّق الخضرمين بين طبقات شعراء الجاهلية وطبقات شعراء الإسلام ، فذكر في
الثالثة من الإسلاميين كعب بن جعيل ، ويقال إنه شهد الجاهلية ، وعمرو بن
أحمر ، وهو مخضرمٌ لاشكّ فيه ، وسُحَّيم بن وثيل الرياحيّ ، وهو مخضرمٌ
أيضاً . . . وفي السادسة من الإسلاميين ، ذكر بشامة بن الغدير وقزاد بن
حنس ، وهما جاهليان فيما نعرف ، فلعلّ ابن سلامٍ عدّهما من الخضرمين ،
نخبر بآفته عن إدراكهما الإسلام ، وإن لم يُسلما .

وهذا موجودٌ بنصّه أيضاً في مقدمة الطبعة الثانية (ص : ٦٤ ، ٦٥) ،
والأمر لا يحتاج إلى بيان ، ولا حيلة لي إذا غلبني الشكُّ في أن الدكتور على
جواد الطاهر ، لم يقرأ الكتاب في طبعتيه جميعاً ، بل تصفّحها تصفّحاً على
عجلٍ ، فتمتسّاً خطأً ، أو لما يتوهم أنه خطأ .

* * *

ثم قال الدكتور على جواد (رابعاً) ، ثم قال : « اعتمد المحقق على
المطبوعتين ، وكان المناسب أن يرجع إلى المخطوطتين اللتين اعتمدت عليهما
المطبوعتان (يعني يوسف هل ، وعجان الحديد) ، لاسيّما وأنه مقيم في القاهرة ،
والمخطوطتان في دار الكتب بها . وهذا يطابق ما أخذ الدكتور منير سلطان
في كتابه « ابن سلام وطبقات الشعراء » حيث يقول : (ص ١٧٠) :

« إن هذا التدخل من الأستاذ شاكر (يعني مسألة الزيادات التي كانت سبب تضخم الكتاب ، أو كما قال) ، هو الذي قلل من رونق العمل الضخم الذي قام به ، وجعل النقاد يوجهون له اللوم ، وينتابهم الألم لهذا الخلل الذي حدث للمطبوع من طبقات الشعراء لابن سلام ، بعد ما أصابه من خلط وهو مخطوط (وكان الله في عون النقاد ! هذه من عندي أنا) . ونحن نعتبر عمل الأستاذ شاكر هو : (تحقيق مخطوطته ونشرها مضبوطة صحيحة ، مع إلغاء رثة سايمة قوية موجودة في دار الكتب ، وهي مخطوطة الكتاب ، واللجوء إلى ركن ضعيف ، وهو طبقات ليدن والسعادة ، ذلك لأن « المتمد عند أهل العلم هما هاتان الطبعتان » ، كما يقول الأستاذ شاكر في المقدمة (ص : ٧) .

١ - تغيير في اسم الكتاب بلا مبرر .

٢ - عدم وجود ثبوت للمراجع .

٣ - الرجوع إلى مطبوعتي ليدن والسعادة ، وليس لهما قيمة بجوار

المخطوطتين ومخطوطته .

٤ - الزيادات الكثيرة وإقحامها في أصل الكتاب بدون

وجه حق .

انتهى أيضاً كلام الدكتور منير سلطان ، وإن كانت عبارته غير متأسكة ولا متلائمة . وأخشى ، ظناً ، أن يكون سقط من كلامه شيء أحدث فيه هذه الفجوات المربكة . أما كلام الدكتور على جواد ، فهو مستقيم ، يوضح ما قاله الدكتور منير . وصحيح أنني لم أعتمد مخطوطتي دار الكتب ،

هذا صحيح ، ولكن صحيح أيضاً أنى ذكرت مخطوطى دار الكتب فى مقدمة الطبعة الأولى [ص : ٧] ، وفى مقدمة الطبعة الثانية [ص : ٥١] ، ولكن الذى لا يعرفه الدكتور على جواد ، ولا الدكتور منير سلطان ، هو أنى راجعتُ مطبوعة يوسف هل ، ومطبوعة عجان الحديد ، على هاتين المخطوطتين ، وانهيت إلى أنهما تطابقان المخطوطتين ، وأن مطبوعة يوسف هل ، أجودُ من هاتين المخطوطتين فى بعض المواضع ، ولكنى لم أذكرُ مافعلته من المراجعة ، لأنى ، بالطبع ، نست أتبع أصول « المنهج العلمى » ولا فصول « علم التحقيق » ، لى أملأ هوامش الكتاب بعلم فياض من فروق جهلة النساخ فى كتابة : « ينبغى » ، « يتبغى » ، « يقولها » ، « تقولها » ، « يجرّن » ، « يجرّر » ، « يقرآن » ، « بقرآن » ، « فراهيد » ، « فراهيده » ، « فردوسى » ، « قردوسى » ، « يثلوا » ، « يتلوا » ، وأشباه هذه المعارف الجليلة التى تفتح على هوامش الكتب المحققة على أصول « المنهج العلمى » ، وعلى فصول « علم التحقيق » . وقد أعفانى يوسف هل ، فى آخر نسخته ، من الاستفراق فى ذكر خلافات المخطوطتين ، وهما ، على غير ما يرى الدكتور منير سلطان ، نسختان ساقطتان لاقيمة لهما ، وليستا « رثة سايمة قوية » ، بل هارثتان مملوءتان بجرائم الشل ، والعياذ بالله . هذا رأى بالطلع ، لارأى « المنهج العلمى » أو « رأى علم التحقيق » .

ولذلك لم أذكر شيئاً عنهما فى الطبعة الثانية ، لامدحاً ، ولا تدحاً ، بعد أن حصاتُ على نسخة المدينة « م » ، وهما منقولتان عنها ، وكان سبب الحصول عليهما ، هو سعى فى تصويرها ، فصورها قسم المخطوطات فى الجامعة

العربية ، لا كما ظنَّ الدكتور على جواد في « تاسعاً » من فصول مقالته : « لم يحاول المحقق البحث عن نسخة المدينة والحصول عليها . ولم يكن ذلك عليه صعباً لورامه » ، أو كما قال أكرمهُ الله ! ولما جاءت نسخة المدونة « م » أُلغيتُ في الطبعة الثانية كُلُّ ما يمتُّ إلى طبعة يوسف هل وعجان الحديد بسبب ، لأنَّي حصلتُ على الأصل الوثيق ، ولكن لا أشك أن الدكتور على جواد لم يقرأ مقدمة الطبعة الثانية ، ولا الأولى إن شاء الله .

ثم قال حفظه الله « خامساً » . فأنشأ هذه العبارة : « لم يلتزم المحقق ردّ العبارات (أو الكلمات) التي كمل بها نصّ الطبقات إلى المصادر التي استقاها منها ، وإنما يكتبني عادة بأن يضع ذلك داخل معقوفين [] ، ثم أضرب عن هذا الوضع [ينظر شاكر : ٣٣] » . ولورجع الأستاذ إلى الطبعة الثانية (ص : ٣٩ ، ٤٠) لوجد في الهامش (١) صفحة (٤٠) مانصه : « نقل هذا المرزباني في الموشح : ٧٤ ، واعتمدت لفظه آخر الخبر » ، ولكن الأستاذ معذورٌ ، لأنه لم يقرأ الطبعة الثانية من الطبقات بلا شك ولا ارتياب ، لأن هذا الذي حلقته منصبُّ على ما بين المعقوفين [] ، ليس غير .

ثم انتهى إلى « سادساً » [الموردس : ٤٢] فذكر ما قلته في تزجة أبي خليفة أنه « كان أعمى » ، وأخذ على إثبات ذلك ، مع أني نقلته عن معجم الأدباء لياقوت ، وترجمته في « نسكّ الهميان » ، في « نسكّ العميان » ، للصالح الصفدي ، ورأى أنه « لم يكن في أخبار أبي خليفة ما يدلُّ على ذلك ، وإنما تشير إلى أن هماه كان متأخراً ، لكبره . . . وقد عمّر » ، فأنا نقلتُ

ما هو موجودٌ ، ولكن الدكتور أنى بشيءٍ لادليلٍ عليه لامن مرجع ولا من بديهية عقلٍ ، ولكنها أشبه ببديهية الاستشراق الأعجمي المساكين أصحابه . ثم أم ذلك ، حفظه الله ، أنه يلاحظ أنى جعلت « أحمد بن حنبل بين من روى عن محمد بن سلام ، شأنه فى ذلك شأن ثعلب وأبى حاتم والرياشى والملازنى والزىادى » وبالمسألة حاجة إلى تثبُّت ودراسة خاصة ، غريبة ! ! ولا أدرى كيف يتكلَّم الدكتور على جواد الطاهر !

ولد أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحى سنة ١٣٩ هـ ، وتوفى سنة ٢٣١ هـ = وولد أحمد بن حنبل سنة ١٦٤ هـ ، وتوفى سنة ٢٤١ هـ ، فهو أصغر من ابن سلام بن خمس وعشرين (٢٥) سنة ، فهو بلاشكٍ فى مرتبة شيوخ أحمد وطبقتهم ، وابن سلام دخل بغداد سنة ٢٢٢ هـ ، وأحمد فى الثامنة والخمسين من عمره ، وابن سلام فى الثالثة والثمانين من عمره ، وهو بقية أئمة أهل البصرة فى القرن الثانى وأوائل الثالث ، وقد كتب عن ابن سلام قرينُ أحمد وصديقُه « يحيى بن معين » (ولد سنة ١٥٨ هـ ، وتوفى سنة ٢٣٣ هـ) ، كتب عنه الحديث ، وكتب عنه النَّسَب . فاذا يستنكرُ إذن ، من أن يكون أحد ، قد كتب عنه أو سمع منه لفةً أو شعراً أو خبراً وحدث به ؟ قال محمد بن إسماعيل الصائغ : « كنت فى إحدى سفرائى ببغداد ، فرمى بنا أحمد بن حنبل وهو يعدو ، ونعلاه فى يده فأخذ أبى هكذا بجماع ثوبه فقال : يا أبا عبد الله ، ألا تستحى ؟ إلى متى تعدو مع هؤلاء الصبيان ؟ فقال : إلى الموت . فما الذى يستنكر الدكتور ، من تلقى أحمد عن شيخ البصرة فى الأدب واللغة والأخبار ؟ ومع ذلك فأنا لم أقل هذا استنباطاً ، فيؤخذ على ، بل هذا هو الذى قاله ياقوت فى معجم الأدياء ، فى ترجمة « محمد بن سلام الجمحى » .

(٧ : ١٣) قال : « وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل ، وابنه عبد الله » - ومع ذلك ، فأنا لم أكن أكتب « تحقيقاً » في ترجمة أحمد بن حنبل أو محمد ابن سلام ، وحملت ما نقل إلينا . فإن رأى الأستاذ أن يعلنا مما علمه الله ، فليفعل مشكوراً محموداً .

ثم يأتي الدكتور على جواد بالعجب في « سادساً » هذه فيقول : « ويعدّ (يعني) كل من روى عنه محمد بن سلام في طبقات الشعراء خبراً أو شعراً . . . شيخاً له . وجمع له بذلك ستاً وستين شيخاً ، قال (يعني أيضاً) « وعدتهم سبعون شيخاً » ، ويبدو أن الأستاذ محمود شاكر توسع كثيراً في معنى « الشيخية » (أقول أنا ، هي كلمة خفيفة على اللسان ، تستحق كثيراً أن يضعها الأستاذ بين الأقواس ، وقد فعل !) ، وإلا كيف نضع بشار (هكذا في الأصل) - مثلاً - مع يونس بن حبيب . . . » ، انتهى كلام الدكتور ، وانتهى تعجبه .

وهذا بالطبع ، نقل عن مقدمة الطبعة الأولى (ص : ١٢ ، ١٣) ، أما في مقدمة الطبعة الثانية التي لم يقرأها الدكتور على جواد بلا شك ، فإنني زدت على العدد الأول وقلت : « وعدتهم تسعة وسبعون شيخاً ، روى عنهم ابن سلام في كتاب الطبقات » . (المقدمة ص : ٣٥ - ٣٧) . وقد بدأت هذه من المقدمة (ص : ٣٥) بقولي : « أما شيوخه في كتاب « طبقات فحول الشعراء » خاصة ، فقد آثرت أن أجمع أسماءهم هنا مرتبة على حروف المعجم ، وهم : . . . » ، ثم حتمتها بقولي (ص : ٣٧) « . . . وعدتهم تسعة وسبعون شيخاً ، روى عنهم ابن سلام في كتاب الطبقات » .

ولا أدري ، والله ، ماذا أقول ؟ أيجتاجُ المرءُ أحياناً أن يتدهدى (أى يتدرج من علوٍ إلى سُفلٍ) سبعين دَرَكًا (الدَّرَكُ ما كان إلى أسفل ، والدَّرَجُ ما كان إلى أعلى) لى يخاطبَ أئمةَ العلم الذين يعلمون الناسَ بِخِطَابِ مَنْ صَاصًا ولم يُفَقِّحْ ، (صَاصًا الجُرُوءُ حركَ عينيه ولم يفتحهما ، وفتح الجُرُوءِ فَتَحَ عينيه فأبصر أوَّلَ البصرِ) ؟ ورحم الله أبا العلاء الذى فتح لنا بابَ الغريبِ فى الكتابةِ ! والله المستعان على كُلِّ حال .

أما لفظُ « شيخ » فإنه عند أهل العلم من الأئمة ، لفظٌ مشترك ، أو شبيه بالمشترك . فكما يدلُّ على العالم الذى تلازمه دهرًا طويلاً تتلقى عنه ، أو تروى عنه ، فإنه يدلُّ أيضاً على من لم تلقه إلا مرةً واحدةً ، ولم ترو عنه إلا حديثاً واحداً . والذين يتكلمون فى أسانيد الأخبار والأحاديث يقولون مثلاً : « روى هذا الخبر (خبر من الأخبار) محمد بن جرير الطبرى ، عن شيخه فلان بن فلان ، ولم يرو عنه غير هذا الحديث المفرد » ، أى أنه لقيه مرة واحدة ، وسمع منه خبراً واحداً لم يرو عنه غيره ، فيسمونه « شيخاً » ، لروايته عنه خبراً واحداً ليس غير . ومن لا يعرف هذا القدرَ من كلام أئمة العلم فى كتبهم ، فخيرٌ له أن يدع الاستدراك ، ويطلب الاسترشاد حتى يعرف ما كان عنده غير معروف . وأنا بالطبع لا أكتبُ بلغة أصحاب « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » ، ولكنى أكتب بلسان أمتى التى أنا منها ، متبعاً لعلمائها مسترشداً بهديهم . وهذا حسبي وحسب القارىء ، لأن عبارتى فى المقدمة مقيدةٌ دالةٌ على هذه الصورة وحدها ، أى صورة الرواية عن الشيوخ ليس غيرُ ، لأننى قلت : « وعدتهم تسعة وسبعون شيخاً روى عنهم ابن سلام فى

كتاب الطبقات . « أمّا » التوسع في الشيخية « فهو كلامٌ لا أعرفه ، ولا أتوسّع ، ولا يحزنون ، كما يقولون .

ثمّ عاب عليّ الدكتور على جواد أيضاً عيباً فقال : « وُثِّبَتْ بين مؤلفات محمد بن سلام كتاب « غريب القرآن » ، معتمداً على ياقوت في ذلك ، وليس « غريب القرآن » لأبي عبد الله محمد بن سلام ، وإنما هو لأبي عبيد القاسم ابن سلام . وكان الخطأ قديماً ، نبه عليه القدماء » ، أو كما قال .

فلو أنا قرأت « وكان » الفعل الناسخ كانت العبارة خطأ في العربية = وإن أنا قرأتها « وكان » الحرف الناسخ ، كان كلاماً بلا معنى ، يبرأ أوله من آخره ، أو آخره من أوله . ومع ذلك ، فأنا لا أستطيع أن أجزم بأن ياقوتاً قد وهم ، بمثل هذه القوة التي أنكر عليه بها من أنكر ، وليس بعيداً أن يكون لابن سلام كتاب صغير في « غريب القرآن » اطلع عليه ياقوت أو غيره ، ولم يصل إلينا بعد ، كسائر ما لم يصل إلينا من كتب المؤلفين . ولجورد الاستمتاع بمؤاخذة الدكتور على كما استمتع بمؤاخذتي ، أخذ عليه أنه لم يبين لنا من هم هؤلاء « القدماء » الذين نهبوا على خطأ ياقوت ؟ وهذا السؤال حق « المنهج العلمي » لا حقي أنا .

* * *

ونجاةً ، وبعثةً ، وعلى غيرةً ، وبلا إقذار سابق ، وبلا فاصلٍ مُرِج ، ومباشرةً ، يأتي الدكتور على جواد الطاهر ، مجاباً عليّ بخياله ورّجله ليقول : « وقد كان الأستاذ (يعني أنا) حاداً مع يوسف هـلّ ، مستهيناً به لدرجة أنه وصفه بالمسكين . ويوسف هـلّ صاحب فضل وسابقة ، فهو جديرٌ بالذكر والشكر » .

مطلوبٌ مني أن ألبس يوسف هِلْز سراويل الثناء والتمجيد والحمد ، لأنه سبق فنشر الطبعة الأولى لكتاب محمد بن سلام الجمحي ، والذي لا شك فيه عندي أن الرجل مشكورٌ لكل الشكر لما فعل ، ومدكورٌ بالخير لفضله وسابقتها ، ولكن ما فائدة هذا هنا ؟ أتراني ذمته وأنكرت فضله لأنه نشر الكتاب ؟ أم لأن هذا الأعجمي كتب مقدمة للطبقات أظهر فيها ما يضر ، وأفرغ سببه وضيعته في بضع كلمات ذكرتها ، في المقدمة ، لا يريد بها إلا هجاء « الكتب العربية » والحل عليها بتخليطه وجهالته . وهو عندي بلا شك مسكين وفوق المسكين ، لأنه تعرّض لما لا يحسن ، وادّعى دعوى ليس لها برهان البتة . هذا كُنْ ما في الأمر .

وإذا كان الدكتور على جواد يريد أن يعرف ، فأنا لا أضنّ عليه بالمعرفة . عمل يوسف هِلْز في كتاب الطبقات ، هو كعمل سائر المستشرقين المساكين ومن تابعهم على « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » من أهل جادتنا ولساننا . وأقول : لو كان عندنا « صاحب مطبعة » قد تعلمّ وشدا من العلوم شيئاً يسيراً ، فأخذ نسخاً مخطوطةً من كتاب ، وقابل بعضها ببعض ، لاستطاع أن يُخرج لنا الكتاب على أتم صورة تطابق أصول « المنهج العلمي » وفصول « علم التحقيق » . لا ، بل أزيد ، فإن صاحب المطبعة مستطيع أن يتفوق عليهم في إخراج الكتاب على صورة أدق وأصح وأتقن وأسلم من كل مافعله المستشرقون ، بلا استثناء أحد .

وإذا كنت قد أسأت كما يرى الدكتور على جواد ، فإني ، كما قال جرير ، حيث قيل له : إلی کم تهجو الناس ؟ فقال جرير : إني لا أبتدي ،

ولكنى أعتدى ، ، يعنى لا أبتدى بالهجاء ، بل أجازى العدوان بالانتصاف
بالحقى من المعتدى ، وهذا هو معنى قول الفند الزماني :

فلما صرَّح الشرُّ فأمسى وهو عريان
ولم يَبْقَ سِوَى المَدُونِ ، دِنَاهُمْ كَادَانُوا

وقبل كلِّ شيءٍ ، فأنا لم أبلغ يوماً ما من السداجة والغفلة وطيب النفس ،
مبلغاً يحملنى على أن أعتقد ، مغوراً بما أعتقد ، أن فتى أجمعياً ، غريب الوجه
واليد واللسان عن العربية ، يدخل فى العشرين أو الخامسة والعشرين من
عمره ، قسم « اللغات الشرقية » فى جامعة من جامعات الأعاجم ، فيبتدى
تعلُّم ألف ، باء ، تاء ، ناء ، أو أبجد هو ز ، فى العربية ، ويتلقَّى العربية نحوها
وصرفها وبلاغتها وشعرها وسائر آدابها وتواريخها ، عن أعجميِّ مثله ، وبلسان
غير عربى ، ثم يستمع إلى محاضير فى آداب العرب أو أشعارها أو تاريخها أو
دينها أو سياستها بلسان غير عربى ، ويقضى فى ذلك بضع سنوات قلائل ، ثم
يتخرَّج لنا مستشرقاً (فى اللسان العربى والتاريخ العربى والدين العربى) ،
ندين له نحنُ العربُ بالطاعة = ولم أبلغ من السداجة أن أعتقد أن هذا ممكن ،
وإن كنتُ أعلمُ علمَ اليقين أن كثيراً من أهل جلدتنا اليوم قد دانوا بذلك ،
وجعلوا الأمر ممكناً كل الإمكان !

بل أقول أيضاً ، أن لونها ناشئ الفتيان ممَّا على حُبِّ عربيته ، وعلى توقيف
تاريخه ، وعلى الالتزام بعرفه أمته ، وعلى الشموخ بنفسه عن الدنيا المذلة ،
والخضوع المهين للسادة ، وعلى حُبِّ الإتيان للعمل ، وكان ذلك نهج مدارسنا
وجامعاتنا وصحافتنا وكتبنا وبيوتنا منذ يؤدُّ المولودُ فينا ، كما هو نهج كلِّ

بلدٍ أعجمي صار له السلطان علينا اليوم = لو كان ذلك ، لجاء هؤلاء
المستشرقون جميعاً ، هالكهم وحيثهم ، ليتعلموا على يد « صاحب المطبعة »
منّا ، ناهيك بالعالم منا والإمام . أرأيتَ قطُّ رجلاً واحداً من غير الإنجليز
أو الألمان مثلاً ، مهما بلغ من العلم والمعرفة ، كان مسموع الكلمة في آداب
اللغة الإنجليزية ، وخصائص لغتها ، وفي تاريخ الأمة الإنجليزية ، وفي حياة
الجمتمع الإنجليزي ، يدين له علماء الإنجليز بالطاعة والتسليم ؟ ما علينا !
سأعود الآن إلى تفسير ما قلته آنفاً من أني لا أبتدى ولكني أعتدى .
وسأضرب مثلاً واحداً ، من أمثلة لا تعدُّ ، ولكن الهوى يفعلُ بأصحابنا
ما قال عروة بن أذينة فيما تفعلُ به صاحبتة :

« غَطَى هَوَاكَ ، وَمَا أَلْقَى ، عَلَيَّ بِصَرِي »

• • •

كان في الناس رجلٌ فاضلٌ ، نشأ صغيراً بأرض الشام ، وشدا من العلم
ماشدا ، وكان مجتهداً صبوراً ، ثم كتب الله له أن يشتغل بطلب الرزق ،
فطلبه في تجارة الكتب ، فظل يطبع إلى آخر حياته كتباً لم تنشر من قبل ،
وهي من ذخائر الكتب العربية ، استفاد منها كلُّ طالب علم ، في أرض
اللسان العربي أو في غير أرضه ، وأسدى إلى كلِّ عالم معروفاً لا يُنسى . وفي
صدر شبابه ، وهو في نحو الخامسة والعشرين أو أقلِّ ، وذلك في سنة ١٣٤٩
من الهجرة ، طبع كتاباً نادراً ، على ضيق ذات يده ، نشره في دمشق ، عن
نسخة بخط الحافظ المؤرخ « محمد بن طولون » ، وعن نسخة أخرى منقولة من
نسخة ابن فهد ، تلميذ المؤلف ، وراجعها بعد الطبع الشيخ محمد راغب الطباخ على

مخطوطة في « المكتبة الأحمدية » . وهذا الكتابُ هو « الإعلان والتوبيخ »
 لمن ذمَّ التورينج (أى التاريخ) . وهو كتابٌ من أحسن الكتب : قال فيه
 أحمد تيمور رحمه الله : « يعتبر هذا الكتاب تاريخاً للتاريخ في الإسلام » .
 والكتابُ الذى نشره القدسيُّ ، خالٍ من التعليقات ، ومن فروق النسخ .
 والأصل الذى طبع عنه مكتوب بيد « الفقير عبد الوهاب بن محبي الدين السلطى
 نسبة ، دمشق ووطناً ومولداً » ، وكتبها في شهر جمادى الأولى سنة ١١١٥ هـ ،
 وهى منقولة عن نسخة محفوظة برواق الأتراك بالأزهر ، وكتبها تليذ
 السخاوى : « عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد المسكى » في سنة ٩٠٠ هـ ،
 وروجعت المطبوعة عليها .

ثم جاء شيخ المستشرقين في التاريخ ، الأعجميُّ « فرانز روزنتال »
 المسكين ، وهو مولودٌ سنة ١٩١٤ م ونال الدكتوراه سنة ١٩٣٥ . وظل
 « يَسْتَشْرِقُ » (هكذا جرى اللفظ !) بعد ذلك نحو سبع عشرة سنة ، إلى أن
 نشر في نحو سنة ١٩٥٢ ، أو بعدها فيما أذكر ، كتاباً بالإنجليزية ترجمة
 عنوانه : « علم التاريخ عند المسلمين » ، وضمَّنه (في ترجمته العربية) إعادة
 نشر « الإعلان بالتوبيخ ، لمن ذمَّ التاريخ » الذى نشره القدسي سنة ١٣٤٩ هـ
 (١٩٣٠ م) ، فقال هذا الأعجميُّ في مقدمته التى كتبها : « لقد نُشِرَ النصُّ
 العربى فى دمشق ١٣٤٩ / ١٩٣٠ - ١ » ، وهذه الطبعة رديئة جداً . ثم ظل
 يتكلم مستشرقاً (منصوباً على الحال) ، عن المخطوطات التى نشر عنها
 حسام القدسي نسخته ، ثم وصفها بعد ذلك مرة أخرى فقال : إن نسخة ليدن
 التى عنده ، والتي نشر عنها نسخته : « لا يُظهر نصّها اختلافاً حقيقياً عن

النص المطبوع ، إلا في بعض الأغلط ، وكثرة المخدوفات . أما الحالات القليلة التي تظهر فيها مخطوطة ليدن أن قراءتها أحسن ، فهي عادة في المواضيع التي حدث فيها خطأ مطبعي في الطبوعة « ، وكان الله يحب المحسنين ، وأستغفرك من الركاكة .

إذن فامعنى أن « الطبوعة التي نُشرت ، رديئةٌ جدًّا » ! معناه أوّلاً : أنه من قبة استشرافه وأعمجيمته ، أطلّ على الحضيض الذي كان فيه مخلوقٌ لا اسم له ، ومعه كتابٌ أساء في نشره إساءةً بالغة . ومعناه ثانياً : أنه يستنكف أن يعطى لهذا المخلوق « حسام الدين القلسي » حقّه من الفضل والسابقة ، والذي هو جدير بالذكر والشكر ، على حدّ قول الدكتور على جواد . ومع ذلك فأنا لم أخفِ اسم يوسف هَلْ . ولم أبنِ الأفعال للجبهول ، وأيضاً لم أترعّض لعمله في الكتاب بالذم أو القدح ، مع أني كنت مستطيماً أن أفل ، لأن يوسف هَلْ بلا شكٍ لا يُحسِنُ يقرأ العربية ، هذا على الأقلّ .

ومع ذلك أيضاً فأنا سأفتح الآن نسخة « فرايز روزنتال » الأبحي المسكين ، لأضرب لك مثلاً على ما أدع للقارىء تسميته ، وأخذ منها نصّاً ، وما يقابله في نسخة حسام الدين القلسي . في نسخة حسام رحمه الله ما يأتي :
[س : ٨ ، ٩] :

« ولنا خطأً للزّي نقلَ الحافظ عبد الغني في السكّال : أن جابر بن نوح الحمّاني مات سنة ثلاث ومثتين وقال : بل ثلاث وثمانين ومئة ، ردهُ شيخنا وقال : إنه من أعجب ما وقع للزّي في كتابه من الخطأ ، وأيدهُ بقول

الزهرى وأحمد بن حنبل أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين . وكذلك من الرواة عنه أحمد بن بُدَيْل القاضى ومحمد بن طَرِيف البجلى ، وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كله يترجح قول صاحب الكمال .

ثم هذا هو نفس النص فى نسخة فرانز روزنتال (علم التاريخ عند المسلمين (ص : ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، النسخة المترجمة) ، وأسأعها كما هى منشورة فى هذا الكتاب ، بأرقام تعليقاتها :

« ولما خَطَأَ المزى نقل الحافظ عبد الغنى فى « الكمال » أن جابر بن نوح الحمانى مات سنة ثلاث ومئتين (٨١٨ - ٩ م) (٢٠) وقال بل سنة ثلاث وثمانين (٧٩٩ - ٨٠٠ م) رده شيخنا وقال : إنه من أعجب ما وقع للمزى فى كتابه من الخطأ ، وأيده بقول الزهرى . (٢١)

« عن أحمد بن حنبل (٢٢) أحد من روى عن الحمانى أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين (٨٠٢ م) ، وكذلك من الرواة عند أحمد بن بُدَيْل القاضى (٢٣) ومحمد بن طريف البجلى (٢٤) وهما لم يسمعا إلا بعد التسعين . وبهذا كله يترجح قول صاحب الكمال . انتهى .

فلننظر ماذا فعل هذا الأعمى صاحب « المنهج العلمى » و« علم التحقيق » اللذين تلو كهما ألسنة المسبحين باسم الاستشراق . فى التعليقات : (٢٥) ترجم لعبد الغنى ، وذكر كلاماً لا أدرى أهو منه أو من سوء الترجمة (٨) أسطر . وفى التعليقات (٢١) قال : « هذا نصٌ مخطوطة ليدن ، ولا أعلم أى زهرى مقصود هنا ! ولعل الاسم غير صحيح . ثم فى التعليقات (٢٢) أحمد بن محمد بن

حنبل (١٦٤ - ٥٢٤١/٧٨٠ - ٨٥٥ م) (انظر بروكلمان ج ١ ص ١٨١ - ٣).
ومن الطبيعي أنه كان بإمكان ابن حنبل الدراسة مع جابر في بغداد في زمن
مبكر، كما يقال إنه تعلم على إبراهيم بن سعد الزهري الذي توفي سنة
١٨٣ - ٥١٨٥ (انظر تاريخ بغداد ٦ ص ٦٨ - ٩) . انتهى ، وهذا بالطبع
كلام فارغ لا معنى له، وهو أقرب إلى التهويش بالألفاظ . ثم قال في رقم (٢٣):
« توفي سنة ٢٥٨ هـ / ٨٧١ - ٢ م (ابن حجر التهذيب ج ١ ص ١٧ فيما بعد)
ثم قال في التعليق (٢٥) مانصه : « كل هذه الانتقادات موجودة معا في
هامش كتبه ناسخ مخطوطة القاهرة للمزي (ص ٢٠٧ هامش ٤) الذي عاش
في دمشق سنة ٥٧٤١ / ١٣٤١ م . عظيم والله !

وليعذرني القارىء في إثباتي هذه الركافة بقلبي في هذه الصفحات ، فإنى
أردت أن أثبت صورة التعليقات المستشرقة علينا (أى المتعالية علينا
بالاستشراق ، وبالنهج العلمى ، وبعلم التحقيق) . وينبغى أن أقول : إنى راجعت
مطبوعة حسام القدسي ، على مطبوعة الأعجمى روزنتال ، فإذا النص واحد
ومتطابق ، ومطابق للمخطوطة في بياضاتها وحذوفها ، وأن طبعة حسام
القدسي تفضل طبعة روزنتال بشيئين : أولاً ، أنها خالية من التبجح بالتعليقات
الكثيرة التي لا معنى لها في أكثر الأحيان = الثانى أن القدسي أشد أمانة
وصدقاً وتواضعاً من هذه « الاستشرافية » العجماء . وبيان ذلك :

= أن القدسي ترك النص على حاله ، فهمه أو لم يفهمه = أما روزنتال ،
فإنه قسم النص قسمين : بدأ القسم الأول بقوله : « ولما خطأ المزي . . . »
ثم وقف عند قوله « الزهري » . ثم بدأ سطرًا جديدًا بدأه بقوله : « عن

أحمد بن حنبل . . . » ، كأن الكلام الذي بعده كلام أحمد 11 (عجائب ، ولكن لمن يستطيع أن يتعجب غير مطأطء النفس لسانه) ، وهذا يدل على أنه لم يفهم النصّ البتة . ولكنه لم يقتصر على هذا ، بل غير النصّ تغييراً مفسداً له كُـلَّ الإفساد ، لأن نص الكلام ، كما هو في نسخة القلسي هكذا متتابعاً : « وأيده بقول الزهري ، وأحمد بن حنبل ، أحد من روى عن الحناني أنه لم يرحل إلا بعد سنة ست وثمانين » فغير « وأحمد بن حنبل » إلى « عن أحمد ابن حنبل . . . » دون أن يشير إلى هذا الاجتهاد الاستشراقي (أى المتعالى المتعطرس) . والذي عند القلسي هو نصُّ المخطوطة ، ولكن صوابه سهلٌ جداً ، وهو حذف الواو من « وأحمد . . . » وحذف « أنه » فيكون السياق هكذا :

« وأيده بقول الزهري : أحمد بن حنبل أحدٌ من روى عن الحناني ، ولم يرحل (يعنى أحمد) إلا بعد سنة ست وثمانين . . . »

ومع ذلك فلا يزال في هذا النص خطأ آخر . ولو كان شيخ المؤرخين المستشرقين هذا يعرف قليلاً من أمر صاحب الكتاب ، وهو السخاوى ، لانتبه إلى قوله : « رده شيخناً » ، وكان التعليق على هذه الكلمة أولى من التكثر الفارغ الذي كتبه في الهوامش . فقول السخاوى « شيخنا » معروف عند كُـلِّ من قرأ كتاباً للسخاوى ، أنه يعنى « الجياض ابن حجر » . وإذا عرف ذلك ، كان أوّل ما يخطر بالبال أن يعرف أين قال ابن حجر هذا القول ؟ أليس كذلك ؟ ومعروف أيضاً لعامة المشتغين بعلم العرب = سوى المستشرقين الساكنين = أن ابن حجر هذب « تهذيب الكمال » .

و « السكال » هو كتاب عبد الفنى الحافظ ، و « تهذيب الكمال » هو كتاب المزى ، وكلاهما مذكوراً في النص ، وابن حجر لذلك سمي كتابه « تهذيب التهذيب » . فلو كان « المنهج العلمى » أو « علم التحقيق » ينفعان أحداً ، لنفعه هنا ، أى لنفع روزنتال ! ولكنه لم ينفعه ، لأن هؤلاء المستشرقين الضعفاء « صاصأوا قبل أن يفقهوا » (وقد مضى تفسير ذلك) ، وما تنطوى عليه أهواؤهم التى دفعتهم لاتخاذ « الاستشراق » سيراً بالاً ، مزر كشاً ، تحجبُ أعينهم عن أوائل المعرفة .

لو عرف هذا الأعجى أن « شيخنا » فى قول السخاوى ، مُرادٌ به ابن حجر ، لوضع يده من فوره على تهذيب التهذيب ، ولوجد النص قائماً ينادى فى ترجمة « جابر بن نوح الحمانى » . ولا أقول إن هذا الأعجى لا يعرف كتاب ابن حجر « تهذيب التهذيب » ، فهو بلا شك يعرفه ، لأنه رجع إليه ، أو هكذا أو همنا ، فى التعليق السالف برقم : (٢٣) ، مذكوراً بوضوح كافٍ . ولكن العلة فى الحقيقة ، هى أن الأهواء الكامنة المستترة تحت « التعالم » تارة ، وتحت « التظاهر بالإنصاف » تارة أخرى ، هى من « الحِدَّة » والشراسة ، بحيث تجعل « العقل المشرق » يمشى فى كُتُب لغة العرب ، بصفة أبى النجم التى وصف بها نفسه عندما يخرج من بيت صديقه « زياد » ثملاً يترنح :

أخْرُجُ من عندِ زيادٍ كاتلِفٍ تَخْطُ رِجْلَايَ بِحِطِّ مُخْتَلِفِ
كأنا نكعبانٍ لامٍ ألفِ

وهذا هو النص من تهذيب التهذيب لابن حجر ، وفيه التصويب الذي
حبر الأعمى في لفظ « الزهرى » في التعليق رقم (٢١) آنفاً .

« قال محمد بن عبد الله الحضرمي : مات [يعني جابر بن نوح] سنة (٨٣)
يعنى ومئة . وكان فيه ، يعنى الكمال ، سنة (٢٠٣) ، وهو خطأ . وأول
الكلام منقول من لفظ المزى في « تهذيب الكمال » قلت (يقول هذا الحافظ
ابن حجر ، يعنى نفسه) : بل هو الصواب ، كذلك هو فى تاريخ الحضرمي ،
فإنه قال : « وفى جمادى الأولى سنة (٢٠٣) ، يحيى بن آدم ، والوليد بن قاسم ،
وأبو أحمد الزبيرى (يعنى أنهم ماتوا فى هذا الشهر) ، وفى جمادى الآخرة مات
أبو داود الحفرى = إلى أن قال : وجابر بن نوح الحماني . وهذا الموضع
من أعجب ما وقع للزمخشرى فى هذا الكتاب من الوهم (يعنى فى تهذيب الكمال) ،
فجاء من لا يسهو . وقرأت بخط الذهبي : لم ير حل أحمد بن حنبل إلا بعد
سنة (٨٦) ، وأحمد بن بديل ومحمد بن طريف ، لم يسمعا إلا بعد التسعين ،
وبهذا كله يترجح قول صاحب الكمال ، والله أعلم بالصواب . » . والحمد لله
رب العالمين ، ونسأل الله العافية ، ولكن أنظر التعليق الأغم على مسألة
« الحضرمي » فى كتاب الأعمى السليط اللسان ! !

وهذا البلاء كله كان فى صفتين متقابلتين ، مُلثتا بهذه الفطرسه المتعالمه ،
التي كان يكفى فى تصحيحها وردّها إلى الصواب ، سطران لا أكثر . ولكن
أنى للاستشراق أن يترك التعالم والتبجّح والفطرسه ، وعلى البيعة ، (المنهج
العلمي) و (علم التحقيق) . ولكي يكون الأمر أشدّ وضوحًا ، قلبت الآن
صفحة أخرى ، فوقعت فى يدى ص : ٧٢٤ من كتاب « علم التاريخ عند

المسلمين» ، ذكر فيها السخاوى أبيات شعر ، فيها إشارة إلى قول عمرو بن معديكرب :

«عَدِيرُكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ»

فعلق على هذا الشطر ، دون أن يشير إلى البيت كاملاً ، وهل هذا صدره ، أو عجزه ، فقال مستشرقاً (منصوباً على الحال) في التعليق :

« هذا شطر مشهور من قصيدة لعمرو بن معديكرب الذي عاش في القرن السابع الميلادي ... » ، وأفاده الله كما أفادنا بهذا التاريخ ، ثم ظلَّ «يستشرق» حتى كتب تسعة عشر (١٩) سطراً في تخريج هذا البيت من الكتب !!! ولو كان السخاوى يعلم أن هذا الفعل سَيُفْعَلُ بهذا الشطر ، لا أقول : لحذف هذا الشطر ، بل أقول : لما أَلَفَ الكتاب ضربةً واحدةً ، والله المغنى عن هذه الفئاة الجالبة للغميان .

وعسى أن تقول أيضاً أنى كنت « حاداً » مع البائس المسكين روزنتال ، مستهيناً به لدرجة أنى وصفته بالبائس المسكين . والقسم الثانى من هذا الكلام صحيح كُله الصحة ، أما مسألة « حاداً » ، فليس الأمر كذلك ، بل كنت « صريحاً مستهيناً » ، لا ألتبس بُنيات الطريق أروغ فيها بالتعريض والهمز والامز والغمز وترميز الحواجب ، وبالطامع هذا خُلِقَ أولئك لا خُلِقَ ولا خُلِقَ أُمَّتِيُ إن شاء الله . وهذا البائس المسكين ، لو أنت قرأت كتابه « علم التاريخ عند المسلمين » لرأيت مسجوراً ضعفاً وخُبناً وجَهلاً أيضاً ، وسائر ما وصفت هنا وفي غير هذا الموضع من أخلاق « الاستشراق » . وأنا أمنحهم ما عندى لهم واضحاً . أمّا هم ، فإنهم :

يَزْمَلُونَ جَنِينَ الضُّعْنِ بَيْنَهُمْ ، وَالضُّعْنُ أَسْوَدُ أَوْفَى وَجْهِهِ كَلَفٌ
 إِذَا لَقِينَاهُمْ نَمَتْ عِيُونُهُمْ ، وَالْعَيْنُ تُخْبِرُ مَا فِي الْقَلْبِ ، أَوْ تَصِفُ
 وَكَفَى ! فَإِنِّي لَا أَبْتَدِي ، وَلَكِنِّي أَعْتَدِي ، ﴿ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ
 فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ
 مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

* * *

« طبقات فحول الشعراء »

أظنُّ أني الآن قد فرغت من أهمِّ ما في مقالة « المورد » التي كتبها
 يخطه ، الدكتور علي جواد الطاهر في سنة ١٩٦٤ ، وأعاد نشرها سنة ١٩٨٠ ،
 بعد أن صدرت الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » في سنة ١٩٧٤ .
 وأيضاً بعد أن اطلع هو على هذه الطبعة الثانية ، والأمر لله أولاً وأخيراً .
 وأنا لم أتعرَّض لشيءٍ في مقالة « المورد » ، إلا لما يخصُّ كتاب « طبقات
 فحول الشعراء » لابن سلام ، ومن وجهٍ واحدٍ ليسَ غيرُ . أما سائر ما في
 المقالة ، فإنني بحمد الله لم أنصب نفسي مصحِّحاً لأخطاء الكتاب ، ولا مقوماً
 لأساليبهم .

ولكن بقي من أمرِ كتاب الطبقات شيءٌ واحدٌ ، هو أمر تسمية
 الكتاب . و « تسمية الكتاب » هي النقب الذي نقبه صديقنا وأستاذنا السيد
 أحمد صقر (والنقب : النقب في الحائط) فتدسُّس منه كلُّ من أراد أن

يقول في كتاب الطبقات قولاً يُذكر به في الناس ، مُتَّبِعِجاً في فضاءٍ واسع .

قَدْ رَحَلَ الصَّيَادُ عَنْكَ فابْشِرِي
وَرُفِعَ الفَخُّ فإِذَا تَحْذَرِي
خَلَا لِكَ الجَوْ فَبِيضِي وَأَضْفَرِي

ثم بدأت الاجباجة الغزيرة الوقوع ، ثم لم يزل دويها يزداد في أقلام الكتاب حتى انتهى إلى الدكتور مصطفى مندور ، والدكتور منير سلطان ، ثم الدكتور على جواد الطاهر ، فهو الذي بجمع كل ما قاله من سبقه وزين به مقاله ، ثم نقل أسطرًا من مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات (الأولى من ص : ٣٤ - ٣٥) ، وهي فقرة حذفت من الطبعة الثانية كما سترى . ونعم ، كان الدكتور على جواد أمينًا كل الأمانة فيما نقل من مقدمتي ، وإن كان يعيبه سوء الاختصار أحيانًا كثيرة . ولما فرغ من اختصار ما نقله عن مقدمة الطبعة الأولى في شأن الأسباب التي دعنت لإثبات تسمية الكتاب « طبقات نحول الشعراء » دون المشهور وهو « طبقات الشعراء » (سأعود إلى هذا الاختصار فيما بعد) قال :

« هذه أدلة الأستاذ المحقق ، وقد تبدو منطقيّة في ظاهرها ، لأن كتاب طبقات الشعراء هو في الحقيقة - وللأسباب التي ذكرها المحقق - كتاب طبقات نحول الشعراء . ولكن المسألة ليست مسألة منطقيّة ، وإن النطق شيء والاسم الذي سمي المؤلف به كتابه وتداولته عليه العصور شيء آخر .

وليس لمحقق - كائناً من كان - أن يحكم منطقه في اسم الكتاب الذي يوكل إليه .

وهذه أيضاً مزيةٌ أخرى للدكتور على جواد ، مزيةُ الإنصاف ، مع مزية الأمانة ، وأرجو أن تكونا طبيعة في نفسه ، ولكن الذي يزعجني حتى لا أستقرّ على رأى هو ما كتبه هنا وفي غير هذا الموضوع . فمن إنصافه اعترافه بأن كتاب طبقات الشعراء : « هو في طبقات فحول الشعراء » ، وأنا أوافقهُ كُلَّ الموافقة على أن المسألة ليست مسألة منطقيّة بلا ريب في ذلك . ولكن هل من المستحسن أن يحتم هذه الأمانة وهذا الإنصاف بقوله ، وبهذه « الحدة » ، ولا أقولُ بهذه الغضب : « وليس لمحقق ، كائناً من كان ، أن يحكم منطقه في اسم الكتاب الذي يوكلُ إليه » .

ليس صحيحاً أن أحداً « وُكِّلَ إلى » تحقيق كتاب « طبقات فحول الشعراء » . وأنا لا أرضى هذا النفسى ، ولا أرضاه لأحد من أهل العلم . فلاحظرته « وُكِّلَ إلى » تحقيق الكتاب ، ولا دارُ المعارف ولا أى هيئة علمية أو دولة أيضاً « تَكِلُ إلى » تحقيق هذا الكتاب أو غيره ، بل العكسُ هو الصحيح ، هو أن أهل العلم هم الذين يكونون إلى دار المعارف وإلى غير دار المعارف ، طَبَعَ ما كتبوه أو حققوه ، والكلمات حافلةٌ بالغمز واللمز والتعريض ، والتدليل على ذلك في (ص ٣٩) من المورد إذ ختم كلامه بقوله : « أجل ، إن اسم كتاب محمد بن سلام هو « طبقات الشعراء » ، وليس « طبقات فحول الشعراء » ، ولا بُدَّ من أن يعود الأستاذ شاكر ، وتعود دار المعارف التي تولت نشر الكتاب ، إلى الاسم الأول عند الطبعة الثانية ، رجوعاً إلى الحق ،

وودعاً للبليلة » ، وهذه الإشارة إلى « دار المعارف » واضحة بينة ، لأنها ، كما يظنُّ الأستاذ ، تأجُرُّني على طبع الكتاب ، وأن من حقها أن تتحكَّم بهذا الأجر ، في عملي في الكتاب الذي وكلتُ إليَّ تحقيقه ! ياسيدي ! أنا لا أعملُ عملي لهذه الدار أو لغيرها . .

ولم أبتذل في خدمة العلم مُهجتي

لأخدُم من لاقيتُ ، لكن لأخدَمَا

أأشقى به نَفْسًا ، وأخزيه حنظلًا إذا ، فاتباعُ الجهل قد كان أحزَمًا

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ، ولو عظموه في النفوس لعظما

ولكن أهانوه فهانوا ، ودنسوا مُحبياه بالأطماع حتى تجهما

ولكن ، وهذه هي الحقيقة : أهانوه ، فهانوا !! وأنا لم أرضَ لنفسي قطُّ الهوان ! ولو رضيه الدكتور على نفسه ، لم أرضه أنا له . ليس هذا كلاماً حسناً ، بل هو خارجُ حدود الموضوع الذي يكتب فيه . ورحم الله القاضي الفاضل على بن عبد العزيز الجرجاني ، صاحب هذا الشعر .

ومع أن الدكتور على جواد ، قد أبدى فيما سلف أمانة وإنصافاً ، فإنه لم يسمَّ على هذه الأمانة ولا هذا الإنصاف . وذلك أنه عندما فرغ من اختصار الأسباب التي دعنتني إلى إثبات عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، جاء إلى الفقرة الأخيرة فزقها شرًّا مُمزَّق ، فإنه عندما جاء إلى السبب الأخير فعمل فيه فعلاً شائناً ، إذ نقل من الطبعة الأولى ما نصُّه :

« وآخرها ، (أي آخر الأسباب) أني رأيتُ على نسختي التي نقلتها

بيدي هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » فلست أدري بعد هذا الزمن

الطويل (ما بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٥١) أ كانت الكلمة في الأمّ العتيقة ،
ثم نقلتها كما هي ، أم تراني كتبتها من عندي ؟ وأنا أرجح الأول ، لأنني
كنت صغيراً يومئذ ، لم أ تجاوز السابعة عشرة من عمري .

فدفع الأستاذ تمام الكلام متعمداً ، كما فعل فيما مضى ، وتمام الكلام

هو :

« ولأنني كنتُ يومئذٍ في أوّل الطلب ، وأجهل من أن أنظرَ نظراً
صحيحاً في مثل هذا الأمر الدقيق المحتاج إلى التمييز والبصر . »

وبالطبع ، فإن هذه الكلمات تدلُّ على شيءٍ أو على معنى ، متصل بما
قبلها وبما بعدها ، وإلا كانت فضولاً محضاً ، يستحقُّ أن يحذفه الدكتور
على جواد ، الذي أبدى الانصاف بالأمانة والإنصاف فيما سلف . وبعد هذا
الحذف الخلل ، أفاض بعض الإفاضة فيما ظنَّ أنه يمين قارئ كلامه على
التحوّل معه إلى الوجه الذي قصده ، ثم أنشأ يقول ، (بعد تصحيح الخطأ في مجلة
المورد) :

« أجل ، وكلُّ ما في الأمر أن مؤلفاً اسمه محمد بن سلام ، سمي كتابه
« طبقات الشعراء » رضيئاً أم أئيناً ، وإذا لم نرضَ فكلُّ ما علينا أن نبيّن
وجهة نظرنا ، وليس من حقنا أن نُغيّر فيه ، فنجعله « طبقات فحول الشعراء » ،
أو أي شيءٍ آخر مما يتبادرُ إلى الذهن اليوم أو غداً ، فيقول القائل منا :
« لم أتردّد في جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فإن كان هو
الاسم القديم الذي سمي به ابن سلام كتابه فذاك ، وإلا فإنّي أراه بعد ذلك
كلُّه أولى بأن يكون اسماً للكتاب ، دون الاسم الذي عُرف به ، وأستغفر

الله إن كنت قد أسأتُ » . وهذا الكلام الأخير الذي قال فيه « فيقول القائل منا » ، هو نصٌ كلامي التابع لبقية الأسباب الداعية إلى إثبات عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، بعد أن حذف أول الكلام ، كأنه قولٌ جاء ابتداءً مني . وهذا عملٌ سيءٌ غير حسن ، فإن أول الكلام هو : « فمن أجل ذلك ، لم أتردد في جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » » يؤوم به أنى فعلاً « غيرتُ اسم الكتاب » ، وهذا ليس بصحيح كما ستري ، وأنى أردتُ هذا التغيير للأسباب التي نقلها هو آفناً في مقاله .

ثم أنشأ يقول بعد هذا الفعل السيء مباشرة ، معلقاً على نفسه ، أى على عمله ، لا على إني شاء الله :

« وأقلُّ ما تدلُّ عليه هذه الأسطر أن المحقق خرجَ عن دائرة عمله ، وأنه غير مطمئن إلى فعله ... » .

وبالطبع ، أنا لأحب أن أكون ممن يحاسبُ الناس بالفاظهم التي تجري على ألسنة أقلامهم ، ولكنني أجده لبعضها ، مثل « دائرة عمله » وقمًا كثيراً نيتاً (أى غير مطبوخ كاللحم الذي لم يطبخ) فجاً (والفجُّ من كل شيء ، ما لم ينضج ، كثمر الفاكهة ، يكون صلباً غير نضيج) ، ولكن ما الحياة ؟ والأمركاه قد صار كذلك ...

ولا نُذِبتُ الرُعي سِباخُ عُرايرِ
ولو نُسِكتُ بالساء سِبعَةَ أشهرِ

(و « السِّباخ » ، جمع سَبَخة ، وهى الأرض ذات الملح والنز ، ولا تكاد

تنبت إلا بعض الشجر و «عراير» اسم مائةٍ ملحّة مرّة ، وأرضها سَبَخَةٌ .
و «نُسِكْت» غُسِلَتْ وَطُهِرَتْ ليزول ملحها) .

* * *

وإذن ، فلا معنى للإطالة ، بعد هذا التوضيح ، وسأكشف القضية على
وَجْهِهَا ، وإن كنت أتعجّب كل التعجّب ، من كلٍّ من دخل من النقب الذي
تقبه صديقنا السيد أحمد صقر ، وتبجح في الفضاء الواسع ، ولكنه لم يزد على
معنى ما قاله الأستاذ السيد أحمد صقر نُفْرُوقًا . (و «الْثُفْرُوق» ، هو ما يلزق
به القمع من التمرة . يقول الشاعر : « قَرَادٌ كَثْفُرُوقِ النَوَاةِ ضَمِيلٌ ») ،
أتعجّب ، لأنّ جميعهم أطبقوا على أن يقولوا إني « غيّرت اسم الكتاب » ،
للذي قاله ، صديقنا السيد صقر : « كما كنت أوثر أن لا يُغَيَّرَ اسم الكتاب
الذي عرف به في أكثر الكتب والتراجم » [مجلة الكتاب : المجلد : ١٢ ، ص :
٣٨١] . ولم أزد يومئذٍ ، حين رددت عليه أن أشقّ على أخي السيد صقر ،
فقلت له فقط : « ولما أسرف ابن أخي في الثناء والبيان ، كانت العاقبة أن
فرط في الإبانة عن حجتي في تسمية الكتاب : طبقات فحول الشعراء ، لا
« طبقات الشعراء » .. » (مجلة الكتاب ، المجلد : ١٢ ، ص : ٥١٣) .

وإذا كان أخي السيد صقر ، قد زلَّ زلَّةً لا نعتقهُ لمثله في الفضل والعلم
والمعرفة ، فليس معنى هذا أن كلُّ مُدَّعٍ يدَّعي أنه يدرس « كتاب
الطبقات » لابن سلام ، ينبغي أن يتابعه متابعة دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ لعشيرته
« غَزِيَّة » :

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ ؟ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ ، وَإِنْ تَرَشَّدَتْ غَزِيَّةٌ أَرَشُدُ

وهذا الزلل هو أنه استعملَ لفظاً لم أقله ولم أستعمله ، وهو أنى
« غَيَّرْتُ » اسم الكتاب . ومعلومٌ أنى أكتب بلسان العرب من سألنى ،
ولأ أكتب بلسان المسكين يوسف هل ، أو المسكين فرانز روزنتال ، وأنى
لو كنت « غَيَّرْتُ اسم كتاب الطبقات » لقلت ذلك بالعربية « غَيَّرْتُ » ،
ولكنى فى مقدمة الطبعة الأولى ، وفى مقدمة الطبعة الثانية ، التزمت بالتعبير
الصحيح عن صفة فعلى هذا فى وضع اسم « كتاب طبقات فحول الشعراء » ،
مكان « كتاب طبقات الشعراء » . وحضرات النقاد الأفاضل ، لا بُدُّ أن
يكونوا يعرفون العربية ، فيما أظن ، فى مقدمة الطبعة الأولى (ص : ٣٤)
قلت : « وذكر فى أكثر كتب التراجم باسم « طبقات الشعراء » فعدلتُ
عنه إلى اسم « طبقات فحول الشعراء » ، لأسباب » ، وذكرت تلك الأسباب
الأربعة ، ثم ختمت كلامى (ص : ٣٥) بقولى : « فمن أجل ذلك ، لم أتردد
فى جعل اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، فقلت : « فى جعل » ولم
أقل « فى تغيير » ، وبين المعنيين مسيرة شهر للراكب المُعَدِّ .

وفى مقدمة الطبعة الثانية من ص : ٢١ إلى ص : ٢٧ ، لم أذكر إلا لفظ
« عُدُولِي عن تسمية الكتاب : طبقات الشعراء » ولم أذكر قط لفظ
« غَيَّرْتُ » ، لأنى لو قلتُ ذلك فى المكانين ، لكان كلاماً يابنُ أو له
آخره ، ثم لصرتُ عندئذ من طائفة المستشرقين المساكين ، أمشى ورجلاى
« تكتبانِ فى الطريقِ لأم ألف » ، وقد مضى الرجز . وفى هذا الوطن ،
على نعتة الذى سوف أنعتة ، فرقٌ كبيرٌ جداً بين « غَيَّرْتُ اسم الكتاب »

وبين « عدلتُ عن هذا الاسم إلى ذاك » أو « جعلتُ اسم الكتاب طبقات فحول الشعراء » .

وسأنتُ القضية نعتاً صحيحاً ، كما جاء في مقدمة الطبعة الأولى ، ومقدمة الطبعة الثانية .

* * *

لما شرعتُ في إعداد كتاب « طبقات فحول الشعراء » للطبع في سنة ١٩٥١ ، لم يكن تحت يدي ، لالمخطوطة المدينة « م » التي طالبتُ من الجامعة العربية (قسم المخطوطات) تصويرها = ولا كانت تحت يدي « مخطوطتي » التي ذهبتُ إلى حيث لا أدري . وكُلُّ ما كان تحت يدي هو طبعة يوسف هل ، وطبعة عجان الحديد ، بعد مراجعتيها على المخطوطتين الموجودتين بدار الكتب المصرية ، كتبتُ إحداها سنة ١٣٠٣ من الهجرة نقلاً عن مخطوطة المدينة « م » ، والأخرى منقولة عنها (أى عن هذه المخطوطة) ، وكتبتُ سنة ١٣١٠ هـ . ثم كان عندي ما نقلته بخط يدي من « مخطوطتي » ، وهو نحو النصف منها ، وعلى هذا النصف مكتوبٌ بخط يدي نقلاً عن مخطوطتي . التي آلتُ أخيراً إلى مكتبة تشستر بيتي ، هذا العنوان : « طبقات فحول الشعراء » ، وتم نقلي هذا في سنة ١٩٢٥ ، وأنا في حدود السابعة عشرة من عمري ، وأنا في إبان طلب علم العربية . هل هذا واضح ؟ أظنه عربيّة واضحة إن شاء الله .

وفي خلال عملي في كتاب الطبقات لابن سلام ، سنة ١٩٥١ كانت لا تزالُ تحيّرني هذه الكلمات التي كتبتها على نسختي المنقولة من المخطوطة

مكتوبة بيدي في سنة ١٩٢٥ ، وهذه الكلمات هي عنوان الكتاب :
« طبقات فحول الشعراء » ، من أين جاءت ؟ وكيف كتبها ؟ المخطوطة التي
تقلت عنها ليست تحت يدي ، بل هي في طوايا الغيب ، وأنا لا أعرف عن
كتاب ابن سلام إلا كل ما يعرفه الخلق من الناس ، وهو « طبقات الشعراء »
لاغير . (وكان هذا العنوان مكتوباً بالقلم الرصاص ، فلما ثارت المشكلة
أعدت على الكلمات بالحبر ، مخافة أن يمحوها الزمن ، ولا سيما أن
خطي دقيق صغير) . ولم تفارقني الحيرة طول عملي في إعداد كتاب
الطبقات للنشر .

ومن البديهي ، إن شاء الله ، أن هذا العنوان الذي كتبته صغيراً ، وهو
« طبقات فحول الشعراء » جزء لا يتجزأ من النصف الذي كتبته بخطي من
كلام ابن سلام في الطبقات ، منذ فاتحته إلى أن كفت عن النقل . وإذا أنا
شككت في هذا العنوان ولم أظهره للناس ، فقد كتبت جزءاً من
الكتاب الذي بين يدي . وإذا أنا أغفلته ونشرت ما عندي من نص
« مخطوطي » ، وكتبت مكانه « طبقات الشعراء » فقد خنت الأمانة ،
كخيانتي لو أنا أغفلت شيئاً من نص كلام ابن سلام في كتاب الطبقات
المخطوط الذي عندي . وهذا أيضاً واضح فيما أظن .

غاظتني كلمة « فحول » التي وقعت في العنوان ، فهي غير مألوفة فيما
أعرف ، ولم أجد نصاً على تسمية الكتاب إلا : « كتاب الطبقات » لابن
سلام ، أو « كتاب طبقات الشعراء » لابن سلام . ومع ذلك فالأمانة
تقتضيني أن أنشر النص الذي عندي ، وهو نصف الكتاب ، كما هو

عندي ، كاملاً كما كتبت في سنة ١٩٢٥ ، بما في ذلك عنوان الكتاب « طبقات فحول الشعراء » ، كما هو عندي أيضاً ، وان كنت لا أعرف له اسماً إلا ما يعرفه الناس جميعاً ، بما فيهم الأساتذة الذين أنكروا على ما أنكروا فيما بعد . ولما عزمتُ على أداء الأمانة كما هي ، رأيتُ أن أمهد لذلك بما لاحظته أو وجدته ، وأنا أعمل في كتاب الطبقات ، لكي يظهر للناس والأدباء والعلماء سببُ عدولي عن الاسم المشهور « طبقات الشعراء » إلى الاسم الذي ابتلأني الله به فوجدته مكتوباً على النسخة التي نقلتها عن « مخطوطي » التي غابت عني ، وهو « طبقات فحول الشعراء » . وهذا واضحٌ أيضاً فيما أظن . وبينت سبب عدولي الى ما ائتمنتُ على أدائه ، وذكرتُ ثلاثة أسبابٍ أقدم بها للسبب الرابع ، وهو هذا المكتوب على نسختي ، والذي لا بُدَّ أن أنشره كما وجدته ، نقلت في أسباب العدول (باختصار ، من الأولى ص : ٣٤ ، ٣٥) :

الأول : أن اسم « طبقات الشعراء » لا يطابق موضوع كتاب ابن سلام تمام المطابقة ، لأنه لم يستوف فيه ذكر قدر وافٍ من شعراء العربية ، بل ذكر منهم (١١٤) شاعرًا لا غير ، والذي أغفله من ذكر كبار شعراء العربية أضعاف أضاعف ما ذكر = بيد أن هذا السبب كان غير كافٍ في إخراجي من حيرتي في شأن ما وجدته مكتوباً على نسختي التي كتبتها بيدي : « طبقات فحول الشعراء » . ثم انتهتُ أيضاً إلى شيءٍ آخر موجود في النص الذي طبعه يوسف هل وعجان الحديد عن نسختي دار الكتب ، ولكنه كلامٌ عاميٌّ فاسدٌ ، كتبه كاتب جاهل غير الأصل بجهله ، وقد ذكرته

في مقدمة الطبعة الأولى (ص : ١٩ ، ٢٠) وسيأتى مقابله في السبب الثاني بعد .

الثاني : أنى رأيت ابن سلام نفسه قد أوجدنا اللفظ المطابق لمعنى ما أراد في كتابه (أعنى لفظ الفحول ، الذى حيرنى وجوده بخط يدى) ، إذ قال : « فصلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام ، والمخضرمين الذين أدرکوا الإسلام ، فنزلناهم منازلهم فآقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ، فألفنا من تشابه شعره منهم إلى نظرائه ، فوجدناهم عشر طبقات ، أربعة رهط كل طبقة ، متكافئين معتدلين .. » [الطبعة الثانية : ٢٣ ، ٢٤] = فرأيت ابن سلام قد أوقفنى على لفظ « الفحول » من المشهورين . وهذا قاطع على أن كتابه يتضمن ذكر « الفحول » من الشعراء لا غير . وهذا يقوى السبب الأول ، ولكل لم أجد هذا السبب الثانى مع السبب الأول ، كافيين فى إخراجى من حيرتى خروجاً سهلاً . وظلت ألتسُّ بابا آخر ، حتى وقفت على ما يأتى :

الثالث : أنى رأيت أبا الفرج الأصفهاني فى كتاب الأغاني ، فى ترجمه سويد بن كراع قال ما يأتى : « ذكر محمد بن سلام فى « كتاب الطبقات » ، فيما أخبرنا به أبو خليفة عنه : كان سويد بن كراع شاعراً محمكاً . . . » ، [الأغاني ١٢ : ٣٤٠ / دار الكتب] ، فأوقفنى على اسم « كتاب الطبقات » ، دون أن يقول « طبقات الشعراء » . ثم جاء فى ترجمة الخميل السمدى ، فذكر شيئاً آخر إذ قال : « وذكر ابن سلام فى الطبقة الخامسة من فحول الشعراء » [الأغاني ١٣ : ١٨٩ / دار] ، وهذا بطبيعة الحال يقابل ما سلف « كتاب

الطبقات» = ثم رأيتُه عاد يقول في ترجمة عبيد بن الأبرص : « هو عبيد بن الأبرص . . . شاعرٌ فحلُّ فصيحٌ من شعراء الجاهلية ، وجعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية ، وقرن به طرقة ، وعَلَمته بن مَبْدَةَ ، وعدي ابن زيد » (٢٢ : ٨١ / الهيئة) ، فأوجدنا اللفظ مرة أخرى مقابل « كتاب الطبقات » .

« وهذان نصّان واضحا الدلالة على أن « كتاب الطبقات » ، الذي ذكره أبو الفرج مُبَهِّمًا في النص الأول ، هو في شأن « فحول الشعراء » خاصة . وإذا لم يكن هذا الأمر واضحا عند أبي الفرج من تسمية الكتاب كما رواه عن أبي خليفة ، ومن موضوع الكتاب كما ذكره ابن سلام في مقدمة كتابه ، لم يكن لإصراره على ذكر لفظ « فحول » في الموضوعين معنى يستفاد » (هكذا قلت في مقدمة الطبعة الثانية ص : ٢٦ أيضا) .

ومع ذلك ، فهذه الأسباب الثلاثة بمفردها لا تصنعُ شيئا ، لأن المسألة ، كما قال الدكتور على جواد الطاهر « ليست مسألة منطقية ، والمنطق شيء ، والاسم الذي سمي به المؤلف كتابه ، شيء آخر » ، وأيضاً كما قال صادقاً ومصيباً : « إذا لم نرض (بتسمية المؤلف) ، فكلُّ ما علينا أن نبين وجهة نظرنا ، وليس من حقنا أن نغير الاسم الذي سماه به المؤلف » . هذا حقٌ كلُّه لا ينازع فيه إلا متعنّتٌ .

ولكن هل المسألة أتى ذكرت هذه الأسباب الثلاثة لكى ، « أغير » عنوان الكتاب من « طبقات الشعراء » إلى « طبقات فحول الشعراء » ، وأنى جئتُ بها مسوغاً لما أريده أنا من « تغيير » اسم الكتاب لكى يطابق

اسمه موضوعه أو محتواه ؟ من العجيب الذي لا يتفنى منه العَجَب ، أنه منذ أحدث الأستاذ السيد صقر هذا « النقب » في الحائط ، لم يسأل أحد من النقاد نفسه هذا السؤال ، مع أن الداعِي إليه دان منه على طَرَف الثَمَام ، كما يقولون .

وذلك أن السبب الرابع ، قد جَمَلَ هذه الأسباب الثلاثة الماضية محدّدة كلّ التحديد ، والألفاظ العربية التي استعملتها قبل ذكر هذه الأسباب الثلاثة ، وبعد السبب الرابع ، توجب على كل من يفهم العربية ، التي يقال إنها : « تعلم العقل » ، أن يسأل نفسه هذا السؤال . ولكنها غرائب هذا الزمان الذي نعيش فيه ، والذي يتحكم في سبب العقل أم قواه ، وبذلك تبطل خاصة العربية التي كانت « تعلم الناس العقل » . وأنا أعيد هنا نقل السبب الرابع الأخير ، كما جاء في مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات (ص : ٣٥) ، قلت :

وآخرها (أى آخر الأسباب الداعية للعدول عن المشهور : « طبقات الشعراء » إلى ما وجدته مكتوباً على ما كتبتة بخطى من « مخطوطى » التي أردت نشرها في سنة ١٩٥١ ، والتي كنت كتبتها في سنة ١٩٢٥ ، ثم ضاعت المخطوطة ، ولم يبق إلا ما نقلته منها) .

« وآخرها : أنى رأيتُ على نُسختى التي نقلتها بيدي هذا العنوان : طبقات فحول الشعراء » ، فلست أدري بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة في الأمّ العتيقة (أى التي ضاعت وغابت عنى) ثم نقلتها كما هى ، أم ترانى كتبتها من عندى ؟ وأنا أرجح الأول ، لأنى كنت يومئذٍ صغيراً

لم أجاوز السابعة عشرة من عمري ، ولأني كنت يومئذٍ في أول الطلب ،
وَأَجْهَلَ من أن أنظر نظراً صحيحاً في مثل هذا الأمر الدقيق ، المحتاج إلى
التمييز والبصر .

« فن أجل هذا ، لم أتردد في جعل اسم الكتاب : « طبقات فحول

الشعراء » (أي كما هو مكتوب فيها نقلته قديماً بيدي) ، فإن كان هو الاسم
القديم الذي سُمي به ابن سلامٍ كتابه فذاك = وإلا فإني أراه بعد ذلك كله
أولى بأن يكون اسماً للكتاب ، دون الاسم الذي عرف به ، وأستغفر الله
إن كنت أسأت » [مقدمة الطبعة الأولى س : ٣٥] .

* * *

وهذا كلامٌ بالعربية ، لا بلغة يوسف هل ، وفرانز روزنتال . وإذا كان
قولي : « فليست أخرى بعد هذا الزمن الطويل أكانت هذه الكلمة في الأمم
العتيقة ثم نقلتها كما هي ، أم تراني كتبتها من عندي ؟ » يُوهم بعض من
لا يحسن فهم الكلام أني متشككٌ = فقد أخطأ ، بل هو استفهامٌ أشبه
بالإثبات ونفي الشك ، وخيرٌ للأساتذة الذين توهموا ذلك أن يراجعوا أستاذاً
عارفاً بعلم البلاغة (وهو علم تحليل التراكيب ودلالاتها) ، إن كان بقي أحدٌ
في محيطهم يستحق أن يوصف بأنه عارفٌ بعلم البلاغة .

أصبحت القضية الآن ظاهرةً فما أرجو : في سنة ١٩٢٥ نسختُ جزءاً
من المخطوطة القديمة فيها كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام ، وبعد خمس
وعشرين سنة أو أكثر ، عدت إلى هذه الأوراق (سنة ١٩٥١) ، وعزمت

على نشرها ، وإذا في رأس هذا النسخ لفظ « طبقات فحول الشعراء » فهل أستحل نفسي ، أو هل يستحل لي حضرات النقاد الأفاضل أن أنشر هذا الذى نسخه ككله على الناس ، وأستبعد لفظ « طبقات فحول الشعراء » ، وهو بلا شك عنوان الكتاب ، لا لسبب إلا لأن المهود المؤلف عند الناس وعندى أن اسم الكتاب « طبقات الشعراء » ؟ هذا هو السؤال : أكتب العنوان المكتوب بخطى ، وأبوح فقط بكلام ابن سلام المكتوب بخطى ، والذى يخالف مطبوعة هل ، ومطبوعة عجمان الحديد ، ومخطوطى دار الكتب مخالفة بينة ككلمة البيان ؟ أجب أيها الناصى على ، ثم انتقد ما شئت . أما اللجانة فى النقد باستخدام لفظ يدل على معنى وعلى صورة غير التى صورتها هنا واضحة ، وهو « غيرت » و « بدلت » ، فهو مجرد عبث لاهين ، لا يبالون ما صنعوا ، ولا ما قالوا ، ولا ما قيل لهم .

وما الفرقُ مثلاً بين أن أجد فى نسخة المدينة « م » ومطبوعة هل وعجمان الحديد ، ومخطوطى دار الكتب هذا النص [الطبعة الثانية من الطبقات س : ١٨٠] « وقال أبو ذؤيب :

وحى يؤوب القارطان كلاهما وينشر فى القتلى كليب لوائيل
وهو رجل واحد .

ثم أجد فى المخطوطة التى كتبها بيدي : « وهو رجل واحد من عنزة ، ذهب أن يحتنى القرظ ، فلم يثبت أنه رجع » . فأحذف هذه الزيادة فأكون أميناً على ما ألف حضرات النقاد أن يقرأه فى مطبوعة هل وعجمان الحديد ومخطوطى القاهرة ؟ أم أزيد الأمر تبسيطاً وتمثيلاً حتى يعرف ذوو الألسنة

النضاضة ، مرق ما بين أن « أُغِيرَ » عنوان كتاب من عند نفسي ، وبين أن أعدِلَ عن عنوان مشهور إلى عنوان رأيتُه عندي مكتوباً على النسخة التي نقلتها منذ خمس وعشرين سنة ، وأنا في السابعة عشرة من هجري ، لا أملك أن أذكر في تغيير عنوان كتاب ! والحمد لله الذي ابتلاني بما عافاك منه أيها القارئ المستمتع بما تقرأ . ولكن يظهر أن الأمر لا ينتهي بهذه السهولة .

هذا الذي قلته آنفاً ، إنما كان في الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، وحين نشرتها ، وأنا لم أظفر بعد بنسخة المدينة « م » ، وأيضاً في غيبة المخطوطة التي نقلت عنها ما نقلت من كتاب الطبقات . وكل ما قاله الدكتور على جواد الطاهر آنفاً ، منصب كله على ما قلته في مقدمة الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ . ولذلك فإن حضرته لم يقف عند هذا ، بل دخل مدخلاً آخر في التدليل على . . . على ماذا ؟ على كذبي ، إن شاء الله .

قال الأستاذ الكريم بعد ذلك في العمود الأول من ص ٣٩ ، من مجلة المورد:

« كما تُرَدُّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التي نسخها بيده ، اسم : « طبقات فحول الشعراء » بمنثلي ، لأننا وجدنا على النسخة المخطوطة التي تضمها مكتبة شيخ الاسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء » . وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاسترقتي بدلين بإرلنדה . وإنه من المحتمل جداً ، أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان يعود لوقت متأخر عن النسخة الأصلية ، لأن هذا الاسم لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجي وحملها إلى القاهرة ، لما كان داع للسؤال عن

اسم الكتاب ، ولكن الاسم أحد الأدلة التي استدلت بها شاكر نفسه على أن المخطوطة هي « كتاب الشعراء » . هذا نص كلامه ، وهذا الكلام قسمان :

القسم الأول : الذي فيه الحديث عن نسخة المدينة ، والتي عليها اسم « طبقات الشعراء » ، ووجود هذا الاسم على مخطوطة المدينة لا يرد شيئاً ولا يثبتُه ، لأن هذه النسخة معروف ابتداءً أنها هي التي نُقلت عنها إحدى مخطوطتي دار الكتب ، وهي المخطوطة بدار الكتاب المصرية برقم : ٣٦ أدب ش ، وكتبت سنة ١٣٠٣ من الهجرة ، والأخرى منقولة عنها وكتبت سنة ١٣١٠ ومخطوطة بدار الكتب برقم ٣٧ أدب ش . وعن هاتين طبع يوسف هل ، وعجان الحديد ، والاسم الذي عليها جميعاً هو ما أعرفه أنا وأنت وهو ، وكل من شدا الأدب : « طبقات الشعراء » . ولم أدع أنا أن على هذه النسخ عنوان « طبقات فحول الشعراء » ، فاستخدام هذا حجة ، لغو محض ، لا يرد شيئاً ولا يثبتُه .

والقسم الثاني : الذي أوله : « وكذلك ذكره بهذا الاسم دليل مكتبة جاسترقتي . . . » إلى آخر الكلام الطويل ، كان يُعني عنه أن يقول لي : « أنت كدّابٌ ياسيدي ، هذه هي نسخة جاسترقتي التي كانت عندك ، وعليها « طبقات الشعراء » فقط ، كما جاء في دليل مكتبة جاسترقتي التي بدبلن ، ودبلن التي يارائدة » ، وكان الله يحبُّ المحسنين .

أما قوله في هذا اللغو الطويل : « إنه من المحتمل جداً أن تكون

كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته - لو كان - (هكذا قال الدكتور) يعود الى وقت متأخر عن النسخة الأصلية . وعلى ركاكة العبارة وغموضها ، فالعنى مفهوم ، أنه يقول : لوصح أن لفظ « طبقات فحول الشعراء » موجود على نسختى = وهو غير صحيح ، هذا معنى « لو كان » = فإنى كتبته فيما بعد ، لاوقت نقل مانسخته . أظن هذا هو قصده بقوله « النسخة الأصلية » ، وبلاشك لايعنى « المخطوطة » ، وإلا كان كلامًا مُخَلِّيًا ، (المخلّى ، المطلق المرسل بلا قيد فهو يضطرب ، يقول الشاعر :

مَا لِي أَرَكَ مُخَلِّيًا ؟ أَيْنَ السَّلَاسِلُ وَالْقِيُودُ ؟
أَغْلَا الْحَدِيدُ بِأَرْضِكُمْ ؟ أَمْ لَيْسَ يَضْبُطُكَ الْحَدِيدُ ؟

وأصله من قولهم : خلّى عن الأسير ، أرسله من قيده وخلّى سبيله ، فهو اسم فاعل بمعنى المفعول ، كقوله الله تعالى : « عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ » ، (أى مرضية) .

ويزيد هذا المعنى وضوحًا ماجاء بعده مبدوءًا بلام التعليل : « لأن هذا الاسم لو كان موجودًا على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجي وحملها إلى القاهرة ، لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب . . . » ، وهذا أيضًا على ركاكته مفهوم ، والركاكة هنا فى المنطق واللفظ جميعًا . ولا بُد من القصة ، حتى يكون الكلام مفهومًا وغير مفهوم أيضًا . قلت فى مقدمة الطبعة الأولى (ص : ٥ ، ٦) الطبعة الثانية (ص ٩ ، ١٠) مانصه :

« فى سنة ١٣٤٣ تقريبًا (سنة ١٩٢٥ ميلادية) عاد السيد أمين الخانجي

من رحلته في العراق وغيره من بلاد العرب ، وقد جمع من نوادر المخطوطات شيئاً لا يقدر بثمن . وكان من بينها صناديق فيها أوراق شتّى (دشت) . وذات يومٍ أقبلتُ عليه في دكانه ، فإذا به يخرج لي ورقة حائلة اللون ، وسألني : أتعرف هذه ؟ فإكادتُ أقرأ منها أسطرًا حتى عرفت أنها من

كتاب « طبقات الشعراء » لأبي عبد الله محمد بن سلام الجعفي ، وكنت حديث عهدٍ بقراءة الكتاب ، فاستطير فرحًا بما عرف ، وقفنا معًا إلى هذه الصناديق المبعثرة الأوراق ، نفرزها ورقة ورقة ، يوماً بعد يوم ، حتى جمعنا من أوراق كتاب الطبقات قدرًا عظيمًا ، فلما فرغنا ، أمرني (لأنه في السن بمنزلة الوالد ، هذا لثلاثي فهمها على نفس الطريقة) ، أمرني رحمه الله أن آخذها فأرتبها وأقلها ، مخافة عليها من مثل ما كانت فيه (أي من البعثة) ، ومن عوادى البيلى عليها ، إذ كانت عتيقة الورق . وفعلتُ مقصّرًا متراخيًا ، فلم أتمّ نقلها ، وبقيت بقيّة من أوراق المخطوطة لم أقلها . وطال الزمن ، فسألني السيد أمين رحمه الله أن أردد إليه الأمّ العتيقة ، قبل تمام نقلها ، فرددتها إليه ، ولم أخبره بما كان مني من التقصير والتراخي .

« ودارت بي الأيام ، وفارقت مصر في سنة ١٣٤٧ هـ (سنة ١٩٢٨ م) . ثم عدت إليها ، وقد فتر ما بيني وبين الكتّاب زمناً طالًا وإمتدًا . ثم لقيتُ أمينًا رحمه الله ، فأخذ يستحثني أن أعيد النظر في كتاب الطبقات ، حتى أستطيع أن أعدّه للنشر . فتراخيتُ متراخيتُ ، وهو يظنُّ أني كنتُ خرجتُ من نقلها ، وأظنُّ أنا أن النسخة لم تنزل في حوزته . ثم قضى أمينٌ نحبه في يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ (٧ يولييه ١٩٣٩ م)

وقد جاوز السبعين من عمره ، غفر الله له ورحمه ، ولم يخبرني أين استقرت
 الأمّ العتيقة . ولما سألتُ بعض ولده عنها ، لم أجد عند أحدٍ منهم خبراً عنها .
 ثم بدأتُ أبحثُ عنها في مظانها من دور الكتب العامة والخاصة ، فلم أعر
 عليها حيث ظننت ، وبقيتُ نُسَخَتِي التي نقلتها حبيسة في خزانة كُتُبِي هذا
 الدهر الطويل « ، أي إلى سنة ١٩٥١ . هذه هي القصة ، ولها تمة تقرأها في
 مقدمة الطبعة الثانية من الطبقات ، حيث أذكر كيف اهتديت إليها ، وكيف
 استنقذتُ روحها من الغربة في ديار الأعاجم ، في مكتبة تشس تريبي ، التي في
 دبلن ، ودبلن التي في إرلندة !!

فقول الدكتور على : « لما كان لاسؤال داعٍ عن اسم الكتاب ... » ،
 هو الذي سلف في كلامي وتحت خطَّ أسودٍ (ولو أظقت لجلعته خطًّا أحمر ،
 تحية للدكتور) . فهل يفهم أحدٌ من كلامي أن السؤال الذي سألتني أمين
 الخانجي رحمه الله ، هو عن « اسم الكتاب » . أم هو سؤالٌ سألتني عن
 المكتوب في ورقة واحدة مفردة حائلة اللون من كتاب عتيق ؟ ليت شعري
 أنا أكتب العربية مشوبة بلغة الحُكْل التي لم يكن يفهما إلا سليمان عليه
 السلام ، والتي يقول فيها وفيه محمد بن ذؤيب الفُقَيْمِي ، العُماني الشاعر :

وَيَفْهَمُ قَوْلَ الْحُكْلِ ، لَوْ أَنَّ ذَرَّةً نَسَاوِدُ أُخْرَى لَمْ يَفْقَهُ سِوَادُهَا

(« الحُكْل » ، العُجم من الطير والبهائم) والناس أيضاً !) ،
 وما لا يُسمع له صوتٌ كالذَّرِّ والنمل . و « ساوِدهُ سِوَاداً » : سارَهُ .

وقلبُ كلامي من سؤال عن ورقة يجمل أمين الخانجي رحمه الله ما فيها ،

إلى سؤالٍ عن « اسم كتاب » ، مغالطة بَشِعَة مستنكرةٌ ، أليس كذلك ؟
مغالطةٌ للطالب الذي سمعه من أستاذه ، وللقارئ الذي لا يظنُّ في الكاتب
إلاَّ الصَّدق . أليس هذا بَشِماً مُنكراً ؟

وإذا ضمنتَ الكلامَ بعضه إلى بعضٍ أتى بما هو أعجب : « ... لما
كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب ، وكان الاسم أحدَ الأدلة التي استدلتَّ بها
شاكر نفسه على أن المخطوطة هي كتاب طبقات الشعراء » . وأنا أقول صادقاً
أنى لم أفهم ماذا يريد الدكتور على جواد أن يقوله في جوف هذه الركاقة .
أى « اسم » هذا الذى كنت أستطيع أن أستدلَّ به ؟ يعنى : أن أستدلَّ به
على موضوع « طبقات الشعراء » ، أو طبقات فحول الشعراء ؟ بالطبع ، لا ،
لأن الكلام يخرج عندئذ من حدِّ كلام العقلاء . هل يعنى : أن « الاسم »
لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجى وحملها إلى القاهرة ،
لما كانت بأمين الخانجى حاجةٌ إلى أن يسألنى : أتعرف هذه ؟ والظنُّ ، لأنى
وقدتُ اليقين ، أن هذا هو الذى يريدُه الدكتور على جواد .

ولكن يظهر أن الدكتور على يقرأ غير ما أكتب ، ثم يفهم غير
ما يقرأ ، ثم يكتب غير ما يفهم = فإنه ، ييقن ، لم يصْغُ هذه الجمل ، إلاَّ
اعتماداً على ما جاء في مقدمة الطبعة الأولى من الطبقات ، كما هو ظاهرُ السكِّلِ
ذى رَجَلين ، إذ علم منها أن هناك سؤالاً كان من أمين الخانجى ، وجواباً
كان مئى . ييقن قراً شيئاً ، وييقن فهم شيئاً آخر ، وييقن أيضاً كتب غير
ماقرأ وما فهم ، فإن الورقة الواحدة الحائلة اللون من صندوق فيه أوراق

دشت مبعثرة ، انقلبت على سن قلمه وهو يكتب ، إلى شيء ثالث هو : أن الخانجي عرض على نسخة مخطوطة مجلدة اشتراها وهو لا يعلم أنها طبقات الشعراء لابن سلام ، وأنه حمل هذه النسخة المخطوطة المجلدة معه إلى القاهرة ، ثم سألتني عن هذه النسخة المخطوطة المجلدة فقال : أتعرف هذه ؟ فأخذتها فقرأت العنوان وقلت له : هذه طبقات الشعراء لأبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي !! وبالطبع هذا هذيان محض ، ولكن ما حياتي ؟

آه : . نسيت ، ينبغي أن أجربُ الفهم مرة ثانية ، هل يعنى : أن النسخة الأصلية التي كتبت في أول القرن الرابع ، حين عرضها على الخانجي نقلتني أنا وهو جميعاً إلى أوائل القرن الرابع من الهجرة ، فأخذتها ، فإذا هي بلا عنوان ، فتصفحتها وقات له : هذه « طبقات الشعراء » لابن سلام ، ثم أعدتها إليه ، وعدت أنا وهو إلى القرن الرابع عشر من الهجرة مرة أخرى ، ثم جاء كاتب خفي فكتب العنوان ، وهو من أهل القرن الخامس أو السادس من الهجرة ، أى في « وقت متأخر عن النسخة الأصلية » ، كتب « طبقات فحول الشعراء » ، ثم اختفى وبقيت النسخة عندي ، فنقلت ما كتبه : « طبقات فحول الشعراء » في نسختي التي نسختها بيدي . وكذلك يصبح مفهوماً جداً قول الدكتور على : « وإنه من المحتمل جداً أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء » على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر عن النسخة الأصلية (أى المخطوطة العتيقة) ، لأن هذا الاسم (أى طبقات فحول الشعراء) لو كان موجوداً على المخطوطة منذ اشتراها أمين الخانجي وحملها إلى القاهرة ، لما كان داع للسؤال عن اسم الكتاب // وكان

الاسم (أى طبقات فحول الشعراء) أحد الأدلة التي استدلّ به شاكر نفسه على أن المخطوطة هي كتاب « طبقات الشعراء » // ولكن هذا القسم الأخير يظلّ غير مفهوم البتة. لقوله « طبقات الشعراء » ولوقال « طبقات فحول الشعراء » ، لكان مستقيماً على عوجٍ فيه يحتاج إلى تفسيرٍ !! وهو : أن أستدلّ به على أن اسم الكتاب « طبقات فحول الشعراء » لا « طبقات الشعراء » ، سبحان ربّي ، أين ذهب بي عقلّي !

إذن ، حتمّ علىّ أن أجربّ الفهم كرة أخرى ، وبطريقة أخرى ، ومن أول الفقرة كما نقلتها آنفاً (ص : ١٤٤ ، ١٤٥) . وقد استخدم الكاتب لفظين : « المخطوطة » و « النسخة » ، وينبئ أن يكون لفظ « المخطوطة » دالاً على المخطوطة العتيقة ، ولفظ « النسخة » دالاً على ما نقلته أنا بيدي ، واحتفظت به بعد غياب المخطوطة . وهذا أمر لا بدّ منه ، وإذن فسياق الكلام هو هذا ميتابعاً مقسماً إلى فقرات :

١ - قوله : « كما تردّ حجة المحقق بأنه وجد على المخطوطة التي نسخها بيده اسم « طبقات فحول الشعراء » بمثلها ، لأننا وجدنا على النسخة المخطوطة التي تضمها مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة اسم « طبقات الشعراء » ، وكذلك ذكرها بهذا الاسم دليل مكتبة تشترى بي بدبلن » .

فهذه الفقرة خلطت بين لفظ « المخطوطة » ، و « النسخة » تارة قال « النسخة المخطوطة » ، ويراد بها « المخطوطة » لا غير ، وتارة أخرى قال « المخطوطة التي نسخها بيده » ، وهذا يدلّ على أنه يريد « النسخة » ، أى ما نسخته أنا بيدي لفسدى . هذا شيء لاشك فيه ، وإنما جعلها كذلك ركاكة التعبير وضمفه .

٢ - « وإنه من المحتمل جداً أن تكون كتابة اسم « طبقات
فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخرٍ عن النسخة
الأصلية » .

وقوله : « على نسخته » واضح جداً أنه يريد ما كتبه بيدي لنفسى .
أما قوله : « النسخة الأصلية » ، فيحتمل وجهين : أن يراد به « المخطوطة » ،
كما قال أولاً « النسخة المخطوطة » ، ولوحملناها على هذا كان دخولاً صريحاً
في الهديان ، كما مرّ آنفاً . فلم يبق إلا أن يكون معناها هو « النسخة » التى
كتبتها بيدي ، لنفسى . وإذن ، فلامعنى لقوله « الأصلية » ألبتة ، وينبغى
حذفها ضربة واحدة ، فيكون سياق الكلام هكذا :

« وإنه من المحتمل أن تكون كتابة اسم « طبقات فحول الشعراء »
على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر عن نسخته . وهذا أيضاً
هديانٌ يجرى متخبطاً ، مُحَلِّياً (وقد سبق تفسير : مُحَلِّياً) . وبالطبع ينبغى أن
يربأ الدكتور على جواد من هذا على الأقل . ولا حيلة لنا فى إخراجه من هذا ،
إلا بأن نقول : إن لفظ « عن النسخة الأصلية » لغوٌ محضٌ ينبغى إسقاطه
حتى تستقيم العبارة ، وتصير هكذا . « وإنه من المحتمل أن تكون كتابة اسم
« طبقات فحول الشعراء على نسخته = لو كان = يعود إلى وقت متأخر » ،
ومعنى هذا كما قات آنفاً : هو أنى كاذبٌ ، لأن ذلك مشكوك فيه بقوله
« لو كان » ، وأنه يظن على الأقل أنى زدتها فى وقت متأخر عن الوقت الذى
نسختُ فيه مانسختُ من المخطوطة . ويكون الكلام الآتى هو دليله وبرهانه
على أنى كما وصف ، أى كذابٌ .

٣ — « لأن هذا الاسم لو كان موجوداً على المخطوطة ، منذ اشتراها أمين الخانجي وحملها الى القاهرة // لما كان داعٍ للسؤال عن اسم الكتاب ولما كان الاسم أحد الأدلة التي استدلت بها شاكر نفسه على أن المخطوطة هي كتاب « طبقات الشعراء » . وقد أسلفت الحديث عن قوله : « لما كان داعٍ ... » أنه ركيك وفاسد وذير صحيح ومدخل في الهذيان (انظر ص : ١٤٨ ، ١٤٩) ، فينبغي أيضاً أن يكون نوعاً محضاً ينبغى إسقاطه ، والافتصار على القسم الأول من الكلام قط ، وينقل ما في آخر رقم : ١ ، إلى هذا المكان على هذه الصورة : « ولما كان ممكناً أن يحيى ذكره باسم « طبقات الشعراء » في دليل مكتبة جاستر بتي بدبلن بإرلندة » .

وعندي تجاربُ أخرى لفهم هذا الهذيان كله ، والحقيقة هي أني قرأت كلاماً لا يوجد له تفسير البتة إلا عند كاتبه نفسه ، ولكن يحسن أن بعرض ما يريد أن يقوله على أحد يحسن الإبانة بالعربية عن مراده ، ويكتبه مرةً أخرى مصححاً مستقيماً على ما يريد . ويحسن بي أن أكتب لاني أحس أني بدأت أهذي :

تَشَاءَبَ عَمْرُو ، إِذْ تَشَاءَبَ خَالِدٌ بَعْدَ وَايَ ، وَقَدْ (أَعْدَتْنِي) التُّؤَابَهُ
ومعذرةً إلى شيخ المعرّة ، فإنني غَيَّرْتُ رواية شعره كاذباً مُجْتَرِئاً على الكذب ، كما غَيَّرْتُ اسم « طبقات الشعراء » ، كاذباً مُجْتَرِئاً على الكذب .
(أصل كلام المعرّي : « فَمَا أَعْدَتْنِي التُّؤَابَهُ ») ، وَأَنْتَزَعَ نَفْسِي ، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ مِنْ هَذَا الْهَذْيَانِ الَّذِي حَقَّنِي فِيهِ الدَّكْتُورُ عَلِيُّ جَوَادِ الطَّاهِرِ ، وَأَوْوَبُ إِلَى الْجَمَادَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ مَرَّةً أُخْرَى .

وقبل كل شيء أحب أن أوضح لقارىء كلامي أنا ، حقيقة ما كان
 حين عرض على أمين الخانجي ورقة حائلة اللون ، من صناديق أوراق (دشت)
 مبعثرة لا يجمع ورقة منها وورقة أخرى جامع . كانت على الأقل ، فيما أذكر
 ثلاثة صناديق كبار أو أربعة ، ولما رأيت الورقة وقرأت ما فيها ، وعرفت أنها
 من كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام = بدأت أفرزها بجهدى ورقة
 ورقة ، حتى جمعت ما هو موجود الآن فى مكتبة تشسترى بدبلن ، بإرلندة .
 ولم يكن أمين الخانجي قادراً على أن يعرف كل شيء مما فعلت ، لأنه مشغول
 بتجارته ، فأخذت هذه الأوراق ورتبتها وبقيت عندي أكثر من سنة ونصف ،
 ونقلت منها ما نقلت . وأنا كنت يومئذ فى السابعة عشرة من همى ، وكتبت
 على نسختي التي كتبتها بيدي « طبقات فحول الشعراء » ، ولم تشغلنى بلا شك
 هذه الزيادة « فحول » ، لأن هذا الذى أنسخه هو « طبقات الشعراء » لابن
 سلام الجمى ، كما ألفت اسمه فيما قرأته فى طبعة يوسف هل ، وعجان الحديد ،
 وسائر الكتب التي ذكرت كتاب ابن سلام . ولم تثرنى كلمة « فحول » ،
 ولا أذكر أنى انتبهت إليها بعد ذلك ، إلا فى سنة ١٩٥١ ، حين بدأت أقرأ
 الكتاب فى نسختي ، كي أعدّه للنشر . ولا أذكر ، بل أنا على يقين ، أنى
 ما اهتمت بهذا ، ولا تحدثت فيه مع أحد ، لا أمين الخانجي ولا أخى السيد
 أحمد ولا الدكتور طه حسين ، حين علم بأن عندي نسخة من كتاب ابن
 سلام فيها زيادات كثيرة وطالبني بنشرها . بل أكثر من ذلك ، هو أنى
 نسيت هذا اللفظ ، فلم يجر على لساني قط ، حتى فيما بينى وبين نفسى . وأيضاً ،
 ظل غائباً عنى وأنا أشرح كتاب الطبقات ، فى سنة ١٩٥١ ، ولم أتبه له إلا
 بعد أن فرغت من أكثر الكتاب ، وقبل كتابة المقدمة بقايل . وحين

انتبهت لهذا اللفظ « فحول » ، عدت إلى كلِّ كتاب قرأته ، من الأغاني ، إلى آخر كتاب أعرف فيه ذكراً لابن سلام ، فراجعتُه مراجعةً دقيقةً ، حتى أتحمق من هذا اللفظ « فحول » ، ولذلك ، تأخر إصدار الطبعة الأولى ، بعد طبع الكتاب كله بفهارسه ، أكثر من ستة أشهر ، حتى فرغت من تحقيقه على الوجه الذي ذكرته في المقدمة . وهذه الحقائق : التي لا يعرفها غيري ، تجعل كلِّ ما قاله الدكتور على جواد وأشباؤه ، رجماً بالغيب في شيء ليس له به علم ، وأسأل الله المغفرة ، وأعود إلى ما كنت فيه .

الذي لا شك فيه عندي أن الدكتور على ، كتب هذا الكلام كله ، كما قال هو بأسلة لسانه ، في سنة ١٩٦٤ ، وتبجح فيه ما تبجح ، لأنه يليق على طلبته في جامعة الرياض ، ليروا فيه أستاذيته . وكتبه ، بلا شك ، قبل أن يقف على « مخطوطي » المتينة التي آلت إلى مكتبة تشستر بيتي . ولذلك جاء كلامه كله ، في مقالة المورد ، غارزاً رأسه في الخطأ ، لأنه لم يكتبه حين كتبه إلا اعتماداً على مقدمة الطبعة الأولى ، وعلى طريقتة في القراءة والفهم . ولما جاءت الطبعة الثانية من كتاب الطبقات ، ظلَّ سادراً ، فلم يغيّر شيئاً مما كتب . وأنا على يقين أنه قرأها = وهذا احتمال غير راجح ، لأن الدلائل كلها تدلُّ ، كما مضى ، على أنه احتمال ضعيفٌ وإيهامٌ جداً = قرأها على ما خيَّات ، وبلا عناية ، حتى ولا عناية للتصحيح المتسلي غير المتدبر . فكان عاراً أن ينشر كلامه هذا بعد ست عشرة سنة ، أي في سنة ١٩٨٠ ، بلا مراجعة ، مستهيناً بقراء مجلة المورد ، مستحقاً بقولهم ، مفترضاً فيهم الغفلة وقلة التثبت ، متوهماً أن القراء إنما هم طلبة صغار ، لو أطافوا قراءة كلامه

هذا ، فلا طاقة لهم بقراءة الطبعة الثانية من « طبقات فحول الشعراء » ، وقراءة مقدمتها ، ومراجعة ما قلت أنا فيها ، على ما قال هو أو كتب . هذا بخريب جداً من أستاذ جامعي ، يتبجحُ باسم « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » .

وأنا لا أقول هذا بغير دليل ، بل الدليل قائمٌ يتعرى علانيةً في مقالته . فكلُّ ما ناقشته فيه يبدأ من ص ٣٧ من المورد ، وينتهي ص : ٤٢ ، ولكن في ص ٤٤ من المورد : قبل أن تنتهي مقالته في ص ٤٥ من المورد أيضاً ، يقول ما نصه ، (والذي بين الأقواس من عند الدكتور لا من عندي) ، وسأجعله فقرات مرقمة من عندي ، وأما الذي تحته خطٌ أسود فهو من عندي أيضاً ، لأهميته !!

١ - « تشدد الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشتدُّ انتظارُ تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر في طبعة جديدة . وها هو ذا يصدرُ تحقيقه في القاهرة ، مطبعة المدني سنة ١٩٧٤ . وقد قسم الكتاب إلى « سفرين » . وأول ما يفاجئ القارئ بإصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » في العنوان ، فتصدر الطبعة الثانية كسابقتها « طبقات فحول الشعراء » على علمه بن « عاب » عليه ذلك . وقد أعاد في مقدمة هذه الطبعة ، أكثر ماورد في مقدمة الطبعة الأولى . وأتمُّ جديد فيها أنه أفام تحقيقه الجديد على مخطوطة « جاسترقي » ، (وهي مخطوطة الخانجي الضائعة) ، وعلى مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة . وقد جعل الأولى أساساً وسمّاها « المخطوطة » ، بينما رمز لنسخة المدينة بـ « م » ، وقد درس المخطوطتين في دقةٍ وعِلْمٍ . ولكنه تكلف كثيراً ليثبت - مستدلاً - بالمخطوطة ، أن التسمية الصحيحة للكتاب هي « طبقات فحول الشعراء » .

وقد فاته - وهو لا يفكر إلا بشيء واحد - النص الصريح الذي ورد في آخر المخطوطة : « تم كتاب طبقات الشعراء ... » ، وقد ثبتت صورة الصفحة الأخيرة - مع صورة الغلاف الأول - في تحقيقه « (١٢٢) » .

(١٢٢ هامش في المورد نفسه : « وينظر سلطان : ١٧٢ - ١٧٨ ») .

٢ - « ومضى في إصراره إلى أن رتب فهرس طبعته الثانية - كما رتبته في الطبعة الأولى - على أساس تكرار كلمة « الفحول » في الطبقات فقال : « طبقات فحول الجاهلية ... طبقات فحول الإسلام ، الطبقة الأولى من فحول الإسلام ... مع أن المخطوطة التي اعتمد عليها لم تذكر كلمة « الفحول » هذه ، وإنما كانت تقول : « الطبقة الأولى ، الطبقة الثانية ... حتى إذا بلغت الإسلاميين قالت : طبقات الإسلام ، الطبقة الأولى »

« ومعلوم أن نسخة المدينة أيضا لم تذكر كلمة الفحول

٣ - « واقترن إصرار المحقق هذا ، بإصراره على إدخال ما ورد في الأغاني وغيره في صميم الكتاب ، وكأنه هكذا ورد في الأصل وكذلك فعل في زيادة أسطر وأبيات على شواهد ابن سلام . وأثبت في المقدمة الجديدة ، (١٢٤) . ما أثبتته في المقدمة القديمة من الحديث عن أبي خليفة بأنه كان أعمى ، ومن حدّ أحمد بن حنبل بين مَنْ روى عن محمد بن سلام وكان من تلاميذه ، وعدّه كلّ من روى عنه ابن سلام بيتاً أو خبراً شيئاً له ، وإثبات « غريب القرآن » ، بين مؤلفات محمد بن سلام وحديثه مع المستشرق يوسف هل » .

[١٢٤ هامش في المورد نفسه : « تضمنت المقدمة الجديدة مواد المقدمة السابقة ، مع

زيادات وتفصيلات ، فاستغرقت س ٧ - ٤٧٢ »] .

٤ - « ولكنّه ، فيما عدا ذلك ، تجنّب أشياء مما وقع في التحقيق الأول ، (١٢٥) وزاد على فهرسه السابقة فهرساً « لمباحث العربية والنحو والفوائد » ، وفهرساً لألفاظ من اللغة أخلّت بها المعاجم » ، (١٢٦) واستدراكاً وبياناً بأخطاء الطباعة ، وما أخلّت به نسخة « م » (المدينة) ، أو اختصرته من الأخبار (١٢٧) .

(الهوامش : (١٢٥) يكفي من ذلك أنه اعتمد على المخطوطتين الأساسيتين ، وتجنّب التصرف بنسب جيل بثينة الذي ورد ص ٥٢٩ من الطبعة الأولى (= ط ٢ ص ٦٦٩) والمزق ١٩٦ (= ط ٢ ص ٢٣٤) - تنظر أعلاه الملاحظة الثالثة ط ١ .
(١٢٦) من فوائد أستاذنا المرحوم مصطفى جواد أن معجم تجمع على معجمات ومعاجم (هكذا في المورد) .

(١٢٧) ولم يعمل فهرساً بالمصطلحات الأدبية - النقدية ، ولم يستغرب وجود بشامة بن الغدير في الإسلاميين (ط ٢ : ص ٧٠٩ -) .

انتهى بنصّه . وقيل أن أبدأ ، أحبّ أن أنه تنبيهاً لا بدّ منه . فالدكتور على جواد الطاهر ، قد استخدم في مقاله هذه ، وفي هذا الذي نقلته الكلمات الآتية « التحقيق » و « المحقق » و « يحقّقه » و « حقه » ، وسائر ما يتصرف فيه هذا الفعل ، وكذلك فعل غيره ، كالدكتور منير سلطان والآخرين . وهذا خطأ شنيع ، لأنّي قد أسقطت هذا اللفظ وجميع مشتقاته من كلامي وكتبي ، ودليل ذلك أني في الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ كتبت « طبقات فحول الشعراء » وتحت « شرحه محمود محمد شاكر » وفي الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ كتبت اسم الكتاب ، وتحت « قرأه وشرحه محمود محمد شاكر » . وذلك تعمدٌ مني ، لأن « المنهج العلمي » و « علم التحقيق » الذي تخصّص فيهما الأساتذة الكبار

كالدكتور على ، هـا من الأشياء التي طرحتها وراء ظهري منذ زمان طويل جداً ، ولأسباب كثيرة جداً . ولم أتبع في عملي في كتاب الطبقات وغيره من الكتب إلا « منهجاً » آخر يخالف (المنهج العلمي) كل المخالفة ، في جذوره وفروعه . وكذلك نبذت أيضاً مُستنكفاً لفظ « حقق ، وتحقيق ، ومحقق » ، وما يخرج منها نبذاً بعيداً دَبَّرَ أُذُنِي ، لما فيه من التبجُّح والتعالى والادِّعاء ، واقتصرت على « قرأ » لأن عملي في كلِّ كتاب لا يزيدُ على هذا : أن أقرأ الكتاب قراءةً صحيحةً ، وأؤدِّيه للناس بقراءةٍ صحيحةً ، وكلُّ ما أعلِّق به عليه ، فهو شرحٌ لغامضه ، أو دلالةٌ للقارئ من بعدى على ما يعينه على فهم الكلام المقروء والاطمئنان إلى صحة قراءته وصحة معناه ، لا أكثر ، ولا أقل إن شاء الله . فكان لزاماً على الدكتور على وأمثاله أن يضعوني حيث وضعتُ نفسي ، وإنما أنا قارئ أو شارحٌ ، أو دليلٌ ليس غيرٌ ، لست « محققاً » ، إنما المحقق من يقول في « د » : « قال » ، وفي نسخة « ع » : « نال » ، وفي نسخة « م » : « قال » ، وهلم جراً .

* * *

والآن ، تستطيع أن ترى بوضوح أن كلَّ ما قاله الدكتور على جواد في مقاله ، متعلِّق بالطبعة الأولى ، وأن الطبعة الثانية لم تنل من اهتمامه ، بلا احتفال ولا عناية ، إلا ما لا يتجاوز عمودين من مجلة المورد = في مقالة حافلة فيها اثنان وأربعون عموداً ، ما شاء الله ! وبارك الله له في عمله ! = بعد أن بدأ الفقرة رقم : ١ آنفاً بقوله : « تشد الحاجة إلى الطبعة المحققة ، ويشدُّ انتظار تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر ، وها هو ذا الأستاذ يصدر تحقيقه » = وأيضاً بعد أن يقول في التعليق رقم : ١ من مقاله التي هي كائنة في مجلة

المورد بعد أن ذكر بالخير كتابه عن ابن سلام ، ومقالته هذه الشريفة : « وبقى انتهاء الأستاذ محمود شاكر من تحقيقه الجديد ، عاملاً يثنى عن الإقدام . بل إن انتظار هذا التحقيق كان من العوامل التي تشجع كاتب البحث على التآني في الإقدام على نشر فصله عن « طبقات الشعراء . . مخطوطا ومطبوعا » على طبع الكتاب نفسه ، وإن لم يتحل ذلك دون دَرَج الكتاب تحت باب « المعد للطبع » من قائمة مؤلفاته ، ابتداءً من سنة ١٩٧٢ » (المورد ص : ٢٥) .

وأنت إذا راجعت الفقرات الثلاث الماضية وجدت الدكتور على جالساً على كرسي مريح يستمتع فيه بالاسترخاء البذيد ، وقد استخرج الطبعة الأولى من الطبقات من خزانة كتبه ، مع النسخة الجديدة من الطبعة الثانية ، فأمسك في يده السفر الأول من « طبقات فحول الشعراء » ، قرأ ما على الغلاف // ثم قلب أوراق المقدمة ، فنظر نظرة في « بابة المقارنة بين المخطوطتين » (ص ١٢ من مقدمة الطبعة الثانية) ثم في صور المخطوطتين في آخر المقدمة // ثم رمى السفر الأول من يده ، وأخذ السفر الثاني ، باحثاً عن « فهرس كتاب طبقات فحول الشعراء » (ص : ٩٩٤) إلى أن انتهى منه (ص : ٩٩٩) // ثم رمى السفر الثاني من يده ، وعاد إلى مقدمة السفر الأول متصفحاً أبوابها ، فوآني ذكرت ما زدته من الأغاني وغيره / ونظر نظرة في ترجمة أبي خليفة الجحى (ص ٣٣ من المقدمة) فوآني قلت : « وكان أعمى » // ثم قلب الصفحة فوآني ص : ٣٥ من المقدمة ، ووآني ذكرت أحمد بن حنبل فيمن روى عن ابن سلام // ثم قلب الصفحات حتى وصل إلى (ص : ٣٨ من المقدمة) ، فوآني ذكر كتاب « غريب القرآن » لابن سلام // ثم قلب الصفحات ، فلما بلغ (ص : ٥١ من المقدمة) قرأ اسم يوسف هل وما قلته فيه هو ما قلته في

لطبعة الأولى . فرمى السفر الأول من يده ضجرًا هائجًا // ثم أخذ السفر الثاني ونظر في فهرسه (ص ٨٠١) نظرة عجيبي ، قلب جملة صالحة بمرّة واحدة ، فوقف عند (ص ٩٦٦) // فرأى شيئًا جديدًا لا يذكر أنه رآه في الطبعة الأولى ، وهو « باب مباحث العربية والنحو والفوائد » . فانتبه فجأة من استرخائه ، فقلب الورق إلى (ص ٩٧٥) ، فرأى عنوان « ألفاظ من اللغة أدخلت بها المعاجم أو قصرت في بيانها » // ثم قلب ورفقات حتى (٩٨١) فرأى الاستدراك ، وبعده (ص : ٩٨٦) أخطاء الطباعة في التعليق // ثم رأى صفحتين متقابلتين (ص ٩٨٨ ، ٩٨٩) ، فعبر عما فيها بقوله ، « وما أدخلت به نسخة « م » (المدينة) أو اختصرته من الأخبار » . ثم قذف الكتاب كله من يديه ، وفرغ لشيء آخر .

وهذا بالطبع ، غاية ما تستحقّه الطبعة الثانية من الطبقات ، من أستاذ كالدكتور على جواد الطاهر ، وحق له . وهو فوق ذلك معذورٌ ، لأسباب كثيرة لا داعي لتفصيلها أو الحديث عنها . ويأتي في عذره أنه « فوجيء » هو وقال مترقّبًا : « وأول ما يفاجيء القارئ إصرار الأستاذ المحقق على كلمة « الفحول » . . . على علمه بمن « عاب » عليه ذلك » (الفقرة : ١ سالفًا) ووضع « عاب » بين قوسين هكذا ، ثم قال بعد لغو كثير : « ولكنه تكلف كثيرًا لينبت ، مستدلًّا بالمخطوطة أن التسمية الصحيحة للكتاب هي « طبقات فحول الشعراء » ، وقد فاتته - ، وهو لا يفكر إلا بشيء واحد - النص الصريح الذي ورد في آخر المخطوطة : « تمّ كتاب طبقات الشعراء . . . » ، وقد ثبت صورة الصفحة الأخيرة - مع صورة الغلاف الأول - في تحقيقه . وقال في الهامش (٢٢) « ينظر سلطان : ١٧٢ - ١٧٨ » .

وهذا الذى يشير إليه هو قول الدكتور منير سلطان فى كتابه ص

: ١٧٦، ١٧٥

« وقد صُوِّرت الورقة الأولى من مخطوطة المدينة « م » ، كما هى ملصقة بطبعة ١٩٧٤ م ، وليس فيها ذكر لكلمة (فحول) - وكذا الورقة الأولى من (المخطوطة) ، وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن كلمة (فحول) مطموسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء » » .

وظاهرٌ أن كلام الدكتور منير سلطان ، أجودٌ وأوضح من كلام الدكتور على جواد ، لأنه على الأقل ، ذكر أنى تكلمت عن كلمة « فحول » المطموسة فى عنوان الكتاب ، ثم رفضه رفضاً ، لنفس العلة التى اقتصر عليها الدكتور على ، لأن آخر المخطوطة فيها نصٌ ما يأتى : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، بلا « فحول » .

عقدتُ باباً فى المقدمة سميتُه : « بابتة تسمية الكتاب » . وكنت فى الطبعة الأولى ، قد احتججت لما هو مكتوب فى نسختى التى نسختها بيدي وعليها : « طبقات فحول الشعراء » ، فلما ظفرت بالمخطوطة التى كانت تحت يدي يومَ كتبت ذلك ، اختلف الأمرُ كُلَّ الاختلاف ، لأنَّ المخطوطة قد فصلت فى هذه التسمية التى وجدتها مكتوبة فى نسختى التى نسختها بيدي فى سنة ١٩٢٥ ، وصار وصف ما هو مكتوبٌ فى عنوان المخطوط هو الفيصل الذى يقضى بينى وبين ما كتبته قديماً على نسختى . ومع ذلك فالذى عندي الآن ليس هو « المخطوطة » نفسها ، بل صورة مصورة عنها ، والمخطوطة

خفسها ينبغي أن يكون ما فيها أوضح من التصوير بلا ريب . وسأعيد الآن وصف ما هو مكتوب في عنوان صورة الخطوبة ، بما تتضمنه مقدمة الطبعة الثانية وأزيد عليها ما يجعل الأمر أوضح وأبين .

طول الصفحة في الصورة نحو ٢٢ سم ، وعرضها نحو ١٧ سم . وعنوان الكتاب مكتوب في وسط الصفحة في أعلاها ، وعرض الكلام المكتوب عنواناً هو ٨ سم . وقد أصاب هذا العنوان تلطيخ أسود أخفى بعض الأحرف ، فبقى من لفظ « كتاب » ، الكاف إلى قرب آخر دائرتها ، ثم الجزء الأعلى من الألف ، وخفيت التاء ، وصورتها في الأصل هي « كفا » ، الكاف مائلة ، والتاء محصورة بين ملتقى الكاف والألف ، ومقياس هذه الأحرف الثلاثة هو (١) سنتيمتر ، وبقيت باء « كتاب » في قلب السواد خفية ، ولكنها ترمى مع ذلك . ورأس الباء بينه وبين ألف « كفا » (٢) مليمتر ، وطول حوض الباء من « كتاب » (٢) سنتيمتر ومليمتر واحد . وعلى رأس حوض الباء الأيسر من فوق كلمة « طبقا » ، وطولها (١ ¼) سنتيمتر ، وفوق ألف « طبقا » ، رأس فاء كبير ظاهرة . وقد اختلفت تاء « طبقات » وما بعد الفاء التي فوق ألفها . ثم يبدأ يظهر لفظ « الشعراء » ، وبينه وبين ألف « طبقا » (١ ½) سنتيمتر . ولفظ « الشعراء » مكتوب في حوض لآم ممدودة انتهى عمودها ، فلم يبق إلا حوضها وصورته « — » وطول هذا الحوض الممدود (١ ½) سنتيمتر ، وهو نفس طول لفظ « الشعراء » ، فيكون المجموع :

$$٢ + ٢١ + ١٥ + ١٥ + ١٥ = ٧٨ \text{ سنتيمتر}$$

تقريباً ، وهو نفس طول العنوان المكتوب .

ولكى يكون هذا الكلام واضحاً ، سأرتب نص ما على الورقة الأولى
التي فيها العنوان ، على الهيئة التي كان يكون عليها عنوان الكتاب ، لو لم
صبه ما أصابه من السواد في الجزء الأيمن منه ، وما أصابه من البلى الماحي
لبعض الحروف قبيل الجزء الأيسر منه ، وهذه هي صورته بخطي :

كتاب طبقات فحول الشعراء

وإذن ، فالفاء الجلييلة فوق ألف طبقات ، وحوض اللام المكتوب فيه
« الشعراء » يقرأ « فحول » ، ويكون عنوان الكتاب هو « طبقات فحول
الشعراء » . ومن الصعب أن يكون هذا الوصف ممثلاً للحقيقة كما تراها عياناً في
مصورة المخطوطة ، والذي تراه في مصورة المخطوطة لا يكون ممثلاً للحقيقة
التي يراها عياناً من يرى المخطوطة . هذا شيء بديهي . وقد كتبتُ مثل
هذا الذي هنا ، في مقدمة الطبقات في الطبعة الثانية ص : ٢٣ . وهذا هو
الفيصل في القضية . ومن شاء أن يرى للصورة ، فهي عندي . وظني ، إذا
كنت قد فهمت مقالة الدكتور على جواد ، أنها عنده . فكان ينبغي أن
يقول قولاً في هذا الذي كتبت ، لأنني قلتُ إنه الفيصل في قضية تسمية
الكتاب . ولكنه لم يفعل وأحال على كتاب الدكتور منير سلطان ،
والدكتور لم ير هذا الذي وصفته إلا في العكس المأخوذ عن المصورة ،
والمشور مع مقدمة طبقات فحول الشعراء ، الطبعة الثانية . والعكس بطبيعة
الحال ، أضعف ظهوراً وأخفى من الأصل الذي صورت عنه ، وهذا الأصل
مصورٌ أيضاً . فهذه عيوب متراكبة .

وإذا كان الدكتور على جواد الطاهر أو غيره ، مريداً حقاً للعثبت ، أو على الأصح ، أن يثبت لنفسه وللناس أنى كاذب فيما وصفت ، فليخطف رجله الكريمة إلى مكتبة جاسترقتي التي بدبلن ، ودبلن التي بإرلندة المحروسة ، ولينظر إلى المخطوطة نفسها ، ثم يأتي بالتكذيب في وثيقة مكتوبة ، يشهد عليها أئمة الاستشراق في البلاد التي تشرع في كتاب « طبقات فحول الشعراء » بالوقوع في أسرها !

أما ما لجأ إليه هو ، في التعبير عن جهدى وتدقيقى في قراءة هذا العنوان الذى لوئه السواد والتآكل ، ثم التدقيق فى وصفه قدر استطاعتى ، بأن يقول معلقاً على هذا : « وقد درس المخطوطتين فى دقة وعلم (يعينى أنا مع الأسف ، ولعله خطأ وقع فى الطباعة) ، ولكنه تكلف كثيراً ليثبت - مستدلاً - « بالمخطوطة » أن التسمية الصحيحة للكتاب هى « طبقات فحول الشعراء » ، وقد فاته - وهو لا يفكر إلا بشيء واحد - النص الصريح الذى ورد فى آخر المخطوطة : « تم كتاب طبقات الشعراء » .

= أو ما يقوله الدكتور منير سلطان عن الورقة الأولى من المخطوطة المصورة : « وفيها العنوان الذى اعتمد عليه الأستاذ شاكر ، مشيراً إلى أن كلمة (فحول) مطموسة . وهذا دليل مرفوضٌ بالنهاية المكتوبة فى آخر المخطوطة ، إذ بها : « تم كتاب طبقات الشعراء » .

أقول : أما أن يُتلقى ما أقوله بمنزل هذه الاستهانة ، بالاجوء إلى ما هو مكتوبٌ فى آخر المخطوطة ، فإنه موقفٌ بعيدٌ كلُّ البعد عن سلامة التقدير والنظر ، فأنا قد وصفت شيئاً موجوداً ثابتاً ، فالذى يريد أن يردّ هذا عليه

أن يأتي بكلام فيه تخطيطه هذا الوصف وتزييفه ، والبيان الواضح عن خطي وكذبي في هذا الوصف. وذلك لأنني جمعت هذا هو الفيصل في قضية تسمية الكتاب .

أمّا ما كنت جماعته أولاً ، من الأسباب التي جعلتني أرجح أن ما كان في نسختي التي نسختها عن المخطوطة ، وهو عنوان : « طبقات فحول الشعراء » مكتوباً بخط يدي أنا [انظر ماسلف ص : ١٤٠] = أما هذا فقد نقضته وجعلته في مقدمة الطبعة الثانية ، تأييداً لهذه التسمية التي كانت مجهولة عندنا ، إذ كذا نألف في كل ما قرأناه ، وفي نص مخطوطة المدينة « م » ، أن الكتاب هتعالم أن اسمه « طبقات الشعراء » ، لا « طبقات فحول الشعراء » . ووفق كبير جداً بين الأمرين ، كما هو واضح إن شاء الله .

أما الاحتجاج بما هو موجود في آخر المخطوطة نفسها : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، وأنه قد فاتني ، وأنا لا أفكر إلا بشيء ، أن نص آخر المخطوطة هو : « تم كتاب طبقات الشعراء » ، فإن هذه الحجة لا يقول بها إلا من لا خبرة له بكتبنا ومخطوطاتنا . لو قاله أعجمي مستشرق مسكين ، لأخضينا له عنها حتى يتعلم ، أما أن يقولها الدكتوران على جواد الطاهر ، ومنير سلطان ، فهذا أمر « مرفوض » كما يقول ولدنا الدكتور منير سلطان . كل من له خبرة بالمخطوطات والمطبوعات من الكتب العربية القديمة ، يعلم علم يقين أن هذا مألوف جداً في كل الكتب .

وإذا كان أخي وصديقي الأستاذ السيد أحمد صقر هو الذي نقب هذا النقب ، فهد لسكل متولج أن يتجبح ناقداً ومننداً وواعظاً ، فانا أقول لجمعهم سمّاً وطاعة ، ولست إلا كما قال النمر بن تولب لصاحبته :

وقالت : أَلَا يَا سَمْعُ ، نَمِظْكَ بِخُطَّةٍ !

قلت : سَمِينَا ، فَأَنْطِقِي وَأَصِيْبِي

١ - فقالوا ولم يصيبيوا . ولذلك ، فأنا لن أستدلّ إلا بكتاب من كتب صديقنا وأستاذنا السيد صقر نفسه . هذا كتاب « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة ، وقد طبعه عن ثلاث مخطوطات : نسخة دار الكتب ، وكتبت سنة ٥٥٨ هـ ، ونسخة مكتبة مراد مَلاو كتبت سنة ٥٣٢ هـ ، ونسخة أخرى في دار الكتب أيضا وكتبت سنة ٣٧٩ . وأقدمهن مكتوب عنوانها « الجزء الأول من كتاب مشكل القرآن » لا ذكر للفظ « تأويل » ، وختام النسخة نفسه مكتوب « تم كتاب المشكل » ، فلو فرضنا أن عنوان الكتاب طُوس ، أفىكون حجة لك أن تقول إن اسمه هو « كتاب المشكل » ، بالتعريف بلا « تأويل » ولا « القرآن » ؟ هذا مع أن النسخة الأخرى مكتوب في تمامها وآخرها : « تم كتاب مشكل القرآن ، وتفسير المشكل والأمثال » ، أيضا بلا لفظ « تأويل » !!

٢ - لا ، بل لقد وقع في يدي منذ أيام كتاب نشره ولدنا وصديقنا الدكتور عبد الله الجُبُورى ، حفظه الله وأكرمه وأعانه ، وهذا الكتاب هو « غريب الحديث » لابن قتيبة أيضا ، فرأيت قد ذكر هذا الكتاب الذى هو « تأويل مشكل القرآن » فقال ابن قتيبة نفسه في الجزء الأول ص : ١٦٨ : « وقد بينت هذا فى كتاب « مشكل القرآن » ثم قال بعد قليل ص : ١٧١ : « والقنوت يتصرف على وجوه قد ذكرتها فى كتاب « المشكل » . ثم قال فى ص : ٢٣٢ : « قد بينته فى كتاب : تأويل مشكل القرآن » ، ومثله أيضا فى ص : ٢٦٩ . فهذا

صاحب الكتاب نفسه ، قد ذكره بثلاثة أسماء ، أشهرهن الآن « تأويل مُشكل القرآن » ، كما نشره صديقنا السيد أحمد صقر .

٣- لا ، بل هذا كتاب نشره أعجمى مسكين ، مستشرق يقال له : « جيرار لكونت ، أستاذ في مدرسة اللغات الشرقية بباريس » ، نشره بهذا العنوان : « كتاب إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام = تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري » . وهذا الكتاب مشهور في كتبنا باسم : « إصلاح غلط أبي عبيد » ، فقط . ولكن ابن قتيبة نفسه في الكتاب الجليل الذي نشره الدكتور الجبوري يقول في ص : ١٥٠ (الجزء الأول) : « وأفردت لها كتاباً يدعى « كتاب إصلاح الغلط » ، ويقول في ص : ٣٥٠ : « وقد تيّنت هذا في « كتاب إصلاح الغلط » . ثم يقول ماهو أغرب في ص : ٤٥٠ : وقد تيّنت هذا في « كتاب تبين الغلط » هكذا يقول ابن قتيبة نفسه .

فهذا ، كما ترى ، اختلاف واقع في أول نسخة مكتوبة وآخرها ، كما سلف في رقم : ١ ، ثم في رقم : ٢ صاحب الكتاب نفسه يسمي كتابه بثلاثة أسماء « تأويل مُشكل القرآن » ، و « مشكل القرآن » و « المشكل » لا غير . ثم هذا المؤلف نفسه يسمي كتاباً واحداً من كتبه ، في كتابه باسمين متباينين « إصلاح الغلط » و « تبين الغلط » ، ويعرفه عنه الناس باسم « إصلاح غلط أبي عبيد » وينشر باسم رابع « إصلاح الغلط في غريب الحديث ... » . وإذن ، فالكلام في تسمية « طبقات الشعراء » ، أو « طبقات فحول الشعراء » الذي يعترف الدكتور على جواد نفسه بأنه أليق بالكتاب ، كما

سلف [س ١٢٨] ، هو لجانة محضة ، والاستدلال بما في آخر النسخة المخطوطة ، على أن ما كتبه في وصف كتابة العنوان بأنه «مرفوض» رفضاً باتاً ، أوتاهى باني ، وأنا أكتب هذا الوصف لما هو في مصورة المخطوطة : «قد فاتني النص الصريح الذي ورد في آخر المخطوطة : «تم كتاب طبقات الشعراء» ، لأنني متكلفٌ ، وبأن عقلي مشغول بشيء واحد = هذا وهذا لا يليقُ أن يصدر عن أحدهُ أقلُّ معرفة بالكتب المطبوعة أو المخطوطة ، بله أستاذٍ يقول عن نفسه في التعليق رقم (١) من مجلة المورد متواضعاً مفاخرأً متعالياً في آن واحد : «وُجد لكتاب البحث (يعني نفسه) من العلم بمخطوطات الكتاب ، ماجله بهم بالعمل على تحقيقه . . .» ، أي علم ياسيدي . نسخة المدينة «م» التي تظن أنك عرفتها ، لم تعرفها إلا بعد أن سمعت أنا في تصويرها من المدينة الشريفة ، ونسخة «تشتريتي» : وهي «مخطوطتي» ، وصلت مصورة إلى يدي منذ سنة ١٩٥٥ ، وأظنك كنت في ذلك الوقت طالباً في كلية الآداب بصر . فما هذا الذي تفعله بنفسك وبالناس !

ولكن الدكتور على جواد الطاهر ، لا يفعل هذا وحسبُ ، بل يُؤم في مواضع متفرقة من مقالته ، أنني استفدت منه ، وسطوت على جهوده العظيمة في اكتشاف مخطوط المدينة «م» ، و «مخطوطتي» ، ويلجأ إلى ذلك بطريقة ملتوية غاية الالتواء ، مقلداً الدكتور منير سلطان في كتابه «آين سلام ، وطبقات الشعراء» ، الذي كان صريحاً غاية الصراحة . فقد ذكر في كتابه الطبعة الثانية من «طبقات فحول الشعراء» سنة ١٩٧٤ ، ثم قصتها التي كتبها في مقدمتها ، وذكر مخطوطتي العتيقة ، ثم نسخة المدينة «م» ثم قال بلاءه :

« إذن فقد صاد أستاذنا إلى مانادينا بهر، فاعتمد على مخطوطة المدينة ، مع اعتماده على المخطوطة الأم العتيقة » ، هذا صريح ، ولكنني آسف أشد الأسف ، لأنني لم أسمع نداءه قط ، وهو لم ينشر كتابه إلا في سنة ١٩٧٧ ، بعد أن كان تقدم به لنيل الماجستير في سنة ١٩٦٨ ، وليتني كنت سمعته ، إذن لأثنت عليه في المقدمة كُـلِّ الثناء ، وإن كنت قد ظفرت بصور المخطوطات قبل أن يتقدم للماجستير بسنوات طوالٍ .

أما التواء الدكتور على جواد فهو غاية في الغرابة ، فإنه ظلَّ يغمزُ ويلمزُ ويهْمِزُ في خلالِ مقالته ، حتى انتهى إلى آخرها فقال ، (سوف أعم ما حذفه الدكتور بين قوسين معكوفين ، وبعد تصحيح الخطأ أيضاً ، وسأضع تحت الكلام المهم خطأً أسود ، وكان الصحيح أن يكون خطأً أحمر ، ولكن المطبعة لا تسعني بذلك ، وإن كانا في الحقيقة سواء لا يختلفان ألبتة) .

« وقد أذاه العلم الجديد (يعنني أنا) إلى أن « يبرأ » (القوسان من عند الدكتور ، للأهمية) من الطبعة السابقة ، فيقول في صراحةٍ وصدقٍ وألم : « قصصت قصة نسختي التي كنتُ نقلتها ، وأنا يومئذٍ غيرُ لا علمٍ له ، عن « المخطوطة » قبل انتقالها إلى دار العربية في مكتبة « تشستريتي » ، [ولم أكن قد أتممت نقلها . نعم هذا القدر الذي نقلته من المخطوطة ، طبعت كتاب « طبقات فحول الشعراء »] ، وكنتُ أتوهمُ يومئذٍ ، وأنا لا أشعر ، أن الذي نقلته مطابقٌ لما في « المخطوطة » التي غاب عنى أصلها . فلما جاءت مصورة « المخطوطة » ، وقابلتها بما طبعته في سنة ١٩٥٢ ، تبين لي أن نفسي غرّبتني غروراً كبيراً ، وأني وقعتُ عند نسخها في أخطاءٍ قبيحة ، لفراتني يومئذٍ

وجہلی . ونعم ، قد صححت بعض هذه الأخطاء التي وقعت في نسختي القديم ، بما بذلته في مراجعة الكتاب على دواوين الشعر والأدب ، ولكن قادتني بعض هذه الأخطاء إلى دُرُوبٍ موحشة ، تعثرت فيها تعثراً لا يفتقر . ومن أجل هذا ، فأنا لا أحِلُّ لأحدٍ من أهل العلم ، أن يعتمد بعد اليوم على الطبعة الأولى من « طبقات فحول الشعراء » ، مخافة أن يقع بي في زللٍ لا أرضاه له ، وأضرعُ إلى كلِّ من نقل عن هذه الطبعة شيئاً في كتاب ، سواء نسبته إلى أو لم ينسبه ، أن يراجع على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينقذ عن نفسه وعمله العيبَ الذي احتملت أنا وحدي وزرهُ (١٢٨) .

« وهو كلامٌ جميلٌ جداً ، قال فيه كلُّ ما يمكن أن يبرُّ بخاطر القارئ ، فيصُدُّه عن التصريح الحياء حيناً ، وضخامة الجُهد المبذول حيناً . وكان الكلامُ يكونُ أجل ، لو سلمت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها «الإجماع» أو كاد . وقد يعيد الأستاذ المحقق الجليل نظره فيها لدى الطبعة الثالثة ، متمنين - معه - (هكذا في الأصل بين شرطتين) الفوزَ بمخطوطة جديدة تامة لكتاب « طبقات الشعراء » (١٢٩) .

الهوامش : (١٢٨) « وذيَل المقدمة ، بعنوانه : « مصر الجديدة ، شارع الشيخ حسين المرصني / ٣ » حرصاً على العلم بما تستثير هذه الطبعة من رأى ، وتستدعى من « نقد » (والقوسان هنا من عند الدكتور أيضاً) .

(١٢٩) كان « طبقات الشعراء » موضوعاً لدرس طلبة السنة التحضيرية فلكتوراه (بكلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٧٧ - ١٩٧٨) وكانت الطبعة الثانية جزءاً من مادة الدرس ، مرجعاً ومقابلةً وتحقیقاً . وقد خرج الطلبة بهذا الرجاء .

وأنا لا أحبُّ البغْيَ ، لا أبغِي على أحدٍ ، ولا أقيمُ على بَغْيِي

وَلَكِنَّ الْفَتَى حَمَلٌ بِنِ بَدْرٍ ، وَالْبَيْتُ مَرْتَعُهُ وَخِيمٌ ،
 أَظُنُّ الْحِلْمَ دَلَّ عَلَى قَوْمِي ، وَقَدْ يُسْتَجْهَلُ الرَّجُلُ الْحَلِيمُ ،
 وَمَارَسْتُ الرَّجَالَ وَمَارَسُونِي ، فَمَوْجٌ عَلَىَّ وَمُسْتَقِيمٌ !
 (دَلَّ عَلَىَّ قَوْمِي : أَي جَرَّأَهُمْ عَلَىَّ) .

* * *

جائزٌ جدًّا أن يكون الدكتور على جواد الطاهر عالمًا جليلاً مقتدرًا ،
 جائزٌ ، ولكن الذي ليس بجائز أن يكون كاتبًا ، بله أن يكون كاتبًا غمَّازًا
 همَّازًا لمتازًا ، لأن هذه قدرة لا يملكها إلا صنفان من الناس ، لا داعي
 لذكرهما الآن ، أو على الأصح لا داعي لذكر أحدهما . ولذلك فهو يلجأ إلى
 وضع الألفاظ الهمازة الغمازة اللعازة ، بين قوسين ، كما رأيت هنا ، وكما رأيت
 آنفًا أيضًا . وهذا الفعل أشبه بالتحقيرية ، ولكن التحقيرة لا تصلح هنا ، لأن النقد
 (بلا قوسين ، كالقوسين اللذين استخدمهما الدكتور في الهامش (١٢٨)...) ،
 لا يكون نقدًا حتى يكون واضحًا صريحًا لا تحقيرية فيه .

وبهذه المناسبة ، أحبُّ أن أقول للدكتور على جواد الطاهر ، أن
 الأخطاء التي وقعت مني في الطبعة الأولى ، لم يصححها أحدٌ غيري ، لا ناقد
 ولا غير ناقدٍ = مستثنياً مقالة أخي حمد الجاسر ، الذي صحح لي أكثر ما جاء
 في أسماء المواضع ، على طريقتة هو في الدراسة الجلييلة التي نهض بعينها وحده ،
 ثم تبعه الناس . وأيضاً لم تصلني رسالة واحدة ، لا من عامة القراء ، ولا من
 الأساتذة الأجلاء بعنواني الذي ذكرته في آخر المقدمة ، سوى رسالة واحدة

جاءتني من بريد « أ كسفورد » ، كاتبها هو « م . ي . قسطنطين » ، وهو مقيم في فلسطين ، فصححت الخطأ ، وكتبت ما يلي : « كنت أخطأت بيان ذلك في طبعتي السالفة من الطبقات ، فجاءتني من الأرض المقدسة الطاهرة التي دنستها يهود ، رسالة رقيقة من « م . ي . قسطنطين » فدلتني على الصواب الذي ذكرته آنفاً ، فن أمانة العلم أن أذكره شاكرًا ، كارهًا لهذا الذكر » (الطبعة الثانية ص : ٣٩٥ ، تعليق : ٢) . ثم طبعت الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ ، وكتبت أيضًا عنواني في آخر المقدمة ، فهذا أنا في سنة ١٩٨٠ ، ولم تصلني رسالة واحدة من ناقد أو غير ناقدٍ ، سوى هذا الغمز واللمز والهمز ، الذي يتوهم صاحبه أنني استعذت منه فيقول : « وقد أداه العلم الجديد إلى أن « يبرأ » من الطبعة السابقة » ، أي علم جديد يا هذا ؟ وما معنى أن تضع « يبرأ » بين قوسين من قوس الكسبي التي كسرهما ثم عضَّ إبهامه قطعها ، ثم قال :

نَدِمْتُ نَدَامَةً ، لو أن نفسي نُظَاوِعِنِي إِذَا لَبَّزْتُ حَمِي
تَبَيَّنَ لِي سَفَاهُ الرَّأْيِ مِنِّي ، لَعَمْرُ اللَّهِ ، حين كسرت قوسي

والذي يقول فيه عدى بن مرينا ، لما صار الكسبي مثلاً :

نَدِمْتُ نَدَامَةً الكَسْبِيَّ لَمَّا رَأَتْ عَيْنَاكَ مَا صَنَعْتَ يَدَاكَ

وعدى بن مرينا ، يقول هذا الشعر لعدى بن زيد العبادي ، وقبل

البيت :

فَإِنْ تَظْفَرِ ، فلم تَظْفَرِ حَمِيدًا ! وَإِنْ تَعَطَّبْ ، فلا يَبْغِدُ سِوَاكَ !

هل يستطيع هذا الدكتور الفاضل ذو الحياء الجيم أن يسبني بألفاظي ،

بارئاً من الإثم ، خائياً من كلِّ مَعْتَبَةٍ ؟ ويقول لى ، وهو يَرْمِزُ بحاجبيه وعينيه
مبتسماً : « يَدَاكَ أَوْ كَتَا وَفُوكَ نَفَّخَ » ، أى أنى أنا الذى جنيتُ هذا على
نفسى . (يقال : رمزت المرأة بعينيهما وحاجبيها ، إذا غرزت بهما ، والأصل فيه
من الحركة ومنه قول جرير للبييث المحاشى :

إِذَا سَارَ فِي الرِّكْبِ البَيْيْثُ ، عَرَفْتُمُ

تَرْمُزُ سَمَاءَ العِجَانِ عَلَى الرَّحْلِ)

وأنا ، بحمد الله قادرٌ أن أصف عملى إذا أسأتُ ، وأن أقول عن نفسى
وأنا فى السابعة عشرة من همى أنى كنت يومئذٍ « غرّاً لا علم له » وأنى حين
نسختُ من المخطوطة ما نسختُ ، وأنى توهمت بعد الفراغ من نسخها صغيراً ،
وأنا لا أشعر ، أن الذى نقلته مطابق كلِّ المطابقة للمخطوطة ، وظلت على ذلك
حتى شرعت أطبع الطبعة الأولى ، فصححت من الأخطاء التى وقعت فى النسخ
شيئاً كثيراً ، ولكن لما جاءت المخطوطة وراجعتها « تبين لى أن نفسى
غرٌّ تنى غروراً كبيراً ، وأنى وقعت عند نسخها فى أخطاءٍ قبيحة ، لغراتنى
يومئذٍ وجهلى » . أستطيع أن أقول ذلك بلا حرج أجده فى نفسى ، ولكنى
أستطيع أيضاً أن أقول وأنا على ثقة مما أقول ، أن هذا الدكتور وأشباهه ،
لم يعرفوا ولن يعرفوا شيئاً من الأخطاء التى أشرتُ إليها ، حتى يستطيع هو
أو غيره أن يقول إنه « مرٌّ بخاطره » ، ولكن صدّه الحياء عن التصريح بأنى
« غرٌّ جاهلٌ لا علم له » ، كما وصفت نفسى .

أدبٌ جمٌّ ، وحياءٌ مُتذِعٌ ، ولكن ماذا أقول إذا كان الدكتور على
جواد الطاهر ، قد غامَسَتْهُ نفسه فى بابٍ من أبواب هجاء كتاب « طبقات

ححول الشعراء ، وفي هجائي بالغمز واللعز والهمز والترمز ، فراح يتحسسُ كل كلمة قالها قائل ، فيما اختلسها لنفسه ، وإما علق بها حيث لا ينبغي التعليق ، حتى نجاء بشيء يقال له « البستاني » (٣ : ١٩٨) ، يقول عن كتاب الطبقات : « نشره ١٩٥٢ ، بعنوان طبقات فحول الشعراء ، فكان ما أصاب الكتاب من التصرف بعنوانه وهو مخطوط ، أصابه كذلك وهو مطبوع » ، جعله تعليقاً على قوله هو : « ليس الذي عمله الأستاذ شاكر بجائز في قواعد البحث العلمي » (لمورد ص : ٣٩) ، حتى هذا الشيء الذي يقال له البستاني ، صار له مكان في القصيدة المنشورة التي قرضها الدكتور على في هجائي وهجاء كتاب الطبقات .

ثم لا يكتفي بهذا الذي جمعه ، حتى ادعى أن هذا الغناء إجماع ، وقال : « وكان الكلام يكون أجمل (أى هجائي نفسي) لو سلت الطبعة الثانية من عيوب وقع عليها « الإجماع » (والقوسان أيضاً من عند الدكتور على طريقته) أو كاد » ثم يتمنى هو وطلبة السنة التحضيرية للدكتوراه (تحت إشرافه بالطبع) بجامعة بغداد ، طبعة نائمة تامة باسم « طبقات الشعراء » .

مسكين كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، لقد صار إلى ما قاله أوس

ابن مفرأ :

قالوا : فما حال مسكين ؟ قلت لهم :

أضحى كقمة دار بين أنداء

(القمة ، بضم القاف : المزبلة) .

* * *

والآن لا أظنُّ أنه قد بقي في مقالة الدكتور على جواد الطاهر « طبقات الشعراء ... مخطوطاً ومطبوعاً » ، والتي نشرها في مجلة المورد العدد الثامن ١٣٩٩ - ١٩٧٩ = لا أظنُّ أنه بقي فيها شيء له قيمة ، ومع ذلك فأنا لم أتعرض لأخطائها إلا ما هو خاصُّ بالطبقات لا غير . ولكن تبقى النصيحة إن كان للنصيحة موضع . إن هذا الضرب من المقالات لا يمكنُ ، أو هكذا أتصور ، أن يكون نافعاً في ترقيته في السلك الجامعي ، ولا أظنُّ أن عرضه لهذا الذي كتبه على زملائه في جامعة الرياض سنة ١٩٦٤ ، كما قال في التعاليق رقم (١) في المورد ، لا أظنُّ أن هذا العرض قد قُوبِلَ إلا بالمجاملة فحسب . ولو عرضه على الدكتور مهدي الخزومي ، وعلى الدكتور عزت حسن وعلى الدكتور مازن المبارك مرةً أخرى قبل أن ينشره في المورد سنة ١٩٨٠ ، وبعد طبع الطبعة الثانية من الطبقات = لكان يقيني أن ينهوه عن نشره نهياً يزجرُه عن الإقدام على مثل هذه الفعلة المنكرة ، فإنها شيء لا يقدمُ عليه إلا من لا حِصَاةَ له (والحِصَاة : الرأي الذي يحفظ صاحبه ويمسكه ، ومنه قول طرفة :

وإن نِسَانَ المرء ما لَمْ يكنْ لَهُ حِصَاةٌ ، على عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلٌ

أى إذا لم يكن مع اللسان عقلٌ يحجزه عن بسطه فيما لا يجبُ ، دلُّ اللسانُ على عيب صاحبه ، بما يلفظ به من عَوْرِ الكلام) .

واللهُ أسألُ أن يُعِينَ كُلاً على كَلِّهِ ، وأن يأخذ بِحُجْرَتِنَا عن الضلالة ، وأن يأخذ بنواصينا إلى كُلِّ خَيْرٍ ، ومن يُضَلِّ اللهُ فماله من هَادٍ .

وبقي شيء واحدٌ أقوله لمن قرأ هذا الكلام : عُدْ فاقْرَأ رسالة الدكتور

على جواد الطاهر إلى في سنة ١٩٦٨ ، وانظر إلى ما قاله وكيف قاله في سنة
١٩٨٠ ، إن هذا شيء عجيب . ثم لا أزيد . أما نشر مقالة كتبت (كما
زعم) في سنة ١٩٦٤ ، في سنة ١٩٨٠ على هذه الصورة ، فهو عبث محض ،
واستهزاء بالقراء ، وإهدار لقيم الأشياء ، وغش للمجلة التي نشرته ، وكل
ذلك لا ينبغي أن يفعله من يصون قدر نفسه ، فإظنك أن يفعله من يتولى
تعليم النشء في الجامعة ؟ عمل سيء ، يُغري به قصد سيء ، يخرج صاحبه من
حيز الأمانة . ولكن إلى هذا صرنا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ؟

• • •

فهرس الكتاب

- ٧ - دياجة الكتاب ، سبب تأليفه
١٤ - رسالة مصورة
١٥ - تفصيل القول في مقالة مجلة المورد ، في نقد كتاب :
« طبقات خول الشعراء » .
٢٠ - مأخذ صاحب المقالة على مطبوعة « الطبقات » .
المأخذ الأول في شأن الزيادات في كتاب الطبقات .
٢٢ - المأخذ الثاني والثالث ، في شأن كتاب الأغاني .
٢٣ - المأخذ الرابع ، في شأن كتاب الموشح للرزباني ، في ستة عشر موضعاً .
٣٦ - تفصيل القول في مسألة الزيادات التي زدها ، وما لجأ إليه الكاتب وغيره
من المبالغة . ورد ذلك بإحصاء مفصل .
٤٠ - القول في الأصلين المخطوطين لكتاب الطبقات .
٤٢ - معنى أصول الكتب المخطوطة ، ماهو ؟
٤٧ - عملي في كتاب الطبقات ، وأسانيد أبي الفرج في الأغاني .
٥١ - معنى « الإجازة » و « المكاتبه » و « الوجادة » عند علماء الرواية .
وأن الذي في الأغاني من كتاب الطبقات ، هو من كتاب الطبقات
بلا ريب .
٥٥ - أبو الفرج الأصفهانى ، لم يرو عن أبى خليفة « مشافهة » ، وخطأ الكاتب
في ذلك ، وإنما هو رواية عن كتاب الطبقات .
٥٩ - تصرف الكاتب بالحذف من كلامى ، ودلالة ذلك على منهج فاسد .
٦٢ - إبطال القول بأنى زدت زيادة (غزيرة) في كتاب الطبقات .

- ٦٦ - الشروع في بيان « الزيادات » تفصيلاً .
- ٦٧ - الزيادات من الأغاني على نسخة « م » المختصرة في ثلاثة وعشرين موضعاً .
- ٧٤ - الزيادات من الأغاني على « مخطوطي » في عشرة مواضع .
- ٨٠ - زيادة عن ابن أبي الحديد على « م » المختصرة ، وزيادة من أمالي الزجاجي على المخطوطة .
- ٨١ - زيادة مفردة على « مخطوطي » .
- ٨٢ - زيادة من الموشح للمزباني على « م » المختصرة ، في ثلاثة مواضع ، وإحصاء الزيادات هذه وقدرها .
- ٨٦ - القول في أسانيد أبي الفرج في الأغاني ، ومعناها .
- ٩١ - القول في أسانيد المرزباني في الموشح ، وفيها بيان وجه من التدليس غريب .
- ٩٢ - حشد أسانيد الأخبار في الموشح .
- ٩٨ - دراسة هذه الأسانيد ، وما جاء فيها من غرائب المرزباني في الرواية عن شيوخه . وهو غريب جداً ، ومهم جداً ، وبيان فعل من منهجى في دراسة الكتب
- ١٠٧ - أخطاء صاحب المقالة ، وفساد تصوّره لعلى .
- ١١٣ - خطأ الكاتب في معنى « الشيوخ » في الرواية .
- ١١٥ - حديثه عن يوسف هل ، المستشرق ، حديث عن الاستمراق ، وعن « المنهج العلمى » و « علم التحقيق » الذى يمتثل بمقرته .
- ١١٨ - مثل على غطرسة المستشرقين ، وبيان ضعفهم وأخطائهم ، وادعائهم الكاذب .
- ١٢٧ - القول في تسمية الكتاب « طبقات فحول الشراء » ، وخطأ النقاد ، وادعائهم أنى « غيرت » اسم الكتاب .

- ١٣٠ - مناقشة من ادعى أنى « غيرت » اسم الكتاب ، والدليل فى الطبعتين جميعاً على أنى قد قات أنى « عدات » عن اسم مشهور ، إلى اسم آخر موجود على « مخطوطى » .
- ١٤١ - إيضاح قضية تسمية الكتاب ، وإساءة كاتب المورد فيما كتب .
- ١٥٧ - رفض كلمة « التحقيق » ، واقتصارى على لفظ « قرأت » .
- ١٥٨ - كل ماجاء فى المورد ، متعلق بالطبعة الأولى من كتاب الطبقات .
- ١٦١ - صفة ماهو مكتوب على الصفحة الأولى من المخطوطة ، والتدقيق فى قراءته
- ١٦٥ - ماهو موجود فى آخر الكتاب « كتاب طبقات الشعراء » ، ليس بحجة .
- ١٦٦ - الاستدلال على الاختلاف فى أسماء الكتاب الواحد ، فى كتاب « تأويل مشكل القرآن » وكتاب « إصلاح غلط أبى عبيد » .
- ١٦٨ - التواء كاتب مقالة المورد ، فيما يكتب .
- ١٧٠ - أدب الكاتب فيما كتب .
- ١٧٥ - ختام الكتاب .